

بريطانيا في السودان

تأليف: اللورد كرومر

تعريب: عبد العزيز احمد عرابي

بريطانيا فى السودان

اللورد كرومر

بريطانيا فى السودان

تأليف
اللورد كرومر

تعريب
عبد العزيز أحمد عرابى



الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠

من كرومر إلى إيدن

بقلم

أحمد سعيد

كرومر

اسم يعرفه السودان لاستعمارى قديم ..

رجل جاء وادى النيــل ليفرض بريطانيا على مصر والسودان ..

ويحمل كتابه « بريطانيا فى السودان » الطابع الاستعمارى فى الكثير من فصوله وتحليلاته ..

فهو كتاب يكتبه واحد من أعدائنا وعن فترة من أسود الفترات التى عشناها ..

إنه وثيقة استعمارية تدين بريطانيا بتمزيق وطن العــرب وإثارة خلافات مزعومة بين بنيه ..

ثم ..

هو محاولة للإساءة إلى شعب السودان والتفاخر الذميم بما يزعمه الاستعمارى كرومر من أفضال بريطانية على السودانيين ..

إنه واحد من الكتب التى تحرص المكتبة العربية على تقديمها إلى الجماهير العربية ، وهدفها أن نتعرف جميعاً على حقيقة الدور الذى لعبه بيننا الاستعمار والرواسب التى حاول أن يخلق بها جماعات عربية متنافرة لا تلتقى عند هدف واحد أو عمل واحد ..

إن الاستعمارى « كرومر » فى كتابه عن السودان يؤرخ علاقة بريطانيا ومصر بالسودان من وجهة النظر الاستعمارية ، وقد حشد فيه مجموعة من الأكاذيب واختلق به الكثير من الأحداث فى محاولة رخيصة وخبيثـة استهدف من ورائها إعلاء شأن بريطانيا فى السودان والحط من قدر مصر فى بلد شقيق ..

فقد كان كرومر .. كما كان إيدن من بعده بأكثر من نصف قرن من الزمان .. يسعى للحيلولة بين قيام أى تفاهم أو تقارب أو تعاطف بين مصر والسودان وبالتالى بين أبناء الوطن العـــربى الممتد من خط الاستواء جنوباً فى أفريقيا إلى شمال العراق فى آسيا ومن المحيط الأطلسى عند أوروبا إلى الخليج العربى فى آسيا ..

ولكن سرعان ما تبخرت أطماع كرومر ومن بعده إيدن ..

خرج البريطانيون من السودان ومصر ..

والتقى الإخوة فى وادى النيـــل فى تضامن وثيق داخل جامعة الدول العربية ، وزالت على الفور الجفوة التى اصطنعها الاستعمار بين السودان ومصر ..

وأكثر من هذا ..

انطلقت السودان ، وانطلقت مصر ، وانطلقت سوريا ، وانطلقت القوى العربية الجماهيرية من الخليج إلى المحيط تريد القضاء على جميع أشكال الاستعمار وتريد تماسك البلاد العربية فى وحدة كاملة شاملة ..

وكرومر !..

أين كرومر ودسائسه وأكاذيبه ؟...

وإيدن !..

أين إيدن وأوهامه وأطماعه ؟...

لقد ذهب كرومر وذهب إيدن .. وسيذهب الكثيرون من المستعمرين والعملاء ..

لن يبقى فى وطن العرب غير العرب ..
هذا عزمنا ..
فى السودان وفى مصر ..
هذا هدفنا ..
فى كل بلاد العرب .

مقدمة المترجم

حين أضع بين يدى القارئ هذا الكتاب ، أحس أن ثمة أشياء يجب أن تقال له قبل أن ينصرف إلى قراءته .. فمؤلفه — اللورد كرومر — رجل له فى تاريخ الاستعمار البريطانى فى الشرق بصفة عامة ، وفى مصر والسودان بصفة خاصة — دور كبير ، ومن هنا أجد لزاماً على أن أشير إلى الأسباب التى حدت بى إلى ترجمته ، وأجد من الإنصاف أن أذكر فضائل هذا الرجل وعيوبه أيضاً ، وإن كانت هذه الأخيرة — لسوء حظه — تزيد على فضائله كثيراً .

فمن الفضائل أو الحسنات التى أذكرها فى ذلك التمهيد أن كرومر نشر من الوثائق السرية ما لم يتح لكاتب انجليزى غيره نشره . وهى وثائق ألقت ضوءاً ساطعاً على سياسة بلاده الدزرائيلية تجاه العالم الإسلامى عامة ومصر والسودان خاصة . إلى جانب أنها دمغت قادتها ورجال حكومتها بما يثبت عليهم تعمد العدوان .

ولقد بلغ من صراحة الرجل أنه ألقى تبعة احتلال مصر على رأس جلادستون رئيس الوزارة وقال فى جرأة يحمد عليها أن ذلك الرئيس (كان أقصر إدراكاً من أن يفهم أن الثورة العرابية ليست تمرداً أو انقلاباً عسكرياً . بل حركة وطنية انبعثت من صميم الشعب . ويقودها حزب وطنى يعمل على التحرر من ربقة الاستعباد . وأن جلادستون لو فهم هذه الحقيقة الصارخة لما وقع الاحتلال أبداً . ولسارت مصر فى طريق الحرية والاستقلال) .

ولعل من حسناته فى هذا الكتاب الجديد أنه أشاد ببسالة إخواننا السودانيين فى الحروب المهدية واستحقاقهم للانتصارات التى هزموا بها جميع القواد الانجليز واحداً بعد الآخر ابتداء من الجنرال هكس إلى غوردون باشا فى موقعة الخرطوم .

بل من تلك الحسنات أنه نفى عن العنصر المصرى تهمة سوء الحكم فى القطر السودانى واقتراف المظالم التى دفعت السودانيين إلى الثورة على ذلك الحكم . ذاكراً فى صراحة أن الحكام الأتراك وأتباعهم من الباشبوزق هم الذين أمعنوا فى الظلم والجور وهم الذين سلبوا الأموال ونهبوا الزروع والضروع حتى أقفرت البلاد ونزح أهلها عنها .

وإذا كان قد نعت القوات المصرية التى اشتركت فى المعارك الأولى ضد الدراويش السودانيين بالعجز والتخاذل والجهل المطبق باستعمال أسلحة القتال . فقد اعترف بأن تلك القوات كانت خليطاً من عجزة خرجوا منهوكى القوى من حروب الثورة العرابية . ومن شباب جندهم الخديو توفيق بعد إلغاء جيش عرابى . وأرسلهم إلى السودان قبل اكمال تدريبهم على القتال . ومن الباشبوزق الأتراك الذين لا يحذقون غير السلب والنهب .

كما اعترف بأن القوة المصرية المدربة التى انتصرت فى موقعة (توسكى) الحاسمة . إنما خاضتها بغير معونة إنجليزية أو غير إنجليزية واستأهلت الإعجاب والثناء لأنها أعادت إلى النفوس الثقة فى كفاءة الجندى المصرى . وإمكان الاعتماد عليه فى ساحات الحرب . ولأن ثباتها فى القتال كفل لها النصر الذى ضرب الثورة السودانية ضربة قاصمة مهدت للقضاء عليها نهائياً .

ولكن كما قلت فى التمهيد الخاص بالجزء المتعلق بالثورة العرابية أن للرجل عيوبه التى ينزل بعضها به إلى مرتبة السفهاء . أقول هنا إنه سار فى كتاب السودان على طريقته .. وجرى على سليقته بصورة تدل دلالة قاطعة على أن سلاطة اللسان طبع فيه ، لا يملك أن يحيد عنه أو يتخفف منه .

لقد جرؤ فى كتاب الثورة العرابية على طعن الدين الإسلامى الحنيف واتهامه بالتخلف والجمود وعدم مسايرة العصر . ونسب إلى المسلمين وشيوخهم الجهل والتعصب . كما نسب إلى إخواننا الأقباط الحقد وإضمار الغدر للمسلمين .

واستدار إلى قادة الثورة العرابية فرماهم بالجهل وخراب البلاد على أيديهم

إذا استتب لهم الأمر واستولوا على الحكم . وهو هنا فى كتاب السودان يتبع نفس الأسلوب فيطعن الزعيم المهدى فى دينه ودنياه . ويرمى أتباعه الدراويش بالهمجية والتوحش رغم اعترافه ببسالتهم وإخلاصهم للدعوة المهدية . ويعمد حين تغلب علبه شهوة السباب ، إلى نثر شتائمه هنا وهناك فى غير تحفظ أو حياء .

الدنيا كلها تعرف أن السيد المهدى كان إماماً دينياً قبل أن يكون زعيما سياسياً يعمل على تحرير بلاده . وتعرف أنه كان صادق العقيدة يعيش عيشة زهد وقناعة . ويقلد الرسل والأنبياء فى حياتهم السمحة المتواضعة . فانظر كيف يجرؤ على سب ذلك الزعيم العظيم بغير تحرج أو استحياء .

إنه يزعم أن مصادر يونانية موثوقاً بها زارت الزعيم الكبير . وتأكدت بعد زيارته أنه يشرب الخمر فى مجالسة الخاصه . وأنه يقتصر خارج تلك المجالس على تناول أبسط الطعام ليتظاهر أمام أتباعه بالزهد والتقشف . بينما تزخر مائدته بأشهى المأكولات حين يخلو إلى نفسه وخاصته .

بل إنه ليتوج هذه المفتريات بفرية لا يصدقها إلا من كان مثله من الحمقى . فيسجل فى كتابه أن الإمام المهدى كان يخفى فى أظافر يديه قليلا من مسحوق الفلفل (الشطة) . فاذا أقبل عليه زوار من الأجانب سارع إلى فرك عينيه بذلك المسحوق لتنهمر دموعه أمامهم ، وينجح فى إقناعهم بنسكه وتواضعه وانطواء نفسه على الخوف من شرور هذه الدنيا ومكارهها .

أى والله هكذا سجل كرومر هذه الأكاذيب فى كتابه . وتجاهل أنه يطعن المسلمين كلهم وهو يطعن قطباً من أقطابهم وإماماً من أئمتهم المشهورين كما يسىء إلى شعب بأكمله حين يرمى زعيمه وقائده بما لا يرضى أن يرمى به أبناء بلاده من سفلة الإنجليز وسكاراهم الذين يصبحون ويمسون فى حانات الخمر والفجور .

ولعل زعيما سودانياً آخر لم يسلم من لسانه . هو الزبير (باشا) رحمه الله الذى عرفه السودان قائداً مغواراً أخضع أكثر مناطقه لسلطانه . وعرفته مصر

زعيما مخلصاً لم يحاول الثورة عليها أو تخليص السودان من حكمها :

فقد وصفه بأنه كان أكبر تجار الرقيق فى بلاده ، دفعه حب المال إلى اختطاف المراهقين من الجنسين وبيعهم عبيداً وإماءاً فى أسواق النخاسة حتى جمع أموالا لا تعد ولا تحصى :

ولم يكتف كرومر بهذه الفرية المفضوحة بل غمز الزبير العظيم فى وطنيته فقال إن النيات فى مصر اتجهت إلى الانتفاع بخدماته بأن تغريه بالمال وتقيمه حاكماً عاماً على السودان ليتولى محاربة المهديين والقضاء على ثورتهم : كما قال إن الحكومة البريطانية هى التى عارضت هذا الإجراء حتى تحول بينه وبين استئناف تجارة الرقيق كعهده من قبل :

وهذا فى واقعته كلام رخيص ينفيه أن الزبير الذى فتح ثلثى السودان بسيفه وفاق مركزه مراكز السلاطين لم يكن بحاجة إلى اقتناء المـــال عن طريق تلك التجارة البغيضة . وينفيه أيضاً أن السلطات المصرية أو الإنجليزية لم تجرؤ على مفاتحته فى أمر إرساله إلى السودان ومحاربة المهدى . لأنها كانت تعلم سلفاً أنه أشجع نفساً وأصدق وطنية من أن يخون بلاده ويقاتل بنى وطنه استجابة لعرض حقير رخيص .

ومن العجيب أن كرومر نقض نفسه بنفسه حين تحدث فى مواضع أخرى من كتابه عن عظمة الزبير وهيبته . وحين قال إنه خالف شخصياً فكرة إرساله حاكماً عاماً على السودان خشية أن ينفرد بالجنرال غوردون فى الخرطوم ، ويشفى غليله بقتله انتقاماً منه ، لأنه هو الذى قتل ولده سليمان عقب ثورته على الحكم المصرى من قبل .

فى مطلع شبابى رأيت هذا الزعيم السودانى العظيم أثناء تزاوره مع والدى سواء فى القاهرة أو فى ضاحية حلوان . وأكاد أجزم بأنى لم أر شبيهاً له فى هيبته ووقاره . وفى سلامة أحاديثه وآرائه . وفى قوة دينه التى تضعه فى مصاف الأئمة من السلف الصالح فى صدر الإسلام .

فاذا كان لورد كرومر قد افترى عليه القول ووصفه بما هو براء منه كل البراءة ، فلا أملك الآن إلا أن أقول بأنه كذب فيما ذكره عنه جملة وتفصيلا .

على أن قارئ هذا الكتاب سيدرك بالبداهة ، مما جاء فى التمهيد أو فى الترجمة ، أن المؤلف أصاب وأخطأ . وأنصف وظلم . وصدق وكذب : كما وأنه سيميز بين هذه الأضداد فيأخذ بما هو حق . ويطرح ما هو واضح السخف والبطلان .

ولعله سيدرك آخر الأمر أن ترجمة هذا الكتاب الذى كشف عن خطة بريطانيا حيال مصر والسودان الشقيق فى أواخر القرن الماضى كانت ضرورية للمكتبة العربية . وأن الكتاب والمؤرخين لم يكونوا على صواب حين تجنبوا ترجمته بعد صدوره ، خشية تعرضهم لغضب القصر وانتقامه .

وإذا كانت لى كلمة أخيرة أقولها . فانى أوجهها إلى إخواننا السودانيين فى القطرين . قائلا لهم إنهم يعيشون الآن فى ظل الاستقلال الرحب وينعمون بثمرات جهودهم فى سبيل التحرر والانطلاق . فما أحراهم أن يلقوا نظرة على الماضى ليروا فى صفحاته تلك اللبنات التى وضعها سلفهم العظيم الإمام المهدى لاستقلال بلادهم ، وتلك الأحداث التى شكلت تاريخاً ضخماً يسجل لوطنهم الفخر على كر الدهور .

ولا علينا بعد ذلك بما فى كتاب كرومر من شتائم وسباب ، وأكاذيب ومفتريات ، فهى سخافات نضحت بها نفسه ، وتخرصات أملاها حقده على الإسلام والمسلمين ومصر والمصريين والسودان والسودانيين . ولكنها ذهبت مع الريح ، وتبخرت مع الهواء . ولم يمض غير نصف قرن أو يزيد حتى تبدل الحال وخرجت بلادنا جميعاً من محنها القديمة ، وظفرت بنعمة الحرية والاستقلال رغم أنفه وأنف بلاده التى لا تجرؤ على أن تزعم الآن بأن أملاكها لا تغرب عنها الشمس .

فهرست

حملة الجنرال هكس

فى الأعوام التى تلت الاحتلال البريطانى — كان لشؤون السودان تأثير هام جداً على مجرى الحوادث فى مصر . ولهذا يتعين فصلها عن الشؤون المصرية ، وبحثها على حدة .

وتبدأ القصة التى نحن بصددها مع الوقت الذى امتدت فيه سلطة الخديو الاسمية ، على مساحة تمتد من وادى حلفا شمالا إلى خط الاستواء جنوباً وطولها ١٣٠٠ ميل تقريباً . ومن مصوع شرقاً إلى الحدود الغربية لمديرية دارفور غرباً ، وطولها ١٣٠٠ ميل تقريباً أيضاً . وبمعنى آخر حكم الخديو أو حاول أن يحكم رقعة تعادل ضعف مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين .

ولقد عانت هذه البلاد الواسعة الأرجاء ، أسوأ أنواع الحكم الفاسد . ولما زارها السير صمويل بيكر للمرة الثانية عام ١٨٧٠ كتب يقول :

« لاحظت مع الجزع تغيراً مروعاً فى معالم هذا القطر ، فيما بين بربر والعاصمة ، جعلها تختلف عما كانت عليه فى زيارتى الأولى . فالتربة الغنية على جانبى النهر صارت مهملة تماماً ، بعد أن كانت تزرع بنجاح . ولم يكن هناك كلب واحد ينبح بحثاً عن سيده » . .

وكانت الضرائب الفادحة تجبى بواسطة الباشبزق . وهؤلاء وصفهم الكولونيل ستيوارت الذى أوفد فى شتاء ١٨٨٢ — ١٨٨٣ ليكتب تقريراً عن حالة القطر السودانى — بالطغاة المتعجرفين . ومن دأبهم السرقة والنهب وإساءة معاملة الأهالى بدون شئ ولو قليل من التسامح أو الرحمة .

وفوق هذا ، وبالإضافة إلى الفساد الناتج من سوء الحكم ، ونظامه المستبد — عانى السودان كثيراً من استعمال الكرباج بشكل مروع ، كما كان مرتعاً خصباً لتجار الرقيق من العرب .

وحتى لو زعمنا أن الخديو إسماعيل كان مخلصاً فى رغبته فى القضاء على تجارة الرقيق ، وحكم السودان حكماً صالحاً ، فمن الحقائق المؤكدة أنه

لم يكن يملك القوة التى تمكنه من تحقيق ذلك . والمثل الفرنسى يقول : « من أكثر من القبلات فقد لذة العناق » .

إن خديو مصر ، بمد رقعة أملاكه إلى وسط أفريقيا ، قد قام بعمل يزيد كثيراً على موارده المالية والعسكرية ، وعلى صلاحية الحكومة المصرية للإدارة . وقد فطن سلفه الوالى سعيد إلى هذه الحقيقة رغم أن الرقعة فى إبان حكمه كانت أصغر كثيراً مما هى فى سنة ١٨٨٣ .

وفى عام ١٨٥٦ زار سعيد مدينة الخرطوم ، ولم يكد يقف على حالة البلاد هناك ، حتى صمم تقريباً على ترك السودان كله . ولم يعدل عن تصميمه إلا خضوعاً لرأى المشايخ والأعيان الذين نبهوه إلى خطر الفوضى التى تحيق بالبلاد حتما إذا نفذ رأيه .

ومما يذكر أن الكولونيل ستيوارت ، رأى بعد سبعة وعشرين عاماً من ذلك التاريخ أن الأمل فى تحسين الأحوال ، ينحصر فى التخلى عن بعض المديريات الواقعة فى أطراف السودان . وبذلك وحده يمكن وضع المهمة التى تباشرها الحكومة المصرية هناك داخل حدود تسهل إدارتها فيها نسبياً .

مهدى السودان

هناك خرافة سائدة فى العالم الإسلامى ، تزعم أن « مهديا » سيظهر يوماً ما ، ويؤدى ظهوره إلى أن يعتنق العالم كله الديانة المحمدية . وهناك فى نفس الوقت أقاويل تروجها الطبقات الغير متعلمة عن ملامح المهدى الحقيقى وصفاته ، منها أن يديه طويلتان جدا ... ولكنها خرافات تنكرها وتنفيها الطبقات المتنورة من المسلمين .

بل إن هناك إلى جانب ما ذكرنا ، رسالة فى مكة كتبها شريف من أشرافها تحت عنوان « غزوات الإسلام » ، وتتضمن ما يعتبر وصفاً موثوقاً به للأمارات والشروط التى تميز المهدى الحقيقى عن غيره . ويقال إن أهم تلك الأمارات ما يأتى :

« أولا — أن المهدى المنتظر سيكون من سلالة فاطمة بنت الرسول . »
« ثانياً — أنه سينادى به مهديا ، رغم إرادته ، وبغير أن يسعى لهذا »
« المركز ، أو يكافح فى سبيل الوصول إليه . بل إنه ليرفضه »
« رفضاً ثم يضطر للإذعان ، بعد أن يهدده أتباعه بالقتل . »
« ثالثاً — أنه سينادى به مهديا ، فى مسجد مكة (يقصد الكعبة »
« الشريفة) وليس فى أى مكان آخر . »
« رابعاً — أنه لن يظهر على الأرض إلا بعد فتنة تعقب وفاة أحد »
« الخلفاء . »
« خامساً — لن ينادى به إلا عندما يكون مركز الخلافة شاغراً . »
« سادساً — أن دعوته ستظهر فى وقت واحد مع دعوة أخرى ترمى إلى »
« إنكار دعوة المسيح ، ثم ينزل المسيح بعد ذلك إلى الأرض »
« وينضم إليه ... »

هذه هى السمات الرئيسية لظهور المهدى المنتظر . فأما ما عداها ، فهو إما أوهام واهمين ، أو أقاويل مختلف على صحتها . وكل من يدعى المهدية من تلقاء نفسه ، ويحاول فرض نفسه بالقوة القاهرة ، فان رسالته مشكوك فى صحتها كرسالات الذين ظهروا مراراً من قبل .

* * *

وفى أغسطس سنة ١٨٨١ قام رجل يدعى « محمد أحمد » معلناً فى السودان أنه المهدى المرتقب . ومن المهم أن نذكر أن كثيرين ادعوا المهدية قبله ، ولكنهم باءوا بالفشل .

كما يجب أن نذكر أن القرآن لم يبشر بظهور المهدى مطلقاً ، وأن الاعتقاد فى ظهوره ، يرجع إلى حديث يزعم السنيون أن أبا بكر وغيره نسبوه للرسول . بينما يزعم الشيعيون أن المهدى ظهر فعلا فى شخص الإمام الثانى عشر محمد أبى القاسم . وأن هذا الإمام يختفى الآن فى مكان خاص إلى اليوم الموعود الذى يظهر فيه ثانية ، قبل انتهاء العالم .

ولقد ولد محمد أحمد الذى نحن بصدد دعواه ، فى عام ١٨٤٣ بمدينة دنقلة . واحترف فى شبابه صناعة المراكب بمدينة سنار . ولكن ميله إلى دراسة العلوم الدينية منذ الطفولة المبكرة ، دفعه إلى هجر تلك الصناعة ، والالتحاق بأحد المعاهد الدينية بالخرطوم .

وقد كان هدف رسالته — كما أوضح فى مختلف تصريحاته — « حمل السودان على اعتناق دعوته ، ثم السير قدماً إلى مصر لطرد الأتراك ، وتغيير عقيدة العالم كله . فاذا قاومه أحد فقد حق عليه الهلاك سواء أكان مسلماً أو مسيحياً أو من الملحدين » .

غير أن المسلمين والأرثوذكس بمصر ، أنكروا دعواه . بينما لم يكن من الأمور المحتملة ، رغم جهل السودانيين وسهولة التأثير عليهم ، أن يؤمنوا بدعواه ، لولا كراهيتهم القديمة لحكومة مصر .

فهذه الكراهية إذن هى السبب فى أن شعب السودان انضوى تحت راية المهدى الذى زادت هيبته ببعض انتصارات ظفر بها فى الأيام الأولى من تمرده على الحكومة .

وقد تبين سريعاً أن الحكومة المصرية ليست حيال اضطراب بسيط يتداعى عاجلا أمام قوة أكبر منه ، بل حيال ثورة عازمة يكلفها قهرها أكثر مواردها العسكرية والمالية . ومع ذلك ما هى طاقة هذه الموارد العسكرية والمـــالية ؟

إن الجيش — وهو المورد العسكرى — كان فى أسوأ حالاته، ومن أقوال ستيوارت فى ٥ يناير سنة ١٨٨٣ ما يأتى :

« إن القوة المرابطة فى الخرطوم تتدرب الآن تدريباً بدائياً تظهر فيه بعض التقدم . ولكنه مع ذلك عمل شاق لأن الضباط غير مدربين ولا يعرفون أبسط قواعد التحركات . ولأن ثلث الجنود حديثون يجهلون كيفية استعمال البنادق . وإذا تسلحوا حتى بالعصى ، فان خطرهم علينا يتفاقم إذا انقلبوا أعداءً لنا » .

ميل الجيش إلى عرابى

على أن الأمر لا يقتصر على ما سرده ستيوارت ، إذ يزيد عليه أن ميول الجنود كانت عرابية ، وأن ولاءهم للخديو مشكوك فيه ، فقد كتب ستيوارت فى ١٦ فبراير ما يأتى :

« تنحصر المسألة فى : هل يظل الجنود على ولائهم ، أم يدفعهم التحزب إلى الانحياز إلى جانب الأعداء ، واثقين بأن المهدى لن يصيبهم بأذى إذا انضموا إليه ؟.. وعقب مناوشة أو اثنتين من المناوشات الأخيرة ، سمع أولئك الجنود وهم يرددون : يا افندينا عرابى .. آه لو علمت الحالة التى دفعنا توفيق إليها ! » .

فأما الحالة المالية فكانت سيئة كأختها العسكرية ، إذ بلغت إيرادات السودان فى سنة ١٨٨٢ — ٥٠٧,٠٠٠ جنيه ، والمصروفات ٦١٠,٠٠٠ جنيه والعجز ١٠٣,٠٠٠ جنيه . وما من شك فى أنه لا فائدة ترجى من محاولة تعرف الدخل الحقيقى فى ذلك الوقت ، لعدم وجود حسابات مضبوطة يوثق بصحتها .

ومن المؤكد فوق ذلك أن الحكومة اعتادت منذ سنوات أن تبالغ فى تقدير قيمة الدخل الفائض ، بينما كان واضحاً فى تلك الأحوال السيئة انعدام الأمل فى الحصول على فائض قليل أو أى فائض على الإطلاق .

الجنرال هكس

وفى ربيع عام ١٨٨٣ عين كثيرون من الضباط البريطانيين فى جيش السودان بقيادة الجنرال هكس . وبمجرد وصول هذا القائد إلى الخرطوم فى مارس عام ١٨٨٣ سارع إلى التماس المساعدة من القاهرة ، ولكن الذين تتبعوا البيان الذى أذيع عن حالة مصر المالية عهدئذ ، كانوا يستطيعون أن يكونوا رأياً عن مدى المساعدة المادية التى تستطيع خزانة مصر المجهدة تقديمها له .

وبالرغم من هذا دبرت حكومة مصر بعض المال لتزويد السودان به . وأبلغت هكس أنها ستمده حتى نهاية سنة ١٨٨٣ بمبلغ ١٤٧,٠٠٠ جنيه . ومع أن هذه المساعدة المادية كافية لإرهاق الميزانية المصرية ، فانها من الناحية الأخرى كانت دون ما يكفى لسد حاجات هكس .

كان مبلغ الـ ١٤٧,٠٠٠ جنيه كافياً لدفع مرتبات الجيش إلى نهاية تلك السنة فقط . وقد ذكر هكس فى طلبه :

« إن مرتبات جنود الباشبزق لم تدفع منذ شهور ، فى حين لم تدفع مرتبات الجنود المرابطة عند النيل الأزرق منذ عامين سابقين » .

وهكذا يتضح أن الموقف فى ربيع سنة ١٨٨٣ كان كالآتى : خزانة مرهقة ، وجيش ما زال تحت التدريب إلى جانب نقصان ولائه ، وعدم دفع مرتباته ، وإذن فهو جيش غير مستعد لأن يكون عدة للحرب والقتال .

وفى هذه الظروف كان على الحكومة المصرية أن تواجه ثورة استمدت وقودها من قوتين عظيمتين ، أولاهما شهوة دينية لشعب متعصب سريع التأثر ولكنه معروف بالشجاعة والإقدام ، والثانية كراهية متأصلة فى الضلوع تجددها سلسلة طويلة من سوء الحكم .

على أنه مما صعب الأمور وضخم أعباءها ، أن مسرح الثورة كان بعيداً عن المركز الرئيسى للحكومة ، وأن الصعوبات الطبيعية فى طرق الاتصال بقاعدة العمليات الحربية كانت عظيمة جداً .

وكان واجب إطفاء الثورة ، عملية فادحة تنوء بها إمكانيات حكومة متمدينة يديرها رجال على أعظم جانب من النشاط والذكاء ، وإجراءً يقصر عنه باع حكومة كحكومة القاهرة المجردة من الخبرة ، والتى لم تنج منذ قليل من ثورة داخلية منتصرة إلا بما قدم لها من مساعدة أجنبية (يقصد الثورة العرابية) .

فإزاء هذه الحقائق التى لا يمكن التشكك فيها كان أول واجبات الحكومة

المصرية ، أن تقدر هل تتناسب قوتها مع المهمة التى تضطلع بها أم لاتتناسب معها . كما كانت المسألة الرئيسية التى يجب البت فيها هى مسألة إقدام الحكومة بصفة موقتة على تقصير خطوطها ، وترك الأصقاع النائية ، مع الوقوف موقف الدفاع فى الخرطوم ، أو إرسال حملة إلى كردفان بوصفها المركز الرئيسى للثورة لتوجيه ضربة قاضية إلى قوات المهدى المتفاقمة .

ولقد أدركت السلطات البريطانية بالسودان أهمية البت فى هذا الأمر ، وبخاصة الكولونيل ستيوارت الذى كانت له سلطات واسعة تخول له التحدث عن شوءون ذلك القطر . ففى ٢٧ ديسمبر عام ١٨٨٢ عندما كانت الأبيض عاصمة كردفان لاتزال محاصرة ، وكان عبد القادر باشا حاكم عام السودان يجهز حملة لإنقاذها من الحصار ، كتب ستيوارت يقول :

« أرجو أن أوجه النظر إلى ضرورة نجاح هذه الحملة ، لأن خسرانها يسبب على التحقيق ضياع مديريات كثيرة ، إن لم يوءد إلى ضياع السودان كله . ومن المؤلم أنه لايمكن إقناع الحكومة المصرية بهذه الحقيقة إلا بصعوبة »

فى ذلك الوقت كان ستيوارت يعتقد أن لعبد القادر باشا كل الحق فى أن يأمل فى الانتصار . ولكن بعد ذلك بقليل — أى فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ — بدأ يقلل من هذه المزاعم فيما يكتب أو يعلن ، عندما صار أكثر إلماماً بحقيقة حالة الجنود واقتنع اقتناعاً قوياً بعدم كفايتهم .

ففى ١٦ يناير عطف ستيوارت على نفس الموضوع وكتب إلى السير إدوارد ماليت فى القاهرة قائلا : « إن خطوة عبد القادر باشا محفوفة بالحرج ، لأن النتيجة إذا انعكست تصبح حاسمة بالنسبة لسلطة مصر فى هذه البلاد » .

وفى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٣ — عندما صار سقوط الأبيض محققاً — كتب ستيوارت الآتى : « ان السوءال الذى يثار الآن هو : ما الذى يجب عمله فى هذه الكارثة ؟ إنى أعتقد بأن على الحكومة أن تقرر هل تنهى حملة كردفان أو لاتنهيها . وفى رأيى الذى كونته مما سمعت وعرفت بنفسى أن إرسال جنود غير مدربين إلى جبهة القتال مخاطرة كبيرة . وإذا انهزمت الحملة فلا احتمال

يومئذ إلا ضياع السودان .. وإذا استقر الرأى على العدول عن الحملة فانى أقترح إرسال أوامر إلى سلاتين بك حاكم دارفور لإتلاف جميع مخازنه فى الحال ، والانسحاب بأسرع ما يمكن إلى مديرية بحر الغزال .

أما فرصة محاصرة الخرطوم فقد صارت متاحة للثوار ، ولكنى لا أكاد أتصور أن عشرة آلاف جندى مصرى ، يشترط أن يتوافر فيهم الإخلاص ، ويكونوا تحت قيادة ضباط أكفاء ، يرضون لأنفسهم الهزيمة والخذلان » .

غير أن أنباء سقوط الأبيض وردت إلى الخرطوم بعد يومين اثنين (١٨ فبراير) . وفى ٢٠ فبراير أرسل ستيوارت يقول : « أعتقد اعتقاداً جازماً بأن التقدم الآن صوب كردفان عمل بعيد عن الصواب ، وأن الخطة العكسية التى تتلخص فى الوقوف موقف الدفاع ، وإحباط أى حركة من حركات الانتقاض علينا بمنتهى الشدة فى هذا الجانب من النيل ، مع انتظار ما عسى أن يأتى به الغد — هى الخطة المثلى الآن .

إن التقدم الآن بجيش غير مدرب لمقاتلة عدو أنعشته انتصاراته الأخيرة ومزود بأسلحة كاملة ، ومدفوع بتعصب دينى شديد — لا يكون إلا مجازفة لن تؤدى بعد سقوط الأبيض إلى أى نجاح . وينبغى ألا يغرب عن البال أن أية كارثة أو ضربة قاضية ، قد تحمل فى أطوائها ضياع السودان كله » .

وإذا كان من سوء الحظ أن نصيحة ستيوارت لم تتبع فان لورد دوفرين والسير ماليت كانا يشاطرانه وجهة نظره . ففى ٢ أبريل سنة ١٨٨٣ تحدث لورد دوفرين إلى ابراهيم بك رئيس مصلحة السودان فى القاهرة فقال له :

« إذا كان لدى الحكومة المصرية شئ من الرشد ، فعليها أن تكرس جهودها الحالية فى توطيد حكمها بمديرية ستار ، ولا تحاول مد سلطانها إلى أبعد من هذه المديرية ، وشواطئ النهر الذى يحدها » .

وفى التقرير العام الذى كتبه لورد دوفرين بعد ذلك ، لم يوافق على فكرة ترك السودان كله باعتبار أن أوان اللجوء إلى هذا العلاج الجرئ لم يحن بعد . ثم قال :

« إنى أفهم مع ذلك أنه يحسن بمصر أن تترك دارفور ، وربما جزءاً من كردفان أيضاً ، وأن تقنع بالاحتفاظ بسلطتها على الخرطوم وسنار » .

وفى ٥ يونيو — عندما كان الجنرال هكس يلح على الحكومة المصرية بواسطة السير ماليت لتزويده بالمال والرجال — أبرق ماليت إلى لورد جرانفيل بقوله :

« تعلمون سعادتكم أنه يستحيل على الحكومة المصرية أن تمد السودان بالأموال التى يطلبها ، وأن العمليات المقترح تنفيذها تتعرض لخطر الفشل ما لم تحسن إدارتها إلى أبعد الحدود ، وما لم يمون الجيش بكل ما يطلبه تموينا طيباً .

وفى هذه الظروف يتعين البت فيما إذا كان يجب إرسال التعليمات إلى الجنرال هكس ليتوفر على المحافظة على سيادة الخديو الحالية على المنطقة الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض »

وأضاف ماليت يقول :

« ولقد أعطيت شريف باشا صورة من برقية هكس كطلبه ، ولكن بدون تعليق عليها أو إبداء رأى فى فحواها »

ومع ذلك ماذا يا ترى كان رأى هكس ، وهو الضابط الذى وكلت إليه قيادة حملة توشـك أن تتحرك لمقاتلة المهدى ؟ لقد كان مركزه صعباً جداً . فالحكومة المصرية لم تكن من الوعى بحيث تدرك أول الدروس الأساسية التى تجعلها تدرك أن الشرط الضرورى للنجاح فى مثل الأحوال التى تشبه حالة السودان عهدئذ ، هو إسناد مركز القيادة العليا إلى رجل واحد ومساعدة ذلك الرجل المختار باخلاص .

إرسال علاء الدين إلى السودان

والذى حدث كان يغاير ما ذكرنا . فقد أرسلت مصر علاء الدين باشا إلى الخرطوم ليعاون عبد القادر باشا الذى يؤمن ستيوارت بكفايته وقدرته .

وبمجرد وصول عــلاء الدين فى فبراير سنة ١٨٨٣ لم يفصح عن ماهية مأموريته ، حتى أن ستيوارت كتب يقول :

« لم يكن لعلاء الدين باشا منصب رسمى من الناحية الاسمية ، ولكن وجوده من الناحية الفعلية هو للانتقاص من سلطة عبد القادر باشا إلى الحد الذى تضيع فيه الرئاسة العليا ، فلا تصبح فى يد هذا أو ذاك »

فمن السهل إذن أن نتبين صعوبة مركز الحاكم العام فى الخرطوم . ومما زاد الطين بلة أن سليمان نيازى باشا الذى وصفه ستيوارت بأنه « الغبى الذى يبلغ الرابعة أو الخامسة والسبعين من عمره » قد أرسل هو الآخر إلى السودان لتكون له القيادة الاسمية على القوات المسلحة مع اشتراط « رجوعه فى كل كبيرة وصغيرة إلى مساعده الجنرال هكس الذى يظل مسؤولا وحده عن إدارة الاستعدادات والعمليات الحربية ! ! »

وقد يضاف إلى هذه التصرفات المضطربة ، أن أضراراً كثيرة نتجت عن تلك العادة المتأصلة لدى كبار المسؤولين من المصريين ، وهى الاتصال المباشر بصغار الموظفين وإرسال الأوامر إليهم متجاهلين رؤساءهم المختصين بتلقى تلك الأوامر .

استقالة الجنرال هكس

ولعل من السهل أيضاً ، أن نتخيل مصاعب الضابط الإنجليزى الذى وجد نفسه فجأة وسط هذه المكائد السخيفة . ذلك أن هكس تبين سريعاً أن مركزه بات غير محتمل ، لأن سليمان نيازى لم يعتبر نفسه قائد شرف أبداً ، وكان على النقيض من ذلك لا يعنى مطلقاً بالآراء التى يبديها هكس .

وأخيراً ، وبعد سلسلة من الشكاوى التى لم تلق غير عناية تافهة ، أرسل هكس فى ١٦ يوليو سنة ١٨٨٣ البرقية التالية إلى ماليت بالقاهرة :

« إن أوامرى وترتيباتى مهملة هنا تماماً . وبالرغم من تعهدات المسؤولين بتنفيذها ، فانها تظل عاطلة ، لأن سليمان باشا لا يوليها أى اعتبار . وإذن

فلا فائدة من الاحتفاظ بى هنا فى مثل هذه الظروف ، ما دمت لا أتمكن من القيام بواجبات مركزى . وبناء عليه أرجوك أن تعمل على إعفائى من العمل » . .

ولقد أدت هذه البرقية إلى أزمة انتهت باسناد القيادة إلى الجنرال هكس ، وسحب سليمان باشا من الخرطوم . ولكن تعيين هذا الرجل حاكماً على شرق السودان فى الحال أفسد الأثر المرجو من وراء سحبه من الخرطوم ، مما جعل الجنرال هكس يرسل برقية يقول فيها إن تعيين سليمان فى ذلك المنصب يعتبر ترقية له فى واقع الأمر .

على أنه من المحقق تقريباً ، أن الجنرال هكس كان واثقاً من النصر ، برغم ما أحاط به من المكائد ، سواء من ناحية جيشه الذى يحوى بعض عناصر غير موالية ، أو من ناحية عدم استجابة الحكومة المصرية لحاجته من المال والرجال .

وفى ٢٣ يونيو كان هكس يعتقد أن القبائل — وإن كانت تخاف مبادرة المهدى بالعدوان — ستنضم إلى حملته أثناء تقدمها آخر الأمر . وتكون كقوات تابعة لها ... ولكن أعجب ما فى الأمر أنه يظهر أن الحكومة المصرية فاتها أن تطلب من هكس فى كل الأوقات إيضاح رأيه بنوع خاص فى صواب فكرة الحملة من عدم صوابها ، مع أن المفروض أن قليلا من الرشد كان يوحى إلى الحكومة أهمية الحصول رسميا وبصورة واضحة تمام الوضوح على رأى الجنرال فى هذه المسألة العاجلة .

ولكن هكس سبق أن أرسل فى ١٨ يونيو — أى قبل ثلاثة أشهر من تحركه داخل صحراء كردفان — برقية إلى الجنرال فالنتين بيكر رئيس البوليس المصرى بالقاهرة قال فيها :

« فى برقيتى إلى ماليت فى ٣ يونيو — أوضحت ما أعتقد أنه ضرورى لانتصارنا فى كردفان ، وأخذ الحيطة ضد كل ما يحتمل حدوثه . فأرانى الآن جاهزاً للسير بالقوات الموجودة . وأعتقد كما قلت سابقاً ، ألا خطر هناك

إلا إذا قلب الحظ لنا ظهر المجن ، وهو أمر بعيد الاحتمال . فأما الخرطوم فلن يدهمها خطر من الخارج على أى حال » .

* * *

إن هذه البرقية إذا أمعنا النظر فى فقراتها تيسر لنا الحكم على عقلية الجنرال هكس . ففى ضوء الحقيقة الدالة على أن قواته كانت أقل من العدد الذى طلبه للحملة ، كما كانت تحوى بعض العناصر الخطرة ، نكاد لا نفهم كيف كان هذا الرجل يؤمن مع هذه الظروف كلها بالفوز ! !

والواقع أن البت فى أمر تسيير الحملة أو عدم تسييرها لم يكن من الشؤون التى تترك لتقدير هكس وحكمه . وقد كانت حكومة القاهرة يومئذ — ولا ذنب لها فى ذلك — عاجزة عن تزويد السودان بالمال والرجال اللازمين للقضاء على الثورة ، كما كان عجزها ناتجاً من سوء حكم الخديو السابق (إسماعيل) . ولكن واجب الحكومة المصرية ، كان يقتضيها أن تواجه حقائق الموقف وأن توائم بين أهدافها وبين الوسائل التى فى متناول يدها لبلوغ تلك الأهداف .

غير أن الحكومة لم تفعل شيئاً من هذا ، بل ظلت سادرة فى غيها إلى أن جلبت على نفسها نكبة حملت فى طياتها أسباب انهيار سلطتها فى القطر السودانى كله .

ولم تكن هناك غير طريقة واحدة تكفل إبلاغ حقائق الموقف إلى الخديو ووزرائه ، وهى قبول الحكومة البريطانية ابتداع سياسة عملية معقولة ، ولكنها أحجمت مع الأسف عن التدخل فى الأمر ، ولم تعمل شيئاً لإقناع الحكومة المصرية بالوقوف موقف الدفاع بالخرطوم ، مع أنه يبدو أنها كانت تؤمن بأن الدفاع عنها هو الخطة المثلى فى تلك الظروف .

على أن الواقع أن الحكومة الإنجليزية كانت قد دفعت رغم إرادتها إلى احتلال مصر ، فاذا بها فى موقف تخشى معه من أن تسوقها الظروف سوقاً إلى التدخل عسكريا فى السودان أيضاً . ولذلك صمم لورد جرانفيل

على تفادى هذا الخطـــر ، ثم رفض لهذا السبب أيضاً أن يقول كلمة واحدة عن السودان .

بل ان البرقيـــات التى دأب هكس على إرسالها إلى السلطات المصرية عن طريق إدوارد ماليت ، أثارت غضب لورد جرانفيل لاعتقاده أن ممثل بريطانيا فى مصر ، حين يسمح لنفسه بأن يكون واسطة الاتصال بين القاهرة والخرطوم ، فانه يـدخل الحكومة الإنجليزية فى المسؤوليات المترتبة على ذلك إلى حد ما .

ولهذا السبب أرسل لورد جرانفيل فى ٧ مايو سنة ١٨٨٣ البرقية التالية إلى مستر كارتريت الذى ناب عن إدوارد ماليت بصفـــة مؤقتة : « إن حكومة جلالة الملكة غير مسؤولة بحال من الأحوال عن العمليات التى تجرى باسم الحكـــومة المصرية فى السودان ، ولا عن تعيين الجنرال هكس أو تصرفاته »

وفى ٢٢ مايو كرر السير ماليت هذا التنصل من المسؤولية فى رسالة أرسلها إلى شريف باشا مشفوعة بصورة برقية جديدة مرسلة من هكس إلى لورد دوفرين (مندوب الحكومة البريطانية بالقاهرة) وقال ماليت فيها : « فى هذه المناسبة الخاصة ، أرجو ألا تفترض أن إرسال صورة البرقية إليكم يعبر أى تعبير عن رأيى فى تأييد ما تتضمنه » .

وبعد ذلك التاريخ بقليل ، عاد لورد جرانفيل إلى جزعه من استمرار الاتصالات بين ماليت وهكس . فأرسل فى ٨ أغسطس رسالة إلى ماليت قال فيهـــا : « يظهر أن الجنرال هكس مستمر فى مكاتبتك بشأن المصاعب المالية التى يعانيها ، معتقداً أنك ستبذل نفوذك لحمل الحكومة المصرية على الاعتناء برغباته وتقديرها ، ولكنى لست فى حاجة إلى تذكيرك بأن حكومة جلالة الملكة ليست مسؤولة مطلقاً عن سير الأمور فى السودان » .

فسارع ماليت إلى الرد على لورد جرانفيل بأنه إنما يعمل بما يتفق اتفاقاً دقيقاً مع هذه التعليمات ، كما سارع إلى إيضاح هذا الموقف للجنرال هكس بأن أبرق إليه فى ١٨ أغسطس ما يأتى : « أهنئك بمنصب رئاسة

القوات وحصولك على رتبة قائد فيلق ، وأود إبلاغك أن أمر الحملة يرجع إلى الحكومة المصرية وحدها »

كانت الاعتراضات على تدخل بريطانيا عسكريا من الأمور التى لاشك فى وضوحها ، ولكن الخطر الذى توهمه جرانفيل وسعى لتجنبه لم يكن يدور فى مخيلة أحد . وكان من الأمور المحتملة أن تجد الحكومة البريطانية نفسها فى مركز يحتم عليها فرض سلطانها على السودان بحد السيف ، وذلك قبل أن تحسب حساب خطر التدخل أو تفطن إليه .

إن تاريخ كيفية قيام سلطة بريطانيا فى الشرق ، يصلح نذيراً ينذر بأن أية خطوة تخطوها نحو التوسع الإقليمى تؤدى إلى خطوة تالية ثم إلى غيرها وغيرها . حتى إذا بلغ التوسع مداه ، تبين لها أنه جاوز هدفها المحدد فى الأصل بكثير .

وأكثر من هذا عندما تصبح مسألة كمسألة السودان موضع نقاش الرأى العام فى انجلترا ، فانها تجد كثيرين يقلبون الأوضاع الصحيحة ، ويضطرون الحكومة إلى العمل بدون تقدير كاف لنتائج مقترحاتهم .

ولكن واجب السياسى الحصيف فى مثل هذه الظروف أن يتحرك بحيطة وحذر ، لا أن يمعن فى تلك الخطة التى سارت الحكومة عليها خلال تلك الحوادث ، مما يجعلنا نسلم بأن جرانفيل لم يكن موفقاً فى خطته التى اتبعها .

كما يبدو أنه كان يعتقد أنه نفض عن كاهله كل تبعة أو مسؤولية ، لأنه أعلن أنه « غير مسؤول » ولكنه اعتقاد خاطئ لا أحسب أنه يوجد خطأ أكبر منه .

إن مسؤولية الحكومة البريطانية فيما يتصل بسير الأمور فى مصر لم تكن تعتمد على بضع جمل ترص رصا فى رسالة ، ثم فى نشرة برلمانية ، وإنما اعتمدت على حقائق نبعت من أن الحكومة تحتل مصر عسكريا .

فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤ خطب لورد سالسبرى فى مجلس اللوردات قائلا : « ان الذين يملكون السلطة التى تمكنهم من الحيلولة دون وقوع الأحداث

المحزنة ، ويكونون على علم بكل ما يحدث ، ولكنهم يمتنعون عن استعمال سلطتهم — يعتبرون مسؤولين فعلا عما عسى أن يقع من أحداث »

ولكن جرانفيل لم يدرك هذا . وبدلا من أن يتعرف حقائق الأمور ، اعتصم بتنصل فارغ من المسؤولية ، لا يعدو أن يكون بدعة من البدع السياسية أو البرلمانية ، وكانت النتيجة مع ذلك أن حقائق الأشياء فرضت نفسها فرضاً مما يتعارض مع تلك الترهات .

ومع ذلك قد يقال فى معرض الدفاع عن جرانفيل أنه لم يتلق التحذيرات الكافية عن ضرر النتائج المحتملة لسياسة عدم التدخل ، ولعل أهم ما كان مطلوباً عهدئذ هو دق جرس الخطر ، لتصحو الحكومة البريطانية من نومها العميق ، وتدرك أن نتائج تلك السياسة قد تكون أشد خطراً مما ينتج عن سياسة التدخل .

ولكن يبدو أن جرانفيل لم يتلق مثل هذه التنبيهات ، فكانت النتيجة أن الحكومة المصرية سارت على غير هدى حتى حطمت نفسها ، وأن الحكومة البريطانية التى أقسمت فى سياستها على عدم التدخل فى السودان ، لم تلبث بعد قليل أن وافقت على التدخل إلى أبعد مما كان ضروريا ، لو أن حقائق الحالة عرفت من اللحظة الأولى .

هلاك جيش هكس

وفى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣ — أى قبل ثلاثة أيام من تاريخ وصولى إلى مصر — سار الجنرال هكس بحملته التى قدر لها أن تنتهى إلى أفدح كارثة . وإذا كانت القاهرة ظلت تنتظر بقلق ورود أنباء من الخرطوم عن مصير الحملة ، فان أحداً لم يكن يتوقع إمكان حدوث تلك الكارثة .

وإنى لأذكر أنى تحدثت مع شريف باشا عن صواب التخلى عن المديريات النائية فى السودان ، فلم يعترض على ترك مديرية دارفور ولكنه تمسك تمسكاً شديداً بمديرية كردفان وقال : « اننا سنتحـــدث فى هذا

الشأن فيما بعد ، ولكن قبل ذلك سنعطى ذلك السيد درساً طيباً » (يقصد السيد المهدى) .

* * *

غير أن شريف باشا سرعان ما دهمته الحقائق بهولها . ففى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وصلت الأنباء إلى القاهرة بأن جيش هكس أبيد عن آخره فى ٥ نوفمبر ، ولم يعرف شئ عن المنطقة التى أقدم الجيش على مغامرته فيها ، سوى أنها أشد مناطق السودان جدباً وأكثرها خطورة .

ان آخر رسالة وصلت من هكس ، أشارت إلى حاجة الجيش للماء وشدة الحرارة فى المنطقة ، ولكن الكولونيل كولفيل وصف النكبة الأخيرة بقوله :

« بعد ما تقدم الجيش صوب كاسجيل ، ضل الطريق بسبب تضليل الأدلاء الذين كانوا من رجال المهدى فى الواقع ، والذين تسربوا بليل بعد أن اطمأنوا إلى تورط الجيش فى الأحراش . وبعد مسير ثلاثة أيام بلياليها على غير هدى ، وبغير قطرة ماء على الإطلاق ، التقى بقوة من الأعداء قرب كاسجيل .

إلا أن بضع مئات كانوا قد هلكوا من العطش ، بينما كان باقى الجنود فى حال من الضعف يحول دون الثبات فى المقاومة ، فضربهم الأعداء الضربة التى أفنتهم جميعاً . وأما هكس ومعاونوه فقد حملوا على الأعداء إلى أن ماتوا وهم يقاتلون قتال الرجال » .

* * *

ولقد أقفرت تلك الساحة التى شهدت مأساة جيش هكس ، وظلت اثنين وعشرين عاماً لا يمر بها أو يزورها أوربى واحد ، إلى أن مر بها السير ريجنالد ونجت فى شتاء عام ١٩٠٥ — ١٩٠٦ أثناء تجواله فى مديرية كردفان ، فسجل ما أحس به فى قوله :

« قمت بزيارة ساحة القتال التى قضت فيها عصابات الدراويش عام ١٨٨٣ على المأسوف عليه الجنرال هكس وقواته قضاء تاماً ، مع أنه كانت

توجد بركة ماء عظيمة على بعد ميل واحد من المكان الذى هلك فيه الجنود العطاش ، مما يدل على أنهم جهلوا مكانها كل الجهل .

ان هذه الساحة تقع وسط غابة عظيمة على بعد ثلاثين ميلا جنوبى الأبيض ، ولا أتردد فى القول بأن النتيجة لم تكن لتتغير لو أن قوة أكثر عدداً وأوفر كفاية من قوة هكس قد أرسلت لإنقاذ الأبيض .

ومن الواضح أن حكومة ذلك الوقت لم تدرك حقيقة الحالة ، ولا قدرت المصاعب العظيمة التى تترتب على سير قوة كبيرة فى مثل هذه الأصقاع . ولا شك إذن أن إرسال الحملة فى مثل هذه الظروف ، لا يفسر إلا بأنه عمل بالغ السخف » .

* * *

وهكذا انهار إلى الأرض ذلك الملك العريض الذى حلم به إسماعيل وأسلافه فى لحظة من اللحظات المنحوسة ، لأنه ملك بنى على أساس واه من الرمال ، ولأن النفوذ الذى فرضه حكم البيت العلوى على قبائل السودان المتوحشة ، قد أسىء استعماله إلى حد بعيد .

إن أولئك الباشوات من صيادى الرقيق ، وأولئك الجباة من ناهبى الأموال شوهوا اسم مصر بأعمالهم المستندة إلى القوة والجبروت . ولا نزاع فى أن الحكم المطلق إذا لم يقترن بالحزم والحرص على منافع الشعب ، فانه يتهاوى أمام أية مقاومة جدية تواجهه .

ان حكومة إسماعيل وحكومات أسلافه التى اتسمت بالثرثرة الفارغة فى السودان ، انهارت بمجرد وخزة من ذلك الزعيم الدينى الذى استولى على الحكم ، بدون أن يرتفع من جانب الشعب الذى كان مصيره فى كف القدر — صوت واحد ، أو يتجرد سيف من غمده ليحول دون سقوط الحكم المصرى فى السودان .

ترك السودان

كان عملى — حتى هذا الوقت — متصلا بفترة من تاريخ مصر ، وكان دورى فى خلاله ثانوياً لا يؤبه له ، أو غير متعلق بمصر نفسها مطلقاً ، وكنت بين وقت وآخر أنصرف إلى انتقاد أعمال المسؤلين عن شؤون مصر عهدئذ .

غير أنى أصل الآن إلى فترة أخرى ، وأتهم نفسى بالتواضع الكاذب إذا لم أعترف بأنى صرت — من ابتداء هذه الفترة — صاحب دور رئيسى فى المسرح المصرى ، إلى حد اعتبارى المسؤول الأول عن الشؤون الداخلية بمصر ، وليس إلى حد اعتبارى مسؤولا عن السياسة العامة للحكومة البريطانية .

وإنى لأقبل هذه المسؤولية ، مؤملا شيئاً واحداً هو ألا يغرب عن بال أحد،أن عملى كان يجب أن يتسق بالضرورة مع الخطوط الرئيسية لسياسة لندن.

ففى خلال الفترة التى مثلت فيها الحكومة البريطانية بمصر ، كانت الشؤون المصرية مثار مناقشات الرأى العام بين وقت وآخر ، وكان سلوكى يتعرض فى بعض الأحيان لنقد عنيف .

ان أول خطوة مهمة اتخذتها بعد وصولى إلى مصر ، بخصوص شؤون السودان ، كانت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣حيث أبرقت إلى لورد جرانفيل ما يأتى :

« تزداد شؤون السودان خطورة . ومنذ ٢٧ سبتمبر لا يعرف شئ واضح »
« عن الجنرال هكس ، مع ملاحظة أن المؤن التى معه تكفيه شهرين فقط ، »
« وأن الحكومة المصرية فى قلق شديد حيث تتوقع أنباء سيئة . »
« ويقول ججلر باشا Giegler Pasha الذى كان مع غوردون فى »
« السودان ، وقابلته اليوم — أن سقوط الخرطوم يصبح محتملا إذا تحققت »
« هزيمة هكس ... وفى الواقع أن الحكومة المصرية عاجزة ماليا ، وباستثناء »
« القوات المصرية التى لدى الجنرال أفلين وود ، وقوات الجندرمة التى تحت »
« قيادة الجنرال فالنتين بيكر ، فان مصر أرسلت إلى السودان آخر رجل »
« تستطيع إرساله . »

« فاذا صح أن جيش هكس قد انتهى ، فانى أرجح ضياع السودان »
« كله ما لم تدركه قوة من الخارج . وإذا لم تصدق أنباء هزيمته وقفل راجعاً »
« فليس من السهل أن نعرف أى مكان من الوادى يمكن أن يتمكن فيه »
« من القضاء على الثـــورة . »

« وفى صباح اليوم تبينت من بعض الملاحظات التى استقيتها من »
« شريف باشا ، أنه قد يلجأ قريباً إلى طلب مدد من القوات الإنجليزية »
« أو الهندية . فقد قال لى : « إن حكومة جلالة الملكة لا تحب بالطبيعة أن »
« ترى قوات تركية تتدخل فى السودان » ... فهل أكون على صواب إذا »
« جعلت جوابى على سؤاله ألا ينتظر فى أى ظرف من الظروف هـــذه »
« المعونة ، إذا اضطرته الأحوال إلى طلبها ؟... »

« وفيما يتعلق بالمساعدة التركية ، يسرنى أن توافونى بتعليماتكم عن »
« الخطة التى أسلكها ، مع ملاحظة أن الحكومة المصرية تبغض أمرين أشد »
« البغض : دعوة الأتراك والجلاء عن السودان . »

« وفى رأيى أن هكس إذا انهزم ، فخير ما تصنعه الحكومة المصرية »
« قبول الهزيمة ، والانسحاب إلى أية نقطة على طول النيل يستطيع الجيش »
« أن يتوقف فيها وهو واثق من نفسه ، مطمئن إلى قوته . مع العلم بأن »
« هذه الخطة تؤدى إلى ازدياد تجارة الرقيق ، وليس من السهل إقناع الحكومة »
« بتنفيذها . »

« ويغلب على ظنى أن التدخل التركى فى مقدمة الحلول المكروهة »
« بمصر . وبما أنه يحتمل أن أتناقش مع شريف فى أية لحظة بشأن السودان ، »
« فمن الأوفق أن أتلقى توجيهات جنابك فى هذا الصدد . إذ يصعب جداً »
« انتهاج خطة إيجابية ، قبل تلقى النصيحة الواجبة عنها »

وفى ٢٠ نوفمبر أجابنى جرانفيل بالبرقية الآتية :

« ليس فى إمكاننا إعارة مصر قوات إنجليزية أو هندية ، ولا من المصلحة

دعوة جنود تركيا للسودان . فاذا أخذت مصر رأيك فلتكن مشورتك هجرة جانب من السودان »

وقد كان الغرض الرئيسى من برقيتى فى ١٩ نوفمبر ، استدراج الحكومة البريطانية للعدول عن خطتها حتى ذلك الوقت . فالفترة القصيرة التى قضيتها فى مصر ، أقنعتنى بأن ترك الحكومة المصرية تدير أمور السودان بدون إرشاد أو معاونة ، أمر غير ممكن ولا مرغوب فيه .

وفى ٢٢ نوفمبر أرسلت إلى جرانفيل خطاباً خاصاً قلت فيه :

« إنى أفهم خطة حكومتنا التى تتلخص فى عدم استدراجها وتوريطها فى شؤون السودان . ولا أرى سبباً واحداً يحول دون تنفيذها . ولكن من الناحية الأخرى ، يجب أن ندرك استحالة فصل المسألة المصرية عن المسألة السودانية »

وفى ٢٣ ديسمبر ، قلت فى خطاب آخر :

« لم يكن من الميسور فيما مضى فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية من الناحية المالية ، ولعله صار الآن مستحيلا استحالة مطلقة . ولهذا أعتقد أن أفضل الخطط التى تمليها الظروف على العموم ، هى الانسحاب التام من السودان ، وإن كنت غير واثق من أن انجلترا تدرك مبلغ الصعوبة فى تنفيذ هذه الخطة أو تقدر النتائج التى ستنتهى إليها حتما »

وهكذا تكلل غرضى بالنجاح . وإذا كانت التعليمات حتمت على إسداء المشورة إذا طلبت منى فقط ، فان هذا التحفظ لم يحد من خطواتى لأنى كنت متأكداً من أن مشوراتى ستطلب على كل حال .

بل هكذا حصلت على رأى واضح عن سياسة الحكومة البريطانية فى حالة خذلان جيش هكس ، وهى أنها لن تقدم معونة عسكرية لفتح السودان ، وأنها أيضاً ضد فكرة استخدام قوات تركية ، وإذن فالخطة المثلى عندها هى « الجلاء الجزئى عن السودان » .

وتلك هى السياسة التى كان لورد دوفرين والسير ماليت والكولونيل ستيوارت قد استصوبوها . ولكن برقيتى فى ١٩ نوفمبر هى — كما أعتقد —

أول حافز دفع الحكومة البريطانية إلى إبداء رأى حاسم فى الموضوع ، ولهذا أعتبر نفسى صاحب المسؤولية الكبرى فى « ابتداع سياسة الانسحاب من السودان ، بينما تقع مسؤولية إقرار هذه السياسة على حكومة غلادستون » .

على أن أنباء محاصرة جيش هكس وحاجته للمؤونة كانت قد وصلت إلى القاهرة فى ١٨ نوفمبر ، فى حين لم يرد نبأ اندحاره إلا فى ٢٢ نوفمبر ، فلم أحاول تقديم النصيحة إلى الحكومة المصرية توا حتى أتبين الموقف .

مسألة
الاحتفاظ بالخرطوم

وقد كان أول قرار انتهت إليه الحكومة المصرية هو « محاولة الاحتفاظ بالخرطوم ، وفتح الطريق بين سواكن وبربر ثانية ». فلما أبلغت قرارها فى ٢٣ نوفمبر إلى جرانفيل قلت فى رسالتى :

« بناء على برقيات الخرطوم العديدة ، يبدو أن هناك إجماعاً على استحالة المحافظة عليها ، وأن الضرورة تقضى بالانسحاب إلى بربر »..

وفى ٢٦ نوفمبر أرسل الجنرال كوتلجون — أحد ضباط هكس المرابطين فى الخرطوم — برقية إلى السير أفلين وود فى القاهرة قال فيها :

« من الصواب اطلاعك على حقيقة الحالة ... إن المحافظة على الخرطوم وسنار غير مستطاعة ، والمؤونة ستنفد فى غضون شهرين ، وجميع الموارد مقطوعة عنا . فاذا أردنا إنقاذ القوة الباقية ، وجب الانسحاب إلى بربر فى الحال . والسبيل إلى ذلك هو القيام بحركة ثنائية لفتح الطريق من بربر ومن سواكن »

وفى ٣ ديسمبر كنت قد حصلت على آراء كبار العسكريين فى القاهرة ، فأبلغت جرانفيل ما يأتى :

« ان أهم مسألة الآن هى معرفة قدرة الحكومة المصرية على الاحتفاظ »
« بالخرطوم . وقد ناقشت الجنرال ستيفنسون والسير أفلين وود والجنرال »
« بيكر فيها بافاضة ، فكان رأى هؤلاء العسكريين الثقاة واحداً فى أن »

« حكومة مصر لن تقوى على الاحتفاظ بالخرطوم إذا تقدم المهدى إليها . »
« وأقصد بالطبيعـة أنها تعجز عن ذلك بقواتها الحالية ، أو بأية قوات قد »
« ترسلها . ولا أدخل فى حسابى احتمال إرسال قوات بريطانية أو جنود من »
« قبل السلطان ، سيما وأنك أبلغتنى عدم استعداد حكومة جلالة الملكة »
« لإرسال جنود إنجليز أو هنود . »
« ولست أناقش الآن مسألة احتمال إرسال قوات عثمانية ، لأنى أدرك »
« أن هذه الخطة تحمل فى جوفها اعتبارات سياسية خطيرة تضطرنى على »
« تركها إلى تقدير حكومة جلالة الملكة . »
« فأما الأسباب التى جعلت ستيفنسون وأفلين وود وبيكر يكونون ذلك »
« الرأى عن استحالة الاحتفاظ بالخرطوم إذا تقدم المهدى نحوها فهى »
« ما يأتى : »
« أولا — أن الحامية تحطمت وساءت حالتها المعنوية . »
« ثانياً — أنهم عديمو الثقة فى صلاحية العناصر المقاتلة من الجنود . »
« ثالثاً — أنه ليس لدى الحكومة المصرية إمدادات كافية لإرسالها . »
« رابعاً — أن إرسال المؤن شديد الصعوبة سواء من الشمال أو الجنوب . »
« وأن عقبات كثيرة تعرقل المحافظة على طرق المواصلات . »
« ومن المشكوك فيـه فوق ما ذكرت أن يتمكن الجنرال بيكر من فتح »
« طريق بربر — سواكن بالقوة . ولهذا يرى كل من ستيفنسون وأفلين وود »
« أن الخرطوم واقعة حتما إذا سار المهدى إليهـا ولم تعتمد حكومة مصر »
« إلا على مواردها فقط . »
« ويرى هذان القائدان أنه تجب محاولة فتح طريق بربر — سواكن »
« ليس لأن إنشاء المواصلات بينهما يمكن الحكومة المصرية من الدفاع »
« بقواتها عن الخرطوم فحسب ، بل لأن نجاح بيكر فى فتحه يبشر بأعظم »
« الآمال فى تمكن حاميات الخرطوم والجهات المجاورة من الانسحاب . »
« وهما يريان فوق هذا أن الخرطوم إذا أخليت ، فإن البلاد حتى »

« مدينة وادى حلفا أو قريباً منها ، قد تضيع من مصر . وقد أوضحت رأيهما »
« بنوع خاص ، لأنهما اطلعا على هذا الخطاب . وأعتقد أنى عبرت عن »
« رأيهما تعبيراً صحيحاً ، وأضيف أنى اجتمعت بالجنرال بيكر ثالث الثلاثة »
« فوجدت رأيه لا يختلف عن رأيهما اختلافاً مادياً عن الحالة السياسية . »
« ان آرائى شخصياً قليلة القيمة بالنسبة لآرائهم ، ولكن — على هدى الحقائق »
« التى يجب أن نواجهها — يبدو أنه ليس من السهل إيجاد حلول غير التى »
« رآها ستيفنسون وأفلين وود . ولا يغربن عن البال أن مستر كليفورد لويد »
« (الذى جاء إلى مصر لشؤون وزارة الداخلية) حضر كثيراً من هذه »
« المناقشات ، وكان متفقاً معهما فى الرأى . »
« وقد أود القول أن هذه الآراء غير مستساغة عند المصريين . »
« ويصعب اعتقادى فى أن شريف باشا يحسب أنه يستطيع الدفاع عن »
« الخرطوم ضد المهدى ، ولكن المصيبة أنه لا يفكر هو ولا زملاؤه فى »
« الجلاء عنها . »

على أن مناقشات القاهرة كانت — فى وقت إرسال هذه الرسالة إلى لندن — تدور حول السياسة الواجبة الاتباع . وصار يتضح فى كل يوم أكثر من سابقه ، أن الحكومة المصرية لن تنتهى إلى سياسة عملية حاسمة إذا تركت وشأنها .

وفى ١٠ ديسمبر أبرقت إلى جرانفيل بصفة شخصية ما يأتى :

« لم أرسل إليك أية معلومات جديدة ، لاعتقادى عدم جدواها إلا بعد أن تتكشف الحوادث بعض الشئ ، وتصبح عندى معلومات محددة أقدمها . ولكن من الواضح أن حكومة جلالة الملكة ، لا بد أن توافينى قريباً بتعليماتها مقرونة برأيها فيما أقدم للحكومة المصرية من إرشادات . ان هذه الحكومة تسير فى الوقت الحاضر بلا خطة عملية مفهومة تنتهجها ، وستظل كذلك ما لم يرشدها أحد إلى ما يجب عمله »

وفى ١٢ ديسمبر أرسلت له برقية رسمية أخبرته فيها بأن شريف باشا

زارنى ، وأبلغنى أن الخديو عقد مجلس الوزراء ، وقرروا وضع أنفسهم كلية فى يد حكومة جلالة الملكة .

ثم قلت ان هذه الحكومة اعتقدت أن طلب مساعدة السلطان أفضل الحلول للموقف . ورغبت فى أن تضع الحكومة البريطانية الشروط التى تنظم هذه المساعدة التركية ، وعلى رأس تلك الشروط جلاء جنود السلطان فور انتهاء مهمتهم ، وعدم الاحتياج إليهم . وقد أشار شريف إلى أن ثورة السودان حركة دينية ، فاذا استعملت قوات بريطانية أو هندية ، فانها على العكس تقوى وتشتد .

وفى ١٣ ديسمبر أجابنى لورد جرانفيل بما يأتى :

« ان حكومة جلالة الملكة لاتنوى استخدام قوات بريطانية أو هندية فى السودان . ولا مانع لديها من استخدام قوات عثمانية بشرط أن تدفع الحكومة التركية نفقاتها ، وأن تقتصر مهمة القوة على السودان وحده ، وتكون قاعدتها فى سواكن .

وباستثناء ما يتخذ من وسائل لسلامة انسحاب الحاميات ، فان حكومة جلالة الملكة لاتستطيع الموافقة على زيادة أعباء الخزانة المصرية بما ينفق باسراف فى عمليات حربية لاتفيد مصر ، بفرض نجاحها .

ان حكومة جلالة الملكة ترى أن على وزراء الخديو أن يقرروا سريعاً ترك جميع المناطق جنوبى مدينة أسوان أو وادى حلفا على الأكثر ، وأن يهيئوا أنفسهم للمحافظة على مصر والدفاع عنها وعن موانى البحر الأحمر »

وفى ١٦ ديسمبر أبلغت جرانفيل بأنى أحطت شريف علماً بالخطوط الرئيسية لسياســة بريطانيا فى السودان ، فأخبرنى أنه وجد اعتراضات عدة على فكرة الانسحاب حتى وادى حلفا ، ووعد بموافاتى بمذكرة فى الموضوع .

وفى ٢٢ ديسمبر سلمنى المذكرة الموعودة قائلا فيها : « ان الحكومة لمصرية لا تستطيع الموافقة على ترك بلاد تعتبرها ضرورية ضرورة كاملة

لسلامة مصر بل ووجودها » . ثم كرر اقتراحه الخاص بارسال جنود عثمانيين بشروط يتفق عليها مع الحكومة البريطانية .

ولكننى استوحيت من مناقشاتى معه قلة ميل الحكومة المصرية إلى استدعاء جنود تركيا ، وأيقنت أنها لم تزج بفكرة استخدامهم إلا لتوريط الحكومة البريطانية ، وحملها آخر الأمر على استخدام جنود بريطانيين . بينما أيقنت فوق ذلك أن الشرط البريطانى عن تحمل الخزانة التركية نفقات الحملة التركية ، أمر لا يمكن تحقيقه عمليا .

فلما أبرقت فحوى مذكرة شريف إلى لورد جرانفيل أضفت الملاحظات الآتيـــة :

« إذا بدأت المفاوضات مع الباب العالى ، على أساس تحمله نفقات »
« الجملة ، فإنى أراها فاشلة لا محالة ، مع اعتقادى بأن سياسة الحكومة »
« البريطانية أفضل ما تسمح به الظروف الحالية العصيبة . »
« وبما أن المناقشات وعبارات التحريض لاتجدى فى إقناع الحكومة »
« المصرية الحالية بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان ، فأرى أن السبيل »
« الوحيد لتحقيقها ، إبلاغ الخديو أن الحكومة البريطانية مصرة على تنفيذها »
« فاذا امتنع الوزراء الحاليون عن الموافقة ، فان عليه اختيار غيرهم لتنفيذها . »
« ولكننى متحقق من عدم وجود وزراء آخرين يقبلون تنفيذ هذه »
« السياسة . فاذا تعذر إيجادهم ، فان على الحكومة البريطانية أن تستعد »
« لمواجهة هذه الحالة المحتملة بتعيين وزراء إنجليز بصفة موقتة »

ولقد تأخر رد جرانفيل بعض الوقت . وفى خلال ذلك سلمنى شريف باشا مذكرة جديدة فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ جاء بها :

« ان الحكومة المصرية رأت مخاطبة الباب العالى لإرسال عشرة آلاف رجل . فاذا رفض طلبها ، فانها ترى إعادة شرق السودان وموانى البحر الأحمر إلى تركيا ، وتقتصر على محاولة المحافظة بامكانياتها الخاصة على وادى النيل حتى الخرطوم »

فلما نقلت اقتراح شريف إلى جرانفيل عقبت عليه بقولى :

« كل ما أستطيع قوله أنى أعتقد أن أية قوة مصرية يستطاع جمعها لن تقدر على الدفاع عن وادى النيل من الخرطوم فنازلا »

وفى ٤ يناير تلقيت رد لورد جرانفيل متضمناً « أن الحكومة البريطانية »
« لامانع لديها من أن تلتمس مصر إرسال قوات عثمانية إلى سواكن بشرط »
« عدم زيادة نفقات مصر . وصدور قرار الحكومة المصرية بغير تأخير »
« والحكومة البريطانية توافق على اقتراح إعادة موانى البحر الأحمر »
« وشرق السودان إلى تركيا فى حالة رفض السلطان إرسال جنوده . فأما »
« اقتراح تقصير الحدود ، مع محاولة الحكومة المصرية المحافظة على وادى »
« النيل حتى الخرطوم فان حكومة جلالة الملكة تعتقد عدم استطاعة مصر »
« الدفاع عن الخرطوم . وفى الوقت الذى تحبذ فيه لم شعث الوحدات »
« المصرية ، فانها ترى ضرورة انسحابها من الخرطوم نفسها ومن داخلية »
« السودان . وبناء عليه يجب أن تبلغ شريف باشا ما ذكر . »

وقد تلقيت مع هذه البرقية رسالة سرية لتنفيذ ما فيها عند الضرورة وهذا نصها :

« طالما كان الاحتلال قائماً ، وجب أن تكون نصائح حكومة جلالة الملكة مطاعة ، فى المسائل التى تمس إدارة مصر وسلامتها ، وعلى الوزراء والحكام تنفيذ النصيحة أو الاستقالة من مناصبهم . فأما تعين وزراء إنجليز ، فان الحكومة البريطانية لاتوافق عليه بتاتاً ، وترى من المحقق إمكان الاهتداء إلى مصريين ينفذون أوامر الخديو تحت إرشاد بريطانيا . هذا وأرجو أن تثق بأن الوزارة البريطانية ستؤيدك كل التأييد »

استقالة شريف

فلما أبلغت هذه الآراء إلى شريف ، آنست تصميماً تزيداً على رفض سياسة الانسحاب من الخرطوم . ووجدتنى مضطراً للعمل بالتعليمات الواردة

فى رسالة جرانفيل السرية ، فكانت النتيجة أن شريفاً رفع فى ٧ يناير استقالته من الوزارة إلى الخديو .

على أنه رغم اختلافى معه فى شؤون السودان ، فقد كانت علاقتى به طيبة جداً طول الوقت . وفى اليوم التالى لاستقالته تناول طعام الغداء معى فى دارى ، وسط دهشة الفضوليين فى القاهرة إلى أبعد حد .

وقد كان مركزى صعباً جداً فى تلك اللحظات ، لأن سياسة الانسحاب كانت شيئاً غير مهضوم فى مصر . وزاد الحرج أن رياض باشا دعى لتأليف الوزارة ولكنه رفضها . وترامى إلى سمعى أننى سأحاط علماً باستحالة تأليف وزارة تنفذ سياسة ترك السودان ، وبذلك يسقط فى يد بريطانيا ، ويعود شريف بحكم الضرورة إلى مركزه لتنفيذ سياسته الخاصة .

ومن الواضح أننى نبهت الحكومة البريطانية سابقاً ، إلى أنها قد تضطر إلى مواجهة مسألة تعيين وزراء بريطانيين ، فلم تبد ميلا لهذا الرأى . ووصلتنى تعليماتها بضرورة الاهتداء إلى وزارة مصرية وتعيينها ... فلهذه الأسباب عولت على أن أقبض على زمام الحكومة المصرية ، فى حالة استحالة العثور على وزارة تنفذ سياسة الحكومة البريطانية ، وبعد ذلك أبرق إلى لندن لتوافينى بتعليماتها .

ولما كنت أعلم أن لدى المصريين بعض الذكاء الذى يجعلهم يتوقعون سلفاً ما يحتمل حدوثه ، فقد تعمدت إذاعة أنباء ما عولت عليه بدون إبلاغها رسمياً أو بصفة خاصة إلى الوزراء ، فكانت النتيجة أن الهلع استولى على الخديو من مغبة تنفيذ برنامجى ، ولم يلبث أن اضطر إلى التسليم .

وفى ليلة ٧ يناير دعانى سموه وأبلغنى أنه قبل استقالة الوزارة ، وأرسل فى طلب نوبار باشا ، ثم أضاف بأنه وافق باخلاص على سياسة ترك السودان بأكمله ، وأنه آمن بعد إعمال الروية بأنها أفضل سياسة فى صالح البلاد .

وزارة نوبار

وفى ٨ يناير وفقت فى الإبراق إلى جرانفيل « بأن نوبار باشا قبل الوزارة ، ووافق موافقة تامة على خطة ترك السودان الحكيمة ، مع الاحتفاظ بملكية سواكن »

وعليه تكون السياسة العامة التى يجب اتباعها ، قد استقرت تماماً . وحان الوقت لأن نصل إلى قرار حاسم فى الموقف . فقبل هذا أبرق مستر پوور Power فى ٣٠ ديسمبر من الخرطوم يقول : « إن الحالة هنا فى غاية الخطورة » ، وفى ٧ يناير أبرق الكولونيل كوتلجن من الخرطوم إلى الخديو قائلا : « يجب أن أنوه بشدة عن ضرورة إصدار أمركم بالانسحاب فوراً . ولو كانت قوتنا ضعف القوة الحالية فإنها لن تستطيع الصمود فى الخرطوم ضد بلاد تقف وقفة رجل واحد ، وجميعهم ضدنا على التحقيق »

ولقد كانت بعض الإجراءات التى اتخذها المسؤولون أثناء هذه الحوادث سبباً فى إثارة نقد أشد مرارة من النقد الموجه لسياسة وزارة جلادستون فى السودان عام ١٨٨٣ — ١٨٨٤ . .

ففى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤ طلب لورد سالسبرى فى مجلس اللوردات التصويت على لوم الحكومة ، وطلبه كذلك السير ستافورد نورثكوث فى مجلس العموم . وكانت صيغة قرار اللوم كالآتى : « ان هذا المجلس على علم بأن الحوادث المحزنة الأخيرة بالسودان ، ليست فى أغلبها إلا نتيجة للسياسة المضطربة المتقلبة التى انتهجتها حكومة جلالة الملكة »

ومما تجب ملاحظته أنه وجهت العناية إلى تحاشى اتخاذ الاعتراضات المنصبة على خطة الانسحاب — قاعدة لمهاجمة الوزارة . ويؤيد هذا أن لورد سالسبرى قال فى خطابه للمجلس :

« قد نظن أن سياسة الاحتفاظ بالسودان حكيمة ، وقد نظن العكس .. ولكن من واجبنا تخطئة سياسة الحكومة مهما يكن الرأى الذى نجمع عليه »

وإذا رجعنا إلى الوراء لنراجع ما حدث ، ونضيف إلى ما نستخلصه

أن المبالغة فى عبارات اللوم أو الاستحسان من مستلزمات النضال الحزبى ؛ وجب الاعتراف بأن اقتراح اللوم الذى قدمه العضو المحافظ (يقصد سالسبرى) كان شديداً ولكنه لم يكن تافهاً .

فليس مما يدعو إلى التساؤل أن حالة السودان عهدئذ رجعت فى بعض اعتباراتها إلى سياسة الحكومة البريطانية . فاذا أراد أحد أن يستفسر عن تلك الاعتبارات ، فان الجواب عليه جاهز واضح .

لقد كان فى إمكان هذه الحكومة استعمال أقصى نفوذها فى مصر لمنع الجنرال هكس من السير بحملته ، فلم تفعل .. ولو قد فعلت لكان من المرجح — وليس من الممكن فقط — كسر تقدم المهدى عند الخرطوم .

وقد لا أعرف جواباً قاطعاً لهذا الاتهام ، ولكن من الحق أن الإنسان يسهل عليه أن يفيء إلى رشده بعد وقوع الحوادث لا أثناء جريانها . وأقول بهذه المناسبة ، أن المستر مورلى واضع كتاب « حياة جلادستون » استهل الفصل الخاص بمصر بأن اقتبس عبارة لافتة للنظر من أقوال دوق ولنجتون ، إذ قال : « أجد كثيرين على استعداد تام لأن يقولوا لى بعد انتهاء المعركة — لا قبلها — ما كان يجب عمله . ولكن الذى أرجوه أن يأتى أحد ليقول لى ما يجب عمله قبل ابتداء الهول ، لا بعده ! »

وإذا رجعنا إلى الانتقادات التى وجهها زعماء الأحزاب ، وهى أقل حدة من انتقادات الرأى العام ، وجب أن نلاحظ أن الرأى الذى تصايح به الناس يومئذ هو أن الحكومة البريطانية مسؤولة عن عودة السودان إلى الهمجية ، وأن احتفاظ الحكومة المصرية بذلك القطر لم يكن من الأمور المحتملة فقط ، وإنما كان احتفاظها به أمراً مؤكداً حتى لو سمح لها بالمضى فى أعمالها السيئة به ! !

هكذا كان إجماع الآراء عهدئذ . وقد بذل غوردون من جانبه جهداً كبيراً لتهويل هذا الرأى بنشراته وبياناته الزائدة عن الحد ، بقصد إلقاء تبعة ترك السودان على كاهل الحكومة البريطانية .

ولكننى أقرر أنه رأى خاطئ . فباستثناء جريرة عدم القيام بأى مجهود لمنع هكس من السير بحملته ، فان الحكومة البريطانية ليست مسؤولة مطلقاً عن ضياع السودان .

لقد اعتبروها مسؤولة ، لأنها حملت الحكومة المصرية على مواجهة حقائق الأمور بشيء من الاعتدال . ولكن ها أنا ذا أذكر أهم هذه الحقائق :

لاشك أن مصر فقدت السودان بعد هزيمة هكس بغير أن يكون لها أمل فى استعادته إلا بعون من الخارج يساعد على استئناف الغزو . وهذه المعونة الخارجية لا يتسنى مجيئها إلا من دولتين، هما انجلترا أو تركيا . وقد عرفنا أن الحكومة البريطانية قررت سلفاً عدم إرسال قواتها لإعادة الغزو ، وأيد الرأى العام رأيها ، كما وأن أحداً من المسؤولين الذين لهم حق التدخل فى الأمر لم يعترض على حكمة ذلك القرار .

ويجب أن نذكر أن إرسال جنود بريطانيين فى عام ١٨٨٣ كان يتطلب بقاء عدد كبير منهم فى السودان ، فى حين كانت موارد الحكومة المصرية لاتمكنها من المحافظة عليه حتى فى حالة هزيمة المهدى . وإذن فالقرارات التى اتخذت عهدئذ لحل المسائل المعلقة تختلف فى جوهرها عن القرارات التى اتخذت بعد ثلاثة عشر عاماً ، عندما أعيد غزو تلك البلاد .

فاذا رجعنا إلى الجانب الآخر (وهو تركيا) وجب أن يقال بأن أحداً لم يبد رغبة فى استخدام جنود عثمانيين ، بقطع النظر عن أن اقتراح الانتفاع بخدمات السلطان يسبب متاعب دبلوماسية ثانوية . كما يجب القول أن كل إنسان كان يشعر بأن استخدام أولئك الجنود دواء أسوأ من الداء ، وأن حكومة مصر كانت — كشأنها فى أيام عرابى — تخشى من أنهم إذا جاءوا مرة إلى البلاد فلن يخرجوا .

ان موافقة الحكومة البريطانية على استخدامهم كانت نصف جدية ، ومشروطة بشروط مستحيلة التنفيذ . وبفرض أن السلطان كان يستطيع إعادة فتح السودان — مع جرأة هذا الافتراض — فالمأثور عن سوء حكم الباشوات

الأتراك ، كان يسبب الثورة حتماً . ومن الميسور إذن التنبوء بأن الحكم التركى لم يكن ليستقر حتى إذا أحرز بعض النجاح موقتاً .

وإذن فقد كان فرض سياسة ترك السودان على الحكومة المصرية أمراً لا مناص منه ، ما دام استخدام قوات بريطانية أو عثمانية متعذراً ، باعتبار أن الانسحاب ضرورة محتومة برغم أنها غير سارة . وهذا هو الرأى الذى تواضعت عليه جميع السلطات المسؤولة فى السودان ، فى مختلف مراحل العمليات أو اتخاذ الإجراءات .

ولا يخفى أنى ذكرت من قبل آراء لورد دوفرين وسير إدوارد ماليت والكولونيل ستيوارت قبل وقوع كارثة هكس ، ثم آراء السير فردريك ستيفنسون . والسير أفلين وود والجنرال بيكر ، ورأيى أنا شخصياً عقب الكارثة .. ومع ذلك أقول إن السير أوكلند كولفن — الذى عرف مصر جيداً — كتب لى من الهند فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ مؤيداً خطة ترك السودان ، وأن مستر پوور أرسل فى ٩ فبراير عام ١٨٨٤ إلى والدته رسالة تضمنت هذه العبارة القوية : « من الجنون الدفاع عن الخرطوم . نحن هنا فى أرض العزلة كما وصفها بيكر حقيقة ، وأسلم لنا أن نتركها »

غير أنه جاء دور الكلام عن آراء الجنرال غوردون . فمع أن ستيوارت أوثق منه مصدراً فى مسائل السودان ، فان الرأى العام اهتم كثيراً بآرائه . . ومع ذلك فما هى تلك الآراء ؟

ان هذا الجنرال دأب على أن يبدى فى فترات متقاربة ، مقترحات تتضارب مع بعضها ، حتى بات من الصعب الجواب على هذا السؤال . ففى نبذة نشرت عام ١٨٨٥ فى صحيفة البال مال جازيت تحت عنوان « الوقت متأخر جداً » جاء بها أن آراء غوردون الشخصية عن سياسة عدم الانسحاب من الخرطوم كانت توحى بخطل تلك السياسة .

ولكن فى عدد ١١ يناير عام ١٨٨٤ من هذه الصحيفة نفسها ، أدلى الجنرال بحديث إلى مندوبها يدل على أنه ضد سياسة الانسحاب . فقد قال :

« واحدة من اثنتين ، فإما التسليم التام للمهدى . وإما الدفاع عن الخرطوم مهما تكن الظروف »

ولست أتمسك بأنه كان دائم الإصرار على هذا الرأى ، ولكن من المحقق أن أقواله كانت متعارضة مع ما كان يكتبه بصفة رسمية حوالى ذلك الوقت ، ومع تصريحاته حين تأهب للقيام إلى الخرطوم .

ففى ٢٢ يناير عام ١٨٨٤ — أرسل وهو فى طريقه إلى مصر — مذكرة إلى لورد جرانفيل قال فيها :

« لا فائدة مطلقاً من امتلاك السودان، فهو عديم الفائدة وسيظل كذلك على الدوام . وأعتقد أن حكومة جلالة الملكة محقة تماماً فى إيثار سياسة الانسحاب ما دامت التضحيات الواجب بذلها لإيجاد حكومة صالحة ، من الأمور المرهقة التى لا تبرر هذه المحاولة »

فلما أطلعت ستيوارت على المذكرة ، كتب معلقاً عليها ما يأتى :

« قرأت ملاحظات غوردون بعناية ، وأوافق عليها باخلاص . وأتفق معه فى أن السودان مصدر نفقات باهظة ، ولا فائدة فيه . ولا أحسب أن واحداً ممن زاروه يستطيع إنكار هذه الحقيقة ، فالسودان بلد عديم الفائدة ، وحمل ثقيل على مصر » .

ولا مانع من ذكر دليل حاسم آخر عن مفارقات غوردون . فعند وصوله إلى القاهرة فى يناير عام ١٨٨٤ أعددت له بعض التعليمات ، ومن بينها المادة الآتية : « يجب أن تذكر أن الهدف الرئيسى الذى يجب الوصول إليه هو الانسحاب من السودان ، فقد تقررت هذه الخطة بعد تفاهم تام مع الحكومة المصرية ، وبناء على نصيحة حكومة جلالة الملكة . وفى يقينى إذن أنك توافق كل الموافقة على استحسان هذه الخطة » .

ولقد أذكر جيداً بأنى حينما راجعت معه هذه التعليمات ، توقفت عند هذه المادة ، مستفهما عما إذا كنت محقاً أو غير محق فى النص على « التأكد من موافقته على سياسة الحكومة المصرية بناء على نصيحة حكومة جلالة الملكة» .

فلم يكن منه إلا أن عبر بقوة وبغير أدنى تردد عن موافقته التامة عليها ! !

بل انى أقرر أنه أصر على إضافة « وأن من رأيه عدم تغيير هذه السياسة بأى حال من الأحوال » ، فنفذت رغبته وأضفت العبارة على المادة .

وهكذا يتبين أن هذا الدليل حاسم قاطع . وأعتقد أن لى كل الحق فى اعتبار أن غوردون حين أبدى رأيه رسمياً ، وهو يشعر فى مركزه الخطير بالتبعات التى على عاتقه ، قد أبدى رأيه الصحيح ، لا الرأى العرضى الذى يلقيه على عواهنه فى بعض المناسبات مخالفاً لعقيدته .

ان فرض الرأى بالقوة ، حجة واهية على الدوام . وقد قيل إن حقائق الأشياء هى التى تؤدى إلى الحكم الصحيح . ولذلك أقرر — اعتماداً على تلك الحقائق — أن الآراء التى كانت فى جانب سياسة الاحتفاظ بالخرطوم ، جد واهية .

وإنى لأتكلم بالطبيعة عن السياسة العامة ، لا عن التفصيلات المتعلقة بتنفيذها ، والتى سأبين فيما بعد مبلغ ما فيها من أخطاء . ولعل السؤال العملى لم يكن عن ملاءمة أو عدم ملاءمة الاحتفاظ بالخرطوم ، ولكن عن إمكان أو عدم إمكان الاحتفاظ بها . وفى رأيى أن ليس لهذا السؤال غير جواب واحد .

فالحكومة المصرية لا تستطيع بالموارد التى فى إمكانياتها ، الدفاع عن الخرطوم . وإذن فليس لأحد الحق فى نقد سياسة الانسحاب ، إلا إذا كان مستعداً لتأييد الرأى القائل بأن إعادة فتح السودان تكون بواسطة قوات بريطانية أو بريطانية هندية ، أو تركية .

وأما بالنسبة لى ، فقد أقول بأنى أذكر — رغم اقترافى أخطاء عديدة فى مدة تمثيلى بريطانيا بمصر — أمراً واحداً كلما رجعت بذاكرتى إليه ، لم أشعر بأقل أسف لقيامى به ، وهو تأييدى خطة الانسحاب من السودان فى سنة ١٨٨٣ — ١٨٨٤ لأن طول الوقت وتردد الذكرى على خاطرى زادنى اعتقاداً بأنى كنت على صواب فى تأييد هذه الخطة .

ومع ذلك كان هناك نقد آخر لمسلك الحكومة البريطانية فى ذلك الحين، ومن الخير الإشارة إليه . فقد قيل إنه بفرض أن الانسحاب كان ضروريا ، فلم يكن من الحكمة إعلانه على الملأ . وأيد سالسبرى هذا القول عندما تحدث يوم ٢٧ فبراير عام ١٨٨٥ بمجلس اللوردات قائلا :

« أول ما كان يجب عمله – عقب تصميم الحكومة البريطانية على وجوب ترك السودان – هو إجلاء الحاميات بأسرع ما يمكن ، ولا ضرر بعد ذلك من إعلان سياستها بأعلى صوت تستطيعه . ولكنها مع الأسف أعلنت خطتها والرجال فى أحرج المواقف ، فكانت سياستها سخفاً بالغاً يصل فى فظاعته إلى مرتبة الجريمة »

وأعترف أن هذا النقد يبدو – رغم شدة عباراته – معقولا فى مادته وموضوعه. فلا شك أن الخطة التى أشار سالسبرى إليها ، أفضل ما يصح اتباعه لو كان فى الإمكان تنفيذها . ولكن هل كان أحد يستطيع أن يفترض لحظة واحدة أن خطة الانسحاب تظل سرا مغلقاً ، وقت أن كان رجال الصحافة البريطانية والبرلمان البريطانى منهمكين فعلا فى مناقشة الشؤون المصرية ، وكان الخصوم الحزبيون يضيقون على الحكومة باستمرار لإعلان أهدافها ، وكانت القاهرة غاصة بمراسلى الصحف ، وخطة الانسحاب يتوقف تنفيذها على استعمال العلاج الجرىء الذى يؤدى إلى عزل الوزارة المصرية وإقامة غيرها ، وهذا كله فى الوقت الذى كان يدرك المسؤولون فيه ، أن كتمان مثل هذا السر الرسمى ليس من الأمور المعروفة فى مصر ، وأن بعض ممثلى بريطانيا – وبخاصة غوردون بالذات – مشهورون بعدم تحفظهم فيما يلقون من أحاديث؟؟

وإذن ، فبرغم الشدة التى هوجم بها كل مسؤول عن خطة الانسحاب ، أقول إننى أعتقد بأنها الخطة الوحيدة التى سمحت الظروف باتباعها . كما أقول إن تنفيذها كان مفيداً لمصر ، مساعداً لتحقيق أغراض بريطانيا العامة، وذلك برغم بعض الظروف السيئة ، وبرغم كثيرة ما وقع من الأخطاء فى التنفيذ .

فاذا ما سألنى سائل : هل خطة الانسحاب أفضل من غيرها أم لا ، وإذا

لم تكن هى الخطة المثلى ، فلماذا أقرها المسؤولون ؟ لا أتردد فى الجواب على السؤال بما يأتى :

فمن الناحية المنطقية الصرفة أقول : إنى أظن أن سياسة الانسحاب من الخرطوم لم تكن قاسية ، ولكنى أعتبر أن مناسبتها أو عدم مناسبتها عهدئذ ، تستمد أهميتها من الظروف المحيطة بها . ولقد أدى استمرار سوء الحكم إلى اندلاع الثورة السودانية التى عجزت حكومة مصر عن القضاء عليها ، فكان عليها أن تخضع للقول المأثور : « ويل للمغلوب » . كما وأن ترك السودان مهما يكن غير مرغوب فيه ، صار أمراً مفروضاً على الحكومة المصرية كضرورة غير سارة ، وضرورة لامناص منها أيضاً ، لسبب بسيط . . هو عجزها عن المحافظة على السودان بعد هلاك جيش هكس .

وهذا الذى ذكرته هو الذى يلوح لى أنه الحقيقة التى يمكن استخلاصها من جميع تلك المناقشات المطولة ، وما تخللها من العنف فى هذه المسألة .

الثورة فى شرق السودان

هذه الأحداث التى سبق سردها ، كانت ذات تأثير عظيم على السودان الشرقى . ويضاف إلى ذلك أن سوء الحكم أمداً طويلا فى هذا الإقليم انتهى إلى النتيجة الطبيعية المحتومة ، وهى تأهب الناس للثورة على الحكومة المصرية .

وحوالى منتصف عام ١٨٨٣ ، عندما وجه المهدى نداءً إلى الأهالى دعاهم فيه إلى « الهجوم على الأتراك وطردهم من البلاد » .. كانوا مهيئين تماماً للاستجابة لهذا النداء .

تعيين عثمان دجنة أميرا

وسرعان ما تعين عثمان دجنة — الذى كان فيما مضى من تجار الرقيق فى سواكن — أميراً على هذا الإقليم من قبل المهدى . وقد كان على جانب كبير من الكفاءة ، كما كان الرجل الذى اختاره القدر ليلعب دوراً رئيسياً فى شرق السودان .

وفى ذلك الوقت حدث أن عسكرت حامية مصرية فى « سنكات » التى تبعد نحو خمسين ميلا عن سواكن . وكان الطريق بين البلدين صخرياً شديد الضيق ، ويستطاع الدفاع عنه بسهولة ضد أية قوة تتقدم نحوه من الشاطئ .

ولما كان الموقع الجغرافى لسنكات لا يعطيها أية أهمية حربية ، فان أية نظرة واعية كانت تحتم سلفاً سحب الحامية منها فى المراحل الأولى للثورة والتقهقر إلى سواكن . ولكن لم يحدث هذا مع الأسف ، فكانت الكارثة المروعة التى وقعت ! !

لقد كانت حامية سنكات تحت إمرة ضابط مصرى شجاع يدعى توفيق بك الذى وصفته مدام سارتورياس « بالرجل العظيم الشريف الذى يقف دون عصابات المسؤولين المصريين عالى الرأس » . وقد بدأت الثورة بالإقليم

فى ٥ أغسطس ، فوقف عثمان دجنة فى ١٥٠٠ من رجاله أمام سنكات ، وطلب باسم المهدى تسليمها مع سواكن إليه . فلما رفض طلبه هجم برجاله على ضواحى سنكات ، ولكنه رد عنها بخسارة جسيمة قتل خلالها اثنان من أبناء إخوته وجرح هو نفسه فى القتال .

وفى ٩ سبتمبر هزم توفيق بك الثوار فى « هندوب » التى تقع فى الطريق بين سواكن وبربر ، ومع ذلك لم يكن هذان الانتصاران سوى مقدمة لسلسلة من الكوارث التى حان وقت نزولها بالقوات المصرية .

ففى منتصف أكتوبر هزم الدراويش قوة مصرية مكونة من مائة وستين رجلا أرسلهم سليمان باشا حاكم سواكن لإنقاذ سنكات ، ومن نجا من الموت فيها لم ينج من الوقوع فى الأسر .. وهكذا لم تكتب النجاة إلا للنساء والأطفال الذين رافقوا القوة فى سيرها ... وكانت نتيجة هذه الموقعة استفحال هيبة المهدى وعثمان دجنة ، وزيادة عقيدة اتباعها بأنهم لن يقهروا .

على أنه سرعان ما وقع حادث مماثل للحادث السابق . ففى ٣ نوفمبر أرسلت قوة مصرية قوامها ٥٥٠ جندياً من سواكن إلى « ترنكيتات » — الميناء الذى يقع على بعد خمسة وأربعين ميلا فى الجنوب . وكان هدفها إنقاذ «طوكر» التى تبعد نحو عشرين ميلا عن الشاطئ — من قوات المهدى التى تطوقها .

وقد رافق الكابتن مونكريف — قنصل بريطانيا فى جدة — هذه الحملة عند تحركها من ترنكيتات فى صباح ٤ نوفمبر ، فبعد مسيرة ساعة ونصف تقريباً هاجمها الدراويش ، حيث وقف الجنود المصريون فى شكل مربع . وبدأ القلب والميمنة فى إطلاق النار ، ولكن الميسرة لم تلبث أن هوجمت بطريقة أو بأخرى ، بواسطة ثمانية أو عشرة فقط من العرب ، أشاعوا الذعر والاضطراب بين الجنود بصورة عامة . فكانت النتيجة قتل الكابتن مونكريف ومائة وستين ضابطاً مصرياً ، رغم أن قوة الدراويش لم تزد على مائتى رجل ! !

غير أن كارثة أفدح من الكارثتين السابقتين تاح لها أيضاً أن تقع . فقد خشى سليمان باشا ومحمود طاهر باشا قائدا قوات سواكن من وقع هزيمة

طوكر على القاهرة ، وكانا يعلمان سلفاً أن حملة جديدة سترسل من مصر إلى سواكن بقيادة الجنرال بيكر ، فعولا على القيام بتجربة جديدة بواسطة فيلق مؤلف من ٦٠٠ سودانى من الممتازين جىء بهم على عجل من مصوع بقيادة الصاغ قاسم .

ولكن هذا الفيلق مزق شر ممزق ، فلم ينج منه غير ضابطين وثلاثة وثلاثين جندياً تمكنوا من العودة إلى سواكن . وتوطدت بهذه الانتصارات المتلاحقة سلطة عثمان دجنة فى هذا الإقليم ، ولم أجد بداً من إرسال البرقية الآتية إلى جرانفيل : « من الواضح أن النفوذ المصرى لا يتعدى الشاطئ فى شرق السودان ، وأنه مهدد حتى حيث هو الآن »

* * *

وقد كان فى نية حكومة مصر عقب هزيمة هكس ، أن تقوم بمحاولة جديدة لفتح طريق بربر — سواكن ، بقصد تيسير انسحاب حامية الخرطوم . ولكن سؤالا هاماً نشأ من خلال هذا التصميم ، هو : « من هم الجنود الذين يقع الاختيار عليهم لتنفيذ هذه المهمة »

ولعله سلف القول أن الحكومة البريطانية مانعت فى استخدام الجيش المصرى الذى نظمه السير أفلين وود عهدئذ ، وهى ممانعة يبررها عذر قوى هو أن القصد من تنظيم الجيش (رغم ما فيه من نقص وعيوب) هو توفيره على خدمة مصر .

يضاف إلى ذلك أن جنوده لم يلحقوا به إلا من عام واحد تقريباً ، فلم يتسع الوقت لأفلين وود وضباطه لتدريب غير المدربين منهم ، وأن استخدام مثل هذا الجيش فى السودان ربما أدى إلى كارثة أفدح .

ولقد أدركت السلطات العسكرية البريطانية هذه الحقائق إدراكاً قوياً فيما بعد ، عند استخدامها جنوداً بريطانيين فى السودان ، وكان أن رفضت السماح لأى جزء من الجيش المصرى بالاشتراك فى الحملة .

وهكذا أظهرت الظروف أن هناك قوة وحيدة يمكن استخدامها فى

الحال هى قوة الجندرمة المصرية (أى الفصائل التركية والجركسية بمصر) بقيادة الجنرال بيكر يعاونه عدد قليل من الضباط الإنجليز غير العاملين فى الجيش البريطانى ، فيما عدا ضابطاً واحداً على ما أذكر ، هو الكولونيل سارتورياس .

وكان المعتقد أن الحكومة المصرية تملك من الحرية فى استخدام قوة الجندرمة بارسالها إلى السودان ، أكثر مما تملكه فى استخدام جيشها المنظم ، رغم أنه اعتقاد لا يبرره المنطق بعض الشئ . ولكن مهما يكن من شيء فان الجندرمة كانت مجهزة تجهيزاً طيباً لولا أنها تكونت من عناصر سيئة لا تحذق فنون القتال ، باستثناء نحو مائتين كانوا وحدهم من خيرة الجنود الأتراك ، مما جعلنى لا أوافق على إرسال هذه القوة إلا بعد تردد شديد جداً .

لقد كنت على علم تام بدرجة هذه القوة التى سيقودها بيكر ، وكنت أخشى أن يقدم على عمل من أعمال التهور والاندفاع ، باعتباره ضابطاً جريئاً تهيج مشاعره العسكرية إذا لم يقم بعمل ما ، وبخاصة حين يرى سنكات وطوكر محاصرتين أمامه ، وهما على مرمى البصر من سواكن .

والجنرال بيكر هذا ، كان ضابطاً فى الجيش البريطانى ، ثم اضطر لتركه فى ظروف لا داعى لسردها . وكان شديد التعلق بمركزه ، كما كان معروفاً أن أقصى أمانيه أن يستعيد ذلك المركز ، من طريق القيام بأعمال ممتازة فى ميادين الحروب .

وقبل مغادرته القاهرة ألححت عليه أن يضع فى مقدمة الاعتبارات تجنب أية كارثة ، فاذا لم يشعر بالثقة الكافية لتقدم جنوده ، فان عليه البقاء فى سواكن للذود عنها ، مهما تكن النتيجة بالنسبة للحاميات المرابطة فى سنكات وطوكر .

وفى ٢٧ ديسمبر وصل بيكر إلى سواكن فى وقت واحد تقريباً مع سقوط الوزارة المصرية كما ذكرت فى الفصل السابق ، ونتج عن سقوطها صدور الأمر التالى فى ١١ يناير عام ١٨٨٤ متضمناً تعليمات جديدة إلى

بيكر أصدرها السير أفلين وود باسم الخديو :

أولا — جميع الجزء الذى فى التعليمات السابقة ، بشأن تخويلك سلطة فتح طريق بربر — سواكن بالقوة ، أصبح ملغياً .

ثانياً — إذا حتمت الظروف استعمال القوة لإنقاذ حاميتى سنكات وطوكر ، جاز لك استعمالها بشرط تأكدك من كفاية قواتك ووثوقك من الفوز .. ولا شك أن اضطرار الحاميتين المذكورتين للتسليم يكون أمراً مؤلماً للخديو ، ولكن فى رأى سموه أنه حتى هذه التضحية تكون أفضل من إقدامك أنت ورجالك على عمل تعتقد أنه فوق استطاعتك .

ثالثاً — مطلوب منك أن تستمر فى اتخاذ كل وسيلة ممكنة لفتح الطريق إلى بربر بالطرق الدبلوماسية .

الانتفاع بالزبير باشا

غير أنه حدث حوالى ذلك الوقت تغير آخر له أهميته ، فكتبت فى ٩ ديسمبر إلى لورد جرانفيل ما يأتى :

« تقترح الحكومة المصرية إرسال الزبير باشا إلى سواكن . وسعادتك تدرك سوابقه بغير شك ، فقد كان وثيق الصلة بتجارة الرقيق ، ولو كنا فى ظروف عادية لقوبل أمر استخدامه باعتراضات كثيرة ، ولوجدت من واجبى الاحتجاج عليه .. ولكن تحت ضغط الظروف الحالية لم أجد من المناسب أن أتدخل فى حقوق الحكومة المصرية فى هذا الأمر ، لأنه مهما تكن أخطاء الزبير ، فالمعروف عنه أنه رجل على جانب كبير من النشاط وقوة العزيمة .

إن حكومة مصر تعتبر أن خدماته تفيد كثيراً فى قيادة البدو الموالين لها والمزمع إرسالهم إلى سواكن ، كما تفيد فى إجراء المفاوضات مع القبائل الضاربة حول طريق بربر — سواكن وغيره من الأماكن هناك . وإنى لأنوه بأن الجنرال

بيكر يتلهف على الانتفاع بخدمات هذا السودانى الكبير .

وغير خاف عليك أن مسئولية تسيير الأمور فى السودان متروكة حتى هذا الوقت إلى الحكومة المصرية ، ويلوح لى أنه تحت ضغط الظروف الحالية لا يكون من العدل أن نمانع فى استعمالها حقها فى تعيين الزبير ، فى حين نترك باقى المسؤوليات جميعها فى يدها . وإنى لأبدى هذه الملاحظات لأن تعيينه قد لا يكون موضع عناية والتفات فى انجلترا »

* * *

إن كل إنجليزى يزهى بحق بالدور الذى قامت به بلاده للقضاء على الرق وتجارة الرقيق . وقليلون هم الذين سينكرون على جمعية مقاومة الرقيق فضلها فى هذا العمل الإنسانى ، ومع ذلك فان لهذه الجمعية عيوبها .

فمن المعروف أن تركيز الآراء والأعمال فى مسألة من المسائل يفتقر دائماً إلى سعة فى التفكير . وهذا الافتقار سمة من سمات الانجليز ترجع إلى ضيق تفكيرهم عندما يبحثون شؤوناً خارجية يجهلونها ، ومما لا شك فيه أنه يؤدى إلى النتائج الطبيعية التى تترتب عليه .

ومن هنا يتجلى أن جماعة محاربة الرقيق لم يتح لهم النظر إلى مسألة « تعيين الزبير » إلا من ناحية وجوب محاربة الرقيق دون غيرها . وحتى من وجهة النظر هذه لم يسلموا من الخطأ ، لعجزهم عن إدراك ما فى ارتباط الحوادث ببعضها من أهمية .

فمن المؤكد أنه رغم سلامة قصد هذه الجمعية ، كانت أعمالها فى ١٨٨٣ — ١٨٨٤ بشأن السودان ضارة ، لأن الهدف الرئيسى سواء من وجهة النظر العامة ، أو وجهة نظرها خاصة كان هكذا : « كيف نعيد الهدوء والسكينة إلى السودان ؟ » .

وبما أنه لو صح توطيد حكم المهدى فى تلك البلاد فانه لن يقضى على تجارة الرقيق ، وإذن فكل إجراء يؤدى إلى كسر شوكته ، وجب أن تقابله

الجمعية بالرضى ، حتى لو جاز لها الاعتراض على تفصيلات هذا الإجراء فيما بعد .

ولكن هذا المعنى استغلق على الجمعية فهمه ، فانصرفت إلى الطعن فى التفصيلات ، وتناست الغرض الأصلى وهو : « إعادة الهدوء إلى السودان » .

وهكذا تقرر العدول عن إرسال الزبير باشا إلى سواكن تمشياً مع آراء الجمعية ، ووصفت مدام سارتوررياس النتائج المترتبة على هذا القرار بما يأتى :
« لاشك أن الزبير باشا لم يذهب أبداً . وكان هذا خطأ جسيما آخر ، أضاع الأمل فى حملة سواكن من الابتداء »

وفى ٣١ يناير تم إنشاء المواصلات التلغرافية مع سواكن ، فأبلغنى بيكر بأنه موجود فى ترنكيتات ، ويأمل السير إلى طوكر فى اليوم التالى . ولكنه تأخر بعض الوقت ، ثم أبرق فى ٢ فبراير بأنه قائم فى الصباح على رأس ٣٢٠٠ مقاتل . ومن المهم القول بأنه أضاف العبارة الآتية إلى البرقية وهى : « إن الفرصة سانحة للانتصار » ..

فلم يكن منى غير انتظار النتيجة بقلق . وفى ٦ فبراير أبرق إلى الآتى :

« سرت صباح أمس على رأس ٣٢٠٠ مقاتل إلى طوكر . وبعد سير ساعتين التقيت بالأعداء فى جماعات صغيرة ، فأجبرتهم على التقهقر نحو ميلين إلى مكان قريب من آبار تب Teb ولكن جنودنا ألقوا أسلحتهم فى المربع الوحيد الذى كان مهدداً بقوة صغيرة من الأعداء لاتتجاوز ألف رجل ، وعمدوا إلى الفرار آخذين معهم زملاءهم من الجنود السود ومستسلمين لضربات الأعداء بدون إبداء أية مقاومة ، حتى بلغ عدد القتلى أكثر من ألفين ... لقد فروا إلى ترنكيتات . ومن الأسف أن الأوربيين الذين صمدوا فى القتال تحملوا خسائر فادحة ... إن أولئك الجنود لا يمكن الاعتماد عليهم إلا فى الدفاع من وراء الحصون »

ولقد أذكر هول الصدمة التى أصابتنى من هذه البرقية ، لأن تخاوفى

تحققت ، وصار واضحاً أن بيكر قد سيق إلى مهمة تقصر دونها القوة العاجزة التى وضعت تحت قيادته .

كما أذكر أننى أحسست بأنه سيلوم نفسه أشد اللوم على تقدمه صوب طوكر رغم تحذيراتى القوية له ، وتأكيداته لى فى القاهرة . فلما استبد بى خاطر الإشفاق عليه ، أرسلت البرقية التالية إلى القنصل الانجليزى بسواكن على الفور :

« أبلغ الجنرال بيكر بأنى واثق تماماً بأنه عمل كل ما كان يستطيع عمله ، وأنى سأستمر فى بذل جهودى لمساعدته وتأييده »

وحين أثير هذا الموضوع فى ١٢ فبراير عام ١٨٨٤ بالبرلمان الإنجليزى تحدث لورد دربى نيابة عن الحكومة فقال :

« يحتمل أننا عرفنا — بل لقد عرفنا فعلا — أن قوات الجنرال بيكر لم تكن حسنة جداً . ولكنى أجرؤ على التأكيد ، بأن أحداً لم يفترض مطلقاً أن جمعاً من الرجال يعتبرون أنفسهم جيشاً نظامياً ، يعمدون إلى الفرار من وجه قوة تسودها الهمجية وعدم النظام ، ويبلغ عددها نصف عددهم أو أقل — بدون أن يطلقوا رصاصة واحدة .

إنها لبدعة جديدة فى عالم الحروب ، ومأساة حقيقية يصعب علينا نحن المقيمين فى لندن أن نعتبر أنفسنا مسؤولين عنها »

وإنى لأوافق لورد دربى على رأيه . ولا أظن أن الوزراء البريطانيين مسؤولون عن إرسال قوات بيكر إلى سواكن ، إلا فيما يتصل باحجامها عن تقديم أى نوع آخر من أنواع المساعدة . وبذلك اضطرت حكومة مصر إلى استخدام قوة الجندرمة ، بدل أن تبقى بغير أن تعمل شيئاً .

ومن الواضح أنه لم يكن فى استطاعة أولئك الوزراء تكوين فكرة مستقلة عن القيمة العسكرية لتلك القوة ، وإذن فالتبعة الرئيسية واقعة على كاهل سلطات القاهرة ، كما هى واقعة على كاهلى بصورة لاخفاء فيها .

ولقد أعلن جلادستون رئيس الوزارة ما يلى فى مجلس العموم :

« لم تكن هناك ضرورة حربية لقيام بيكر بهذه الحملة . ثم يندب لهذا

العمل ، ولا كان ملزماً عسكرياً بمباشرتها ، ولعله كان مشبعاً بالأمل فى نجاحها . ولهذا أزعم أنه سار وهو يعتقد بأن الوسائل التى فى حوزته كافية لتحقيق غرضه .. إن بيكر نفسه ذكر أنه يثق كل الثقة فى أن وسائله قد لاتكفى لإنقاذ جميع الحاميات ، ولكنها كافية لإنقاذ طوكر باعتبارها أكثر الجميع أهمية . وقد أبرق فى ٢ فبراير أى قبل كارثته بثلاثة أيام — بأنه قائم فى صباح اليوم التالى لإنقاذ طوكر ، وأنه شديد الثقة فى النجاح »

وهذا الذى ذكره جلادستون صحيح كله . وقد سمعت أن أحد الضباط من أركان حرب بيكر هو الذى حمله على المسير خلافاً لرأيه ، ولو أنى لاأعلم مبلغ الصحة فى هذه الرواية ... ومهما تكن الحقيقة فانه ارتكب خطأ بتقدمه . ويبدو أنه رأى استحالة إنقاذ سنكات ، وأن ثقته انحصرت فى إمكان النجاح إذا تقدم نحو طوكر .

ومع التسليم بدقة بيان جلادستون ، فالواضح أنه لم يقل كل شئ ، ولا كانت لديه كافة المعلومات التى تيسر له ذكر الحقيقة كلها ، بينما كانت لدى مدام سارتورياس فرص مواتية للوقوف على الآراء السائدة بين الضباط فى سواكن ، فقالت ما يأتى :

« ما زلت أقول إنه ما كان ينبغى على السلطات العسكرية وغيرها فى القاهرة أن تسمح للجنرال بيكر بالتقدم . وكان يمكنها أن تمنعه وهى عالمة بأنه لاخيار له فى رفض أمرها أو قبوله »

ومع مراعاة ما وقع بعد ذلك من الأحداث ، فان هذا النقد يحتوى على كثير من قوة الحجة ، لأنه ما كان يجب إرسال بيكر إلى سواكن .

وأرانى المسؤول الأول عن هذا الخطأ . فقد كنت أستطيع منعه من الذهاب إلى سواكن ، ولكنى صممت على عدم منعه ، رغم علمى بخطورة تصرفى ، ورغم أنى فكرت ملياً فى معارضة إرسال الحملة رسمياً .

وإنى لأذكر نوع الأفكار التى ساورتنى ، وانتهت بى إلى ذلك التصميم . فلم أفترض مطلقاً أن قوات بيكر تستطيع فتح طريق بربر — سواكن . ويلاحظ

كما ذكرت سابقاً ، أن التعليمات الخاصة بهذه النقطة تعدلت كثيراً بعد تغيير الوزارة فى القاهرة .

والطريقة التى عالجت بها المسألة كانت كالآتى :

أولا — هناك حاميتان محاصرتان على مسافة غير بعيدة من الشاطئ ، إحداهما فى سنكات والأخرى فى طوكر . يضاف إلى ذلك أن الإدارة فى سواكن سيئة للغاية ، وأن حالة جنودها من الاضطراب ، بحيث قد يتعرض مركزهم للخطر فى أى وقت .

ثانياً — لن تقدم الحكومة البريطانية أية معونة عسكرية ، ولن تسمح لمصر باستعمال جيشها .. ولكن إذا كان هذا القرار فى محله ، فان الموقف الذى خلفه للحكومة المصرية ومستشاريها الانجليز يعتبر مؤلماً على الأقل ... أفلا يكفى أن ترفض مساعدة مصر حتى تزيد على الرفض منع حكومتها من استعمال القوة الوحيدة الباقية تحت تصرفها ، مع علمنا أن هذا المنع يصيب سواكن نفسها بالضرر ، ويؤدى إلى تلاشى كل أمل فى إنقاذ طوكر وسنكات ؟

هكذا ناقشت هذه الأفكار ، وأجبت عليها عهدئذ « بالنفى » .. ولكن الأحداث التالية أظهرت لى أن جوابى كان ينبغى أن يكون « بالإيجاب » ..

ولهذه الأسباب التى ذكرتها ،أعتقد أنى أخطأت فى السماح بذهاب حملة بيكر إلى سواكن ! وقد كانت سنكات فى مركز حرج من وقت غير قصير ، وزاد الطين بلة أن هزيمة قوات بيكر قضت على آخر أمل فى إنقاذها . ففى ١٢ فبراير وردت الأنباء إلى سواكن بأن توفيق بك صمم بجرأة على مغادرة سنكات مع الحامية ، واقتحام الطريق إلى سواكن بالقوة بعد يأسه من وصول أى مدد إليه ، وسوء الذخيرة الباقية لديه .

والحق أن هذا الضابط المصرى حارب ببسالة فى سبيل الحياة ، فقتل عدداً كبيراً من الأعداء . ولكن حدث أن دارت الدائره على رجاله فقتلوا

جميعاً خلا ستة رجال وثلاثين امرأة ، وبذلك أضيفت نكبة جديدة إلى فهرس النكبات السابقة فى السودان .

وقد سببت هذه الهزيمة الذعر فى سواكن ، وكان أول ما يجب اتخاذه هو العمل على سلامة هذه المدينة . فبادر الأميرال هيوات إلى إنزال قوة صغيرة فيها من الأسطول ، وأسندت إلى هذا القائد الإدارة المدنية إلى جانب القيادة العسكرية ، بينما خول لى إبلاغ الحكومة المصرية بأن « قوة بريطانية ستتولى مهمة الدفاع عن سواكن فى حالة هجوم الثوار عليها »

وفى نفس الوقت اضطرب الرأى العام البريطانى أيما اضطراب لما يدور فى السودان ، وانتهز ساسة الأحزاب الفرصة لمهاجمة الحكومة ، وتحالف أنصار الحرب وأنصار السلم على معارضتها ، فاجتمعوا فى دار المجلس البلدى بلندن للاتفاق على لوم الحكومة وتجريح سياستها . ولم يكن هناك جانب ولو ضئيل من الرأى العام مستعداً لحض الحكومة على إعادة فتح السودان بدون عمل حساب كبير لصعوباته ، وتقدير ما يترتب عليه من عواقب غير منظورة .

وقد حدث أن هاجم مستر فوستر العضو البارز فى جمعية مقاومة الرقيق ورئيس جماعة أنصار القتال هذه الحكومة ، فلما تقرر إرسال الحملة الإنجليزية إلى سواكن ، قال فى ١٤ فبراير : « إنى مغتبط لهـــذه السياسة ، فبهذه الطريقة ستستطيع الحكومة توجيه ضربة قاضية إلى تجارة الرقيق أنجع من أية طريقة سابقة »

وهكذا أمست الحكومة ، التى تخوفت من تحمل المسؤولية فى المراحل الأولى من أحداث السودان ، معرضة لأن تضطر — تحت ضغط الرأى العام المضطرب والمجرد من المعلومات الصحيحة — إلى التورط فى تبعات أشد خطراً من التبعات التى كانت تقدرها أو ترغب فى تحملها من قبل .

وفى ١٢ فبراير أرسلت إلى لورد جرانفيل ، البرقية الواردة لى من الجنرال غوردون وهو فى طريقه إلى الخرطوم ، والتى قال فيها : « آمل باخلاص

أن تستعيد الثقة فى الحالة رغم كل ما حدث من قبل » .. وأضفت إليها من عندى ما يأتى : « إنى أوافق غوردون موافقة تامة ، وأعتقد — رغم الذعر الذى قد يصيب لندن — أن حكومة جلالة الملكة لن تتناول بالتبديل جميع النقط الرئيسية فى سياستها »

وفى نفس اليوم أرسلت برقية أخرى قلت فيها : « إنى أعارض بشدة فى إرسال أية قوة إلى سواكن إلا لغرض الدفاع عنها »

وقد استمسكت بهذا الرأى لأنى شككت فى وصول جنود بريطانيين لإنقاذ طوكر فى الوقت المناسب ، ومع ذلك كان الضغط على الحكومة من الشدة بحيث عولت على إرسال قوة لإنقاذها .

وحوالى ٢٨ فبراير أمكن جمع أربعة آلاف جندى بريطانى فى ترنكيتات بقيادة الجنرال السير جيرالد جراهام ، بالرغم من أن الأنباء وردت قبل ذلك بوشك تسليم حامية طوكر .

وكانت الحكومة البريطانية وحدها سيئة الطالع ، إذ قامت هجمات خصومها عليها من ذلك التاريخ على أساس أنها « تحركت بعد فوات الوقت » فقد كان هذا الوصف عنواناً لنشرة أذيعت بعد مرور عام على بعثة غوردون ، كما استعمل لورد راندلف تشرشل — وهو من ساسة الأحزاب — نفس هذا التعبير فى خطبه العنيفة وهو يخاطب الرأى العام عن شؤون السودان .

ومع ذلك كانت مواجهة حقائق المسألة من الأمور المحتومة . فقد تجلى للعيان أن الحملة لن تستطيع بلوغ هدفها ، وإذن فماذا يجب عمله فى ذلك الظرف ؟؟؟

فى ٢٤ فبراير أبرق الأميرال هيوات إلى الأميرالية « بأن أنباء سقوط طوكر صارت مؤكدة » .. ولكن ، فى شىء من العزم وإصرار الملاح المحارب على العمل ، أضاف ما يأتى على البرقية :

« يجب أن نتحرك برجالنا فوراً . ولا شك أن الثوار سيقابلوننا بعدد غفير من

رجالهم ، ولكن رجالنا نزلوا فعلا إلى البر ، ولن يعيد النظام إلى القبائل الضاربة هنا إلا خوض معركة فاصلة »

وإنى لأذكر أن السير ستيفنسون دخل حجرتى فى صباح ٢٣ فبراير قائلا : « لقد سقطت طوكر إذن .. ورغم هذا يجب بالتأكيد أن نسير فى خطتنا قدماً »

وحدث بعد ذلك أن أرسل ستيفنسون البرقية الآتية إلى لورد هارنجتون: « وردت الأنباء بأن جموع الثوار تتوافد الآن على المكان الذى كان مسرحاً لمعارك بيكر الأخيرة . فاذا صحت هذه الأنباء ، فانى أؤيد بقوة تكليف الجنرال جراهام بالتقدم نحو طوكر »

وإذن فقد كان ظاهراً أن الجنود البريين والبحريين كانوا أشبه الأشياء بكلاب الصيد حين تبحث عن ضالتها فى الأحراش ، كما كان الأعداء قريبين على مرمى البصر . وبرغم ذلك تبينوا فى اللحظة الأخيرة أنه قد لا يسمح لهم بالهجوم ، فغضبوا بالطبيعة .. وإنها لروح متأججة أعتقد أنها ستظل أبداً ملء صدور الجيش البريطانى والبحرية البريطانية فى كافة الظروف .

ومع ذلك كان رأيى وقتئذ أن لا يوكل أمر البت فى التحرك إلى جنود الجيش والبحرية ، إذ لم أستطع فهم القصد من بذل الأرواح الغالية بحجة إنقاذ الحامية ، ما دامت طوكر قد سقطت فعلا .. ولذلك أبرقت فى مساء ٢٣ فبراير ما يأتى إلى جرانفيل :

« إذا كان من المقرر عدم تقدم الجنود نحو طوكر ، وجب على وزارة الحربية إرسال أوامرها بذلك دون التلكؤ لحظة واحدة ، لأن الجنود يتلهفون للقتال ، وسيتقدمون لأتفه سبب يتذرعون به . وإنى لا أشك مطلقاً فى سقوط طوكر ، وإذن يجب وقف إسالة الدماء بغير فائدة ، كما يجب إبقاء قوة كافية للمرابطة فى سواكن ، وإعادة باقى الجنود إلى القاهرة . وسوف لا أرسل قوة بريطانية إلى كسلا بأى حال من الأحوال »

وفى نفس الوقت أرسلت إلى لورد جرانفيل فحوى البرقية الواردة لى من

غوردون رداً على رسالتى إليه عن أنباء سقوط طوكر ، وقد قال فيها ما يأتى :

« إذا صح نبأ سقوط طوكر ، فأخلق بالحكومة البريطانية أن تظل ساكتة . لأنى لا أرى فائدة لأى إجراء تشرع فيه ، ومن الخير أن نترك الحوادث تسير فى مجراها . وأما طوكر فان سقوطها لن يؤثر مطلقاً فى سير الأمور هنـــا بالخرطوم »

على أنه لا شك أن العمل بنصيحة غوردون أو نصيحتى كان من أشق الأمور على الحكومة ، لأن إنزال قوة بريطانية فى ترنكيتات ثم سحبها منها بغير عمل شىء ، يضع الحكومة فى وضع يبعث على السخرية ويعرضها لحملات جديدة فى البرلمان . ومما يجب ذكره أن الضباط والجنود الذين قتلوا بعد ذلك فى واقعة « التب » كانوا فى واقع الأمر ضحايا إرضاء الرأى العام . ومواجهة موقف البرلمان فى ذلك الوقت .

وقد أرسل لى لورد جرانفيل كتاباً خاصاً فى ١٥ فبراير ، ذكر فيه أن الأوراق المتعلقة بهذه المسألة على وشك تقديمها للبرلمان ، ثم أردف يقول :

« ولقد قطعت منها الجزء الخاص برأيك المناقض للحملة . لأنك لن تستطيع كبت الشعور هنا ، إلا إذا استطعت وقف بغل جامح وأنت تجلس فوق سرج غير محكم . ولا يخفى عليك أن غرضنا الآن هو إعادة الجنود فى أسرع وقت »

غير أن العجيب فى الأمر ، أن الحكومة التى هوجمت بشدة لقعودها عن العمل ، لم تسلم من الحملات عندما همت بالعمل وألحقت بالسودانيين الهزيمة . ففى ١٤ مارس كتب لى لورد جرانفيل : « إننا نعانى حرجاً شديداً بسبب انتصاراتنا المشؤومة فى السودان » ..

وقد استشير السير جراهام فى الموقف ، فأرسلت له وزارة الحربية البرقية الآتية فى ٢٤ فبراير :

« إذا تأيد نبأ سقوط طوكر ، فما هى الخطة التى ترى سلوكها ، مع العلم بعدم إمكان الموافقة على أية حملة تذهب إلى جهة نائية ؟ هل يمكن للقوة

الموجودة أن تسير إلى « التبّ » مع حماية الناجين ودفن قتلى الإنجليز ثم العودة براً إلى سواكن ؟ وإذا كان التحرك نحو سواكن مهدداً ، فعليك إعداد ما يلزم للهجوم من ترنكيتات أو سواكن حسبما ترى . كما أن عليك إرسال تقرير واف عما يسفر عنه الموقف »

ولا شك أنه لا يمكن أن نخطئ فى تفسير هذه البرقية ، لأن معناها الذى لا يوجد معنى سواه هو أن الحكومة تطالب جراهام باقتراح عمل ما ، ليكون تنفيذه مبرراً إلى حد ما لسياسة إرسال قوة عسكرية إلى سواكن . ومن الواضح أن الإقدام على العمل إجراء يتفق مع وجهة نظ الجنود ورغبتهم فى التقدم .

وبعد وصول التقرير المطلوب من السير جراهام أرسل إليه لورد هارتنجتون التعليمات الآتية :

« إذا وجدت ما يأتى ممكناً عملياً ، فعليك قبل الشروع فى الهجوم مطالبة رؤساء الأعداء بتسريح قواتهم ، والذهاب إلى الجنرال غوردون بالخرطوم للنظر فى تقرير مصير السودان . وعليك أيضاً أن تقول إننا لسنا فى حالة حرب مع العرب ، ولكن يجب قبل كل شئ أن تسرحوا القوات التى تهدد سواكن »

وحدث أن أطلعنى السير ستيفنسون على هذه البرقية قبل اطلاع أحد غيرى عليها ، فاقتنعت على الفور بأن اقتراح دعوة رؤساء القبائل للذهاب إلى الخرطوم محاولة لا فائدة لها . وأرسلت فى ٢٧ فبراير برقية خاصة إلى جرانفيل قلت فيها : « أطلعنى ستيفنسون على برقية وزارة الحربية إلى جراهام ، وأعتقد أنكم لن تستطيعوا وقف تقدمه الآن لأن الوقت متأخر جداً »

وفى صباح ٢٩ فبراير تحرك السير جيرالد جراهام بجميع قواته ، ووجد الدراويش معتصمين بالخنادق فى « التبّ » . فهجم عليهم وأجلاهم عن مراكزهم بعد أن حملهم خسارة كبيرة . وبلغت خسارة البريطانيين ١٨٩ قتلى وجرحى من جميع الرتب .

وفى ٣ مارس تقدم جراهام نحو طوكر التى وصل إليها بغير قتال . وفى

٤ مارس عادت القوة كلها إلى ترنكيتات . وفى اليوم التالى قامت بحراً إلى سواكن . وأرسل الأميرال هيوات برقية إلى الأميرالية قال فيها : « نجحت حملة طوكر نجاحاً تاماً »

ولكن نجاح هذه الحملة أو فشلها لا يعدو أن يكون مسألة رأى فقط ، لأن الواقع أن الغرض من إرسالها لم يتحقق ، وهو إنقاذ « حامية طوكر » . وإذا كانت السوابق التاريخية قد دلت على أن قوة بريطانية صغيرة نظمت تنظيما طيباً ، تستطيع أن تهزم قوة كبيرة من الرجال الشجعان لسوء نظامهم، فان هذه الحملة الصغيرة قد انتصرت حقيقة، ولكنه نصر لم يؤد إلى تحقيق أى غرض هام.

لقد أصيب عثمان دجنة بضربة موجعة ، ولكنه لم يفقد هيبته فى السودان . ومن المفيد أن نتعرف رأيه فيما حدث مقتبساً من كتاب كتبه بيده ، وأمكن العثور عليه بعد بضع سنوات فى طوكر ، حيث قال :

« إن الإنجليز لم يمكثوا طويلا ، لأن الله خلع قلوبهم، فقد شدوا رحالهم فى صبيحة اليوم التالى بعد قضاء ليلة واحدة فى بلدة « المأمورية » ثم أقلعت السفن بهم إلى بلادهم »

وقد تطلب الموقف البحث فيما إذا كان يحسن قيام السير جراهام بعمليات حربية أخرى أم لا . وفى ٢ مارس أبرق الأميرال هيوات إلى الأميرالية مؤيداً جمع الجنود فى سواكن ، والهجوم على عثمان دجنة لمرابطة قواته فى مراكز قريبة ، وختم برقيته بقوله « إن هذه الخطة ستعيد الهدوء إلى السودان كله »

وفى ٧ مارس وردت لى البرقية التالية من لورد جرانفيل :

« إن حكومة جلالة الملكة وافقت على رأى الأميرال هيوات والجنرال جراهام فى إنزال قوة إلى سواكن تدعيما للنداء الموجه إلى رؤساء الثوار للخضوع وخلع الطاعة لعثمان دجنة باعتباره دعياً أفاكاً ، فاذا لم يأت النداء بنتيجة وجب الهجوم على معسكراته لتشتيت قواته »

* * *

غير أن النداء المشار إليه لم ينتج شيئاً ، فتقدم جراهام برجاله فى ١٣

مارس نحو بلدة « تماى » التى تبعد أميالا قليلة عن سواكن ، ويحتلها أحد المهديين باثنى عشر ألف رجل تقريباً .

وفى صباح اليوم التالى التحم الجمعان فى قتال مرير أسفر عن قتل ألفين من الدراويش وفرار الباقين إلى الجبال ، ولم يفقد البريطانيون غير ثلاثة عشر ضابطاً ومائتين وثمانية جنود قتلى وجرحى . وفى ١٥ مارس أحرقت خيام عثمان دجنة ، وعادت القوة البريطانية إلى سواكن .

وفى ١٧ مارس أرسل الأميرال هيوات البرقية التالية إلى وزارة الحربية :

« أسفر الموقف إلى الآن عن توجيه ضربتين إلى الثوار ورجال المهدى الذين دب الهلع فى قلوبهم . ولكنهم يقولون مع ذلك إن الجنـــود الإنجليز لن يستطيعوا عمل شئ آخر ، ولا بد أن يعودوا على سفنهم ثانية إلى بلادهم »

* * *

وإلى هنا يحسن بى الوقوف عند هذه النقطة من أحداث شرق السودان ، لأن العمليات التالية استندت إلى مجرى الحوادث فى وادى النيل التى حان وقت الرجوع إليها . ويكفى الاعتراف فى الوقت الحاضر ، بأن ما صار ذكره فى هذا الفصل ليس مما ينظر إليه أى انجليزى بكبرياء وسرور . فقد ضاعت أرواح كثيرة غالية ، ووقعت مذبحة مروعة مات فيها كثيرون من أولئك المتعصبين الهمجيين بدون أن نحرز نتيجة سياسية تعتبر كفاءً لما فقد من الأرواح ، وضاع فى تلك العمليات من أموال .

بعثة غوردون

كان عملى شاقاً فى بعض الأحايين ، ولكنى لم أصادف فى حياتى الرسمية التى امتدت إلى أكثر من خمسين سنة ، ما صادفت من وطأة العمل ، فى الشهور الأولى من عام ١٨٨٤ ، ولا تورطت فى مركز كهذا المركز المحفوف بالصعاب ، والذى أثر باستمرار على عقلى وأعصابى ، بل وأخلاقى أيضاً .

لم أكن أستطيع مبارحة بيتى إلا نادراً ، وكان عدد الموظفين الذين يساعدوننى قليلا جداً ، وكنت بصفة عامة أنهمك من مطلع الصبح إلى أعقاب الليل فى عمل شاق متصل .

ولم تسلم هذه المدة من أخطاء وقعتُ فى خلالها ، ولكن كلما عدت بذاكرتى إلى صعوبات الحالة ، وما كان يسود الشؤون المصرية من اضطراب ، اطمأنت نفسى إلى أنها كانت أخطاء بسيطة يرجع الفضل فى بساطتها إلى حسن الحظ من جهة ، ودقة إدارتى للعمل من جهة أخرى .

والآن سأذكر الخطوط العريضة للموقف فى مصر كما كان وقتئذ ، بدون الدخول فى أية تفصيلات . وأود القول بأن ذلك الموقف — وهو « مهمة إعادة تنظيم مصر » — كان يزخر على الدوام بصعوبات غير عادية .

ولم يقتصر الأمر على تلك الصعوبات وحدها ، بل زادت عليها مشكلات المسألة السودانية التى تعتبر ذات أهمية عظمى .

فخزانة مصر كانت مفلسة ، ولاح وقتئذ كأن الحكومة توشك على التوقف عن سداد الديون كلها أو بعضها ، ولو وقع هذا لنتجت عنه مشكلات دولية متعبة .

يضاف إلى ذلك أن الأوربيين كانوا متذمرين من جراء إضعاف الحركة التجارية ، وعدم صرف تعويضاتهم عما فقدوه أثناء ضرب الإسكندرية .

وأن طبقة الباشوات كانت حزينة ، وفى موقف سلبى بسبب امتيازاتها التى صارت مهددة .

وأن الناس لم يكونوا قانعين ، لخيبة آمالهم فى نيل المنافع التى كانوا يطمعون فى الحصول عليها بعد الاحتلال ، وفى عمل التشريعات التى توالت الوعود باصدارها بشأن القضاء على النظام القديم الخاص باستعمال الكرباج ، والذى تقرر إلغاؤه فعلا ، ولكن لم تصدر التشريعات المنظمة لإلغائه .

وأن الثورة العرابية هزت سلطة الطبقات الحاكمة فى مصر هزاً عنيفاً .

وأن إعادة تنظيم الجيش والبوليس لم تبدأ إلا من وقت قريب ...

وأن قوة كبيرة من الجندرمة كانت تعمل فى سواكن ، ولكن الذين نجوا من الموت فى ترنكيتات ولم تتناثر عظامهم فوق رمالها قد تقررت إعادتهم إلى مصر لسوء حالتهم المعنوية ، وهزيمتهم فى القتال .

وأن أكثر المسؤولين الانجليز والمصريين كانوا حديثى العهد بأعمالهم ، وباستثناء قلة من المسؤولين المصريين ، كان الباقون غير صالحين ومعوقين لسير الأعمال .

وأن كوليرا خطيرة اجتاحت مصر حديثاً ، تاركة وراءها عقبات كورنتينية متعبة ، لا تخلو مهمة تسويتها من صعوبات دبلوماسية كثيرة .

وأن كل القوى والجهود تركزت فى العمل ضد الحكومة البريطانية ، حتى أن عداوة فرنسا لم تبلغ من العنف ما بلغته فى ذلك الحين .

وأن الدول الأوربية الأخرى — باستثناء إيطاليا — لم تكن تضمر لبريطانيا أى ود خالص .

وأن البرنس بسمارك (رئيس وزارة ألمانيا) كان يكره حكومة الأحرار بانجلترا ، وقام بمحاولة انتهت بالفشل ، لضم فرنسا إلى جانبه . وهى خطة جعلت ألمانيا تعادى بريطانيا فى مصر .

وأن السلطان تقدم مرة أخرى برأيه العزيز فى خلع الخديو توفيق ووضع حليم مكانه ، ولكن الحكومة البريطانية قضت عليه فوراً كما حدث فى ظروف سابقة .

وأن نوبار باشا لم يكن محبوباً فى البلاد ، وأن خطته فى الإصلاحات

الداخلية زادت صعوبات الحالة ، كما وأن هدفه الرئيسى انحصر فى التخلص من مستر كليفورد لويد الذى وكل إليه تنظيم نظارة الداخلية .

وفوق ذلك كانت هناك مسألة دولية تتطلب معالجتها ، وهى سلطات المحاكم المختلطة التى انتهت مدة مزاولتها ، ويجب بحث شروط تجديدها .

وقد أوجدت هذه المسألة حقلا كبيراً لسعايات دولية حقيرة ، ففى بريطانيا تعرضت الحكومة لحملات مستمرة من ساسة الأحزاب ، واستلزم هذا القتال الحزبى طلب المعلومات بكثرة من القاهرة ، وغير خاف أن جمع هذه المعلومات لا يخلو من مشاق كثيرة تضيع بسببها أوقات ثمينة .

ومما زاد فى تبرمى ، علمى بأن جمع هذه المعلومات عديم الفائدة ، ولا تطلبها الحكومة فى الواقع إلا للاستعانة بها فى المواقف البرلمانية هجوماً أو دفاعاً .

والداهية أن رجال الحكومة المصرية أنفسهم لم يكونوا ملمين بواجبهم ، وكل إنجليزى رسمى فى مصر كان يهرع إلى طالباً نصحى وإرشادى عن شؤون المصلحة التى يرأسها ، علاوة على توالى الاستفهامات المرهقة من كل مصلحة لإيضاح بعض التفصيلات .

وكنت أنا نفسى حديث العهد بالعمل ، ولم يتسع وقتى لأحيط علماً بالحالة التى تغيرت منذ رحيلى من مصر فى سنة ١٨٨٠ أو أتفهم أخلاق المسؤولين الذين سأتعامل معهم .

ولكن بالرغم من هذا كله ، كانت هناك بعض الظواهر المبشرة بتحسن الحالة . ففى المقام الأول كان وجود جيش بريطانى فى مصر ، ضماناً قوياً يكفل — رغم اختلال الإدارة ورغم المكائد الأجنبية — عدم وقوع ما يضر سلطة الخديو التى تدعمت .

وكان مسلك الجنود ونظامهم رائعين ، وكانت قيادتهم منوطة بالسير فردريك ستيفنسون الذى اجتمعت لديه كل الخصال لأن يملأ لحساب بلاده مركزاً فريداً فى صعوبته ، وهو قيادة جيش يحتل بلداً أجنبياً .

ويأتى دور الفرنسيين المقيمين فى مصر بعد ذلك ، فهم يكرهون وجود

جيش بريطانى بينهم ، وكانوا من الحنق وتوتر الأعصاب ، بحيث يسارعون إلى الشحناء عند أقل إساءة حقيقية أو وهمية يحسبونها موجهة إليهم .

وهكذا كان على قائد القوات أن يعالج كل شئ بلباقة وصبر وضبط للأمور . وكان ستيفنسون يملك هذه الخصال بدرجة عالية ، ويذلل الصعاب بما ليس فى طاقة السياسة المحلية تذليلها بكفاية ، فاكتسب لنفسه حتى إعجاب الذين كانوا أكبر أعداء للاحتلال البريطانى .

وكما أسندت القيادة إلى ستيفنسون فى القاهرة ، فقد أسندت إلى الجنرال إيرل فى الاسكندرية . وهو جندى من الطراز الأول يتحلى بذهن صاف ، وقدرة عظيمة على العمل ، ويتزود بكفاءة استثنائية مع خلق طيب ، وحكم صائب على الأشياء .

وإذا كانت رصاصة من رصاصات الدراويش قضت على هذه الحياة الحافلة بسرعة ، فانها حرمت بريطانيا وملكتها من خدمات تابع ذى مواهب عالية .

وبرغم المؤامرات التى كانت تحاك بين وقت وآخر ، كانت هناك نقطة بيضاء تسطع وسط هذا الأفق الداكن ، وأعنى بها ولاء الموظفين البريطانيين وإخلاصهم فى خدمة الحكومة المصرية إخلاصاً يدل على إمكان الاعتماد عليهم دواماً .

وبقى اعتبار ثالث بعث فى نفسى الارتياح أثناء ذلك العهد العاصف الملئ بالصعاب ، فقد كان مقدراً علىّ أن أختلف مراراً مع الحكومة التى أخدمها (يقصد الحكومة البريطانية) ولكنى كنت قد ألممت بعض الإلمام بما يكون عادة بين الحكومات الأجنبية وبين ممثليها فى الخارج من علاقات مختلفة .

ففى نطاق معلومات الرجل الذى لم يجرب الجلوس قط فى مجلس العموم ، أحسب أنى استطعت فهم صعوبات الحياة البرلمانية ، وبخاصة ما تضخم منها فى السنوات الأخيرة بسبب تغير الظروف . فحين أنظر إلى الحقائق مجتمعة ،

تقنعني تجاربي بأن وزراء بريطانيا سادة يستحقون أن نخدمهم ، أحراراً أو محافظين .

ولا شك أن الاحتياطات العاجلة فى النضال البرلمانى ، كانت تزيد فى بعض الأحيـــان على طاقة أخلص الوزراء . فقد كانوا يضطرون فى بعض المناسبات أثناء مناقشات المسألة السودانية إلى إدارة قلوع سفنهم ، مع اتجاه كل ريح برلمانية رخاء .

وصحيح أن هذه النسمات قد تتحول إلى رياح صرصر عاتية ، فاذا تحولت هكذا فالأغلب أن تؤثر على سلوك ممثل الحكومة فى الخارج وشهرته ، ولكنه يكون تأثيراً موقتاً إذا استطاع تبرير عمله بحجج معقولة .

وليس العدل من شيم الوزراء وحدهم ، فالرأى العام البريطانى منصف على الدوام ، رغم أن إنصافه يختفى فى زحمة النزاع الحزبى الحاد .

وقد اختلفت مراراً مع لورد جرانفيل وهو فى الوزارة ، ولكنى أحسست دائماً بأنه كان ينهض لنصرتى بكل قوته إذا تحرج موقفى وتورطت فى مآزق جدية .

* * *

فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ وصلتنى البرقية الآتية من لورد جرانفيل :

« إذا صمم الجنرال غوردون على الذهاب إلى مصر ، فهل يكون مفيداً لك أو للحكومة المصرية ؟ وإذا كان كذلك ففى أى النواحى ينفعك ؟ »

ولم أكن أعرف غوردون معرفة وثيقة فى ذلك الوقت ، رغم أنى رأيته قليلا وسمعت عنه كثيراً . ولذلك كان شعورى للوهلة الأولى ضد استخدامه فى السودان ، كما أن شريف باشا عارض الاقتراح بقوة عندما تحدثت إليه بشأنه .

غير أنى لم أشأ تقديم اعتراضى الذى يقوم إلى حد ما على نقصان كفاية غوردون الشخصية ، فاستندت فى ردى على جرانفيل إلى اعتراضات

الحكومة المصرية ، معتقداً بأنها كافية للتأثير على لندن بغير حاجة إلى إثارة مسألة كفاءة غوردون الشخصية لسخافتها .

وبهذا الشعور فى الأغلب أبرقت إلى جرانفيل فى ٢ ديسمبر ما يأتى :

« تعارض حكومة مصر بشدة فى استخدام غوردون . وتقوم معارضتها بصفة رئيسية ، على أنه ما دامت حكومة السودان دينية ، فاسناد القيادة إلى مسيحى يؤدى إلى تغيير نفوس القبائل الباقية على ولائها . وأرى من الحكمة عدم الضغط عليها فى هذا الشأن »

وهكذا أهملت فكرة إرسال غوردون إلى السودان بعض الوقت ، ولو أن الصحافة البريطانية استمرت تؤيد استخدامه بحرارة ، وبخاصة صحيفة البال مال غازيت التى كان لها دور رئيسى فى مناقشات المسائل المصرية عهدئذ .

وفى ٢٢ ديسمبر أرسلت إلى جرانفيل برقية نصحت فيها بأن تصر الحكومة البريطانية على سحب الجنود المصريين من السودان ، وأشرت إلى احتمال استقالة شريف باشا من منصبه . ثم أردفت أقول : « من الضرورى إرسال ضابط ذى سلطة رفيعة إلى الخرطوم ، تكون لديه سلطة لسحب الحاميات ، وإعداد أفضل التنظيمات اللازمة لمستقبل السودان »

وفى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ استقالت وزارة شريف ، وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة نوبار . وفى ١٠ يناير ورد لى من جرانفيل ما يأتى :

« هل تمكن الاستفادة بغوردون أو السير تشارلز ولسون بعد الظروف التى تغيرت فى مصر ؟ »

ومنذ إرسال برقيتى السابقة فى ٢٢ ديسمبر ، وجدت عندى فى هذه المرة بعض الوقت للتفكير فى هذا الاقتراح . وكلما أمعنت فى التفكير ، قل ميلى إلى إرسال غوردون أو أى إنجليزى آخر إلى الخرطوم . ولما بحثت المسألة مع نوبار باشا ، انتهى كلانا إلى أن أفضل الحلول هو إرسال عبد القادر باشا الذى كان حاكماً عاماً على السودان ، وكان الكولونيل ستيوارت يلهج بالثناء عليه ، فضلاً عما اشتهر به كجندى كفء شجاع .

فلهذه الأسباب أبرقت إلى جرانفيل فى ١١ يناير قائلا : « بعد تشاورى مع نوبار ، أظن أن خدمات غوردون وتشارلز ولسون لا تفيد فى الوقت الحاضر » .

ونظراً لأنى رفضت اقتراح إرساله إلى الخرطوم مرتين ، فهل كان يجب أن أكرر هذا الرفض مرة ثالثة ، أم أتحول عن هذا التصميم كما سيتبين بعد ؟

فى ١٤ يناير وردت لى البرقية الآتية من جرانفيل : « هل تستطيع تقديم معلومات أخرى عما تقرر بشأن ارتداد الجيش وبشأن المقيمين فى الخرطوم ، والخطوات التى اتخذت ؟ »

وفى اليوم التالى — ١٥ يناير — وردت لى منه برقية خاصة تقول : « أسمع بطريق غير مباشر ، أن غوردون متأهب للذهاب رأساً إلى سواكن بدون المرور على القاهرة ، وبالشروط الغامضة الآتية :

أولا — أن بعثته قاصرة على موافاة الوزارة البريطانية بتقارير عن الحالة العسكرية بالسودان ، والعودة بدون أداء مهمة أخرى .

ثانياً — أنه يكون تحت رئاستك ، يتلقى تعليماتك ولا يرسل رسائله إلا عن طريقك .

ثالثاً — أنك أنت ونوبار تقدمان له كل المساعدات والتسهيلات لإرسال برقياته وغيرها .

رابعاً — أن على الحكومة المصرية إيفاد إبرهيم بك فوزى لمقابلته فى السويس، مصطحباً معه كاتباً لكتابة ما يملى عليه . وقد يكون غوردون مفيداً فى إحاطتك وإحاطتنا علماً بالحالة ، كما يكون باعثاً على الرضى هنا فى بريطانيا . بينما يحتمل أن تثار بعض الاعتراضات المضادة لهذا الرأى ، فأطلب إليك إبداء رأيك الحقيقى مقروناً برأى نوبار باشا أو بدونه »

وفى ١٦ يناير أرسلت إلى جرانفيل برقيتين رسمية وخصوصية ، وقلت فى الأولى :

« أرجو أن أتمكن قريباً من إرسال برقية مسهبة لأن مسألة الانسحاب تبحث الآن ، ولن تخلو من صعوبات تعترضنا . فقد صح العزم على إرسال عبد القادر باشا وزير الحربية إلى السودان ووافق هو على الذهاب أولا ، ثم عاد وتراجع عن عزمه . فاذا اختارت حكومة جلالة الملكة ضابطاً بريطانياً كفوءاً للذهاب بدلا عنه ، فحكومة مصر تقابل هذا الإجراء بالامتنان الزائد . وأرى أن من يقع الاختيار عليه يجب أن يمنح سلطات مدنية وعسكرية كاملة لقيادة الانسحاب »

وقلت فى الثانية :

« إلحاقاً لبرقيتى الرسمية اليوم ، ورداً على برقيتك الخصوصية ، أقول إن الجنرال غوردون قد يكون أصلح الرجال إذا كرس نفسه لتنفيذ خطــة الانسحاب من السودان مع إنقاذ الأرواح المهددة فى أسرع وقت ، على أن يفهم جيداً بأنه يتلقى الأوامر من ممثل بريطانيا فى مصر ، ويرسل تقاريره إليه .

لقد كان فى بروكسل فى أوائل هذا الشهر ، ولعله فى انجلترا الآن ، فاذا كان الأمر كذلك أرجو مقابلته ، لأنى أفضله على غيره بشرط التفاهم معه عن حدود مركزه ، وعن خطوط السياسة التى ينفذها ... ولكن إذا لم يتحقق هذا أرجو أن تستبدل به ستيوارت . وسواء ذهب هو أو غيره ، فانه يجب تحذيره بأنه مقدم على عمل شديد الصعوبة والخطر »

وفى ١٨ يناير أبلغنى جرانفيل تلغرافيا بأن غوردون وستيوارت قائمان من لندن إلى مصر فى المساء . وفى نفس اليوم أرسل لى الرسالة الخاصة الآتية :

« سررت كثيراً لموافقتك على غوردون . وسوف يكون تعيينه ذا فائدة كبيرة ، ويرضى جميع الطبقات هنا ... إنه يثنى عليك كثيراً ، وأظهر رغبته فى أن يوضع كليا تحت رئاستك »

أما قصة ذهاب غوردون إلى الخرطوم ، فهى كما يأتى مقتبسة من نفس روايته التى نشرت فيما بعد عام ١٨٨٥ :

قال غوردون : « جاءنى لورد جرانفيل والجنرال ولسلى فى الصباح ، وأخذانى إلى حيث يوجد الوزراء . ودخل عليهم جرانفيل ، ثم عاد ليقول لى إن حكومة جلالة الملكة مصممة على الانسحاب من السودان ، وتريد إسناد المهمة إليك ، لأنها لا تضمن نوع الحكم فى السودان مستقبلا ، فهل تقبل الذهاب وتنفيذ المهمة ؟ .. فقلت : نعم أقبل ... فقال : ادخل إذن على الوزراء.... وبعد دخولى قيل لى : هل أبلغك ولسلى أوامرنا الصادرة إليك ؟ .. فقلت : نعم ، وبما أنكم لا تضمنون حكومة السودان مستقبلا ، فأنتم تريدون أن أذهب الآن وأبدأ فى الانسحاب ... فقال الوزراء : نعم ... وهكذا انتهى الأمر وتركت انجلترا إلى كاليه فى الساعة الثامنة والنصف مساء »

وقد قالت صحيفة البال مال جازيت بحق : « إن تعيين غوردون قوبل بتأييد حار من جميع الصحف البريطانية على اختلاف نزعاتها » وأما أنا فقد تعرضت لطائفة من اللوم لأنى لم أكتشف أنه « أفضل الرجال » إلا متأخراً ، كما أن الحكومة انتُقدت بشدة لأنها لم تنتفع بخدماته فى وقت أسبق من ذلك الوقت !!

والواقع أن جلادستون (رئيس الوزارة) ارتكب فى المراحل الأولى من بحث شؤون السودان خطأين فاحشين أحدهما خطأ الإحجام عن التنفيذ ، والآخر خطأ الإقدام على التنفيذ . فأما الأول فهو إحجام الحكومة عن منع هكس وحملته من القيام ، وأما الآخر فهو التصريح بقيام غوردون إلى الخرطوم .

وكلما رجعت إلى الماضى بعد انقضاء عدة أعوام على أحداثه ، مرت بخاطرى نقطتان بارزتان : الأولى أنه ما كان ينبغى إرسال أى إنجليزى إلى الخرطوم ، والأخرى أنه إذا وجب إرسال إنجليزى إليها فليس هو الجنرال غوردون !!

ولعل الأسباب التى تبرر عدم إرسال إنجليزى إلى الخرطوم صارت واضحة وضوحاً كافياً ، فلو حوصر فى الخرطوم — وهو أمر ممكن ، ومحتمل أيضاً — فإن

الحكومة البريطانية تضطر إلى إرسال تجريدة لإنقاذه ، فى حين تهدف السياسة البريطانية أصلا إلى تحاشى التورط فى عمليات حربية بالسودان .

إن تعيين بريطانى فى الخرطوم يعنى الإقدام على مجازفة خطيرة تؤدى إلى تجاوز حدود السياســة المرسومة ، مع ازدياد خطورة هذه المجازفة عندما يكون الرجل المختار للسودان متمتعاً بعطف الجماهير أكثر من أى انجليزى آخر فى العصور الحديثة (يقصد غوردون) .

ومما يؤيد ما ذكرت ، أن لورد كيرنز أعلن فى ١٤ فبراير وسط تهليل الأعضاء بمجلس اللوردات « أن الجنرال غوردون ذخيرة من ذخائرنا الوطنية »

ومع أن العطف على غوردون كان ورقة رابحة تستعمل فى المنازعات السياسية ، فالحق أن لورد كيرنز عبر بصدق عن العقيدة العامة للرأى العام البريطانى فى تلك الأيام .

ولكن من الحق أيضاً أن الحكومة البريطانية لم تدرك خطورة قرارها ، ولست أعدو الصواب إذا قلت إن مسألة تعيين غوردون لم تدرس فى مجلس الوزراء . فان السير تشارلز دِلْكْ الذى كان وزيراً فى تلك الحكومة ، أطلعنى على نبذة مقطوعة من جريدته ، وإذا فيها ما يأتى : « فى ١٨ يناير اجتمعت فى وزارة الحربية مع لورد هارنجتون ، ولورد نورث بروك ، وقررنا إرسال الكولونيل غوردون إلى سواكن لإرسال تقارير عن السودان »

وهكذا أستطيع القول بأنى تبينت وجه الخطر أكثر من وزرائنا ، فآثرت إرسال مصرى لا إنجليزى إلى الخرطوم . ومع هذا ، إذا كان إرسال إنجليزى عملا خاطئاً ، فأكثر خطأ منه وقوع الاختيار على غوردون .

على أنه كثيراً ما يحدث للذين ينغمسون فى الحياة العامة أن تكون أعمالهم مثار انقسام فى آراء الناس ، ولكن أعمال غوردون لم تخضع لهذا النوع من النقد ، لأنها ملكت مشاعر انجلترا طوال عام ١٨٨٤ .

فان أخلاقه الشخصية التى كانت شريفة فى أغلب نواحيها ، والظروف المتصلة ببعثته إلى السودان ، ومركزه المحفوف بالمخاطر فى الخرطوم ، ودفاعه

الباسل عن حياضها ، ومأساة قتله فيها ، كل أولئك كان يطغى على أخيلة الناس الذين قد يوصفون بالبرود ، وبأنهم قوم عمليون ، ولكنهم فى واقع الأمر يستجيبون لأحاسيسهم المرهفة أكثر من أية أمة أخرى فى أوربا .

وهكذا لو حاول أحد خلال هذه الفترة من الدهشة والفجيعة ، أن يحكم على أعمال غوردون ، مستعيناً بقنابل من عبارات النقد التى توجه إلى أعمال الرجال ، لذهبت مزاعمه صرخة فى واد ، ولم نجد أذناً واحدة تصغى إليها ، لأن ميتة غوردون المفجعة أخرست كل صوت من أصوات اللوم أو الانتقاد .

إن العطف الجماعى الحار الذى أثاره اسم غوردون أدى إلى عواقب خطيرة لا أسمح لنفسى بالتحامل عليها ، فهى ترجع فى الواقع إلى شعور الرأى العام ولا يرجع وقوعها إلى أغراض وضيعة أو تدبيرات شخصية .

كان مرد تلك العواقب إلى نوازع معنوية كريمة ، وقد دلت حتى فى عصرنا المادى ، على أن تقدير المعنويات ما برح يستولى على مشاعر الرأى العام فى بلد واحد على الأقل عريق فى مدنيته وتقدمه (أى بريطانيا) ! !

وقد يكون صحيحاً أن غوردون فى حقيقة أمره ، لم يأت من الأعمال ما يرفعه إلى مرتبة البطل المثالى كما تخيل الرأى العام ، ولكننى أقرر أننى لم أقصد سوى القول بأنه إنسان كسائر الناس لا يتنزه مثلهم عن الخطأ .

وإلى جانب شجاعته وخصوبة ذهنه ، كانت فى أخلاقه ناحية جذبت عطف الرأى العام بصورة واضحة . فقد كان ذا نزعات غير عادية تجعله يضيق بالنظم المفروضة ، ولا يكف عن صب جام غضبه ولعناته على الطبقات الرسمية .

وإذا كان من الطباع المتأصلة فى الإنجليز عدم الثقة فى الرجال الرسميين ، فان أقصى مناى أن تدوم هذه الروح المتبرمة ضد كل حكم سيئ فى انجلترا .

ومع ذلك فقد يكون انطلاق الأخيلة الوطنية إلى حد التطاحن فى المسائل

الصالحة أفضل من الحرص على واقعيات قليلة النفع ، وإسقاط العناصر الخيالية من الحساب .

إن الخياليين مصادر تعب للساسة والدبلوماسيين حقيقة، ولكن العالم يكون سخيفاً بغير وجودهم .. وقد وجد أولئك الخياليون والعاطفيون — أو خيل لهم أنهم وجدوا — فى غوردون مثلهم الأعلى، فأفاضوا فى الإشادة بمناقبه إلى حد الإسراف .

ولم يكن غوردون موالياً للطبقات الرسمية التى أنتمى أنا إليها ، فهو نفسه الذى كتب الآتى : « يجب الاعتراف بأنى أكره الدبلوماسيين . وباستثناء عدد قليل منهم ، أعتقد أنهم أفاكون كذابون ، وآمل أن يعرفوا هذا عن أنفسهم »

ونتيجة لهذا النهج الذى سار عليه ، تعرضت — كما تعرض السير إدوارد إيجرتون وغيره — لسيل من السخرية والكراهية الشديدة مما كان ينشره عنا فى صحيفته التى كان يقرؤها كل متعلم فى انجلترا أيام صدورها .

ومع ذلك فلن أحاول الرد على ما رمانى به ، سيما وأنى أشعر بأن غوردون لو بقى حيا لما أسف أحد على ما نشر أكثر منه هو نفسه .

ولكننى يجب — زيادة فى إيضاح هـــذه الرواية — أن أذكر لماذا اعتبرت إرسال غوردون إلى الخرطوم عملا خاطئاً .

فى ٢٨ يناير سنة ١٨٨٤ قلت فى رسالة خصوصية إلى جرانفيل ما يأتى :

« من المستحيل ألا يبهرك ما فى خلق غوردون من بساطة وأمانة »، ثم أضفت قائلا : « ولكن خوفى ينحصر فى أنه أهوج إلى حد مخيف ، وأنه يغير آراءه بسرعة فائقة ... إنى مغتبط لأن ستيوارت الذى أشعر بالارتياح إليه سيذهب معه ، غير أنى أعتقد أن غوردون يكره ذلك فى نفسه، فقد قال لى : إنهم أرسلوه معى ليكون مرضعتى التى تروضنى » . .

والواقع أن تسرعه الشديد كان العيب الرئيسى فى أخلاقه ، وكان فى رأيى علة عدم صلاحيته للقيام بعمل يتطلب قبل كل شئ رأساً هادئا ثابتا .

لقد اعتدت أن يصلنى منه خلال النهار عشرون إلى ثلاثين برقية وهو فى الخرطوم ، وما يصلنى منه ليلا لم يكن يتيسر التوفيق بينه وبين ما وصل منه فى الصباح .

ومن المؤكد أنه كان بطىء الخطى فى تنفيذ مهمته ، حتى أن جرانفيل — الذى لم يكن يفهمه جيداً — بدأ يضج من تقلباته . فكتب لى فى ٨ فبراير يقول :

« إن كتبك عن غوردون تبعث على الفزع ، ومن الصعب فهم آرائه المتبدلة عن الزبير . وأرانى أشعر بالارتياح إلى رأى لورد نورث بروك ، حين يقول إن غوردون يلهج بكل السخافات التى تمر بخاطره ، ولكنه رائع فى حكمه على الأشياء »

أما أنا فلا أزعم أن حكمه رائع على الأشياء ، وإنما أقول إن هناك بعض الصدق فى ملاحظة لورد نورث بروك . فلطالما وجدت فى عباراته الفارغة ، وآرائه الكثيرة المتضاربة ، مقترحات تزخر بالاتزان والدقة السياسية . فكنت أتأثر بها ، وأشفق من إهمال الجوانب القوية بها فى لندن بسبب صياغتها فى أسلوب تافه ، حتى أنى أبرقت إلى جرانفيل فى ١٢ فبراير ما يأتى :

« أرجو عند النظر فى اقتراحات غوردون ، ألا يغرب عن بالك أن آراءه فائقة ، ولا داعى للاهتمام الذى لا مبرر له بالكلمات المصوغة فيها ، فالنظر إلى روحها أجدى علينا من النظر إلى لفظها »

ولكن رغم صفات غوردون العالية ، لا أظن أن رجلا يمثل هذه الأخلاق الفريدة فى نوعها ، يصلح رسولا لمهمة عظيمة الصعاب كمهمة تدبير ما يلزم للانسحاب من السودان . فهى من المشقة بحيث يحتمل ألا ينجح فيها أى فرد من الأفراد ، ولو أنى أعتقد أن ظروف نجاحها كانت تتاح أكثر إذا أسندت إلى ستيوارت لا غوردون .

وقد يكون غريباً أن تغطى شهرة غوردون على كفاية ستيوارت تغطية تامة . فأنا أشهد بأن أحداً لم يملك على مشاعرى مثل ستيوارت ، هذا الجندى

الباسل الذى يمتاز بالهدوء ورجاحة العقل . ولا شك أن ميتته المبكرة كانت خسارة كبيرة لانجلترا ومصر على السواء .

ولعل هناك نقطة أخرى يجب وضعها موضع الاعتبار ، وأعنى بها : من الذى تقع عليه تبعة إرسال غوردون ؟... إن المسؤولية الأولى تقع — من بعض النواحى — على الصحافة فى بريطانيا ، وبخاصة صحيفة البال مال غازيت ، لأن الناس تأثروا بأقوالها وأصروا على ضرورة اختياره للسودان ، وأدى إصرارهم إلى إرساله فعلا .

ولست بحاجة إلى التنويه عن نفوذ الصحف ، فهو أشهر من أن يذكر . ولكن لا مشاحة فى أنها تخطئ فى أحكامها أحياناً ، ولعل خطأها لم يتضح يوماً مثل ما اتضح فى هذه المسألة المتعلقة بغوردون .

ومع ذلك فان سلوك الصحافة البريطانية لا يعفى الحكومة البريطانية من المسؤولية طبعاً ، رغم العذر الذى يصح التماسه لها . فالحقيقة أن حكومة جلادستون لم تقدر أهمية الخطوة التى اتخذتها تقديراً دقيقاً ، مع أننى لم أتردد — أثناء موافقتى على خطة الانسحاب — عن التنويه لها بشدة عما فى تنفيذ الخطة من صعوبات جمة .

ولا شك أن غوردون كان شديد التفاؤل وهو لا يزال فى لندن ، إذ لم يكن قد عرف مجرى الأمور فى السودان معرفة صحيحة ، ولا أدرك مبلغ الصعاب التى فى مهمته . فلم يكن عجيباً وهو المخدوع ، أن يخدع الحكومة غير عامد ، وأن يسرف فى التفاؤل الذى تتأثر به أكثر الحكومات عادة وتستسلم له .

فى ٢٨ يناير كتبت إلى جرانفيل بعد مقابلتى لغوردون ما يأتى : « إن غوردون يتحدث وكله أمل فى أن يفرغ من مهمته فى ثلاثة شهور أو أربعة »

وفى ٢٠ فبراير — أى بعد يومين من وصوله إلى الخرطوم — كتب إلى الكولونيل كويتلوجن يقول :

« اقترحت عليك العودة إلى القاهرة ، لأنه لن يكون هناك أى خطر على

الخرطوم التى أعتبرها آمنة الآن كالقاهرة . فيمكنك أن تظل واثقاً بأنك راحل من مكان تحوطه السلامة كحديقة كنسنجتون »

والخلاصة أن الحكومة البريطانية تحت فى دفاعها عن نفسها نحو الثائر الفرنسى الذى قال رداً على من لاموه على إطاعة ما كان يمليه اليعقوبيون عليه: « إنى زعيمهم وواجبى أن أتبعهم » . وذلك لأنها لم تحاول قيادة الرأى العام ، بل على العكس من ذلك تركت الرأى العام يقودها .

ورغم هذه الحقائق، نجد فى مقترحات غوردون ما يبرر بعض الشئ تلك الخطوط السياسية التى رسمتها الحكومة . وإذا كان وزراء بريطانيا قد جنحوا إلى التفاؤل ، فهم شركاء مع غوردون فيه . واعتمادهم كان إلى حد كبير على ما كان يلهج به قبل قيامه من انجلترا أو وهو فى طريقه إلى الخرطوم .

ولكننى فى حدود مسؤوليتى ، لا أستطيع قبول هذا العذر ، أو لعلى أقبله إلى حد محدود . فلم يخامرنى فى أى وقت من الأوقات ، أقل شك فى صعوبة مهمة غوردون ، أو فى الخطر الذى سيحيق بشخصه وبزميله ستيوارت.

وفوق هذا لم أكن مستريحاً إلى تقديره للأشياء ، كما كنت ضد فكرة تعيينه فى مركزه . ولست بحاجة إلى محاولة الاستشهاد بما دار من مناقشات فى الماضى ، فلا تزال ذاكرتى من الوعى بحيث أستطيع أن أسرد لماذا رضخت ثالث مرة لضغط دوفرين بعد أن رفضت اقتراح استخدام غوردون مرتين .

لقد اعتقدت أنى وحدى المتردد فى تعيينه ، بينما الرأى العام كله يطالب باستخدامه .. ومع أن برقيات لورد جرانفيل عبرت بوضوح عن رغبة الحكومة بشدة فى تعيينه ، فقد كانت مصوغة فى قوالب توحى باحتمال موافقة الحكومة على رأيى .

وفضلا عن ذلك وافق نوبار باشا على اقتراح تعيينه ، ولو أنى لم أهتم كثيراً لرأيه . فأما الذى أثر على تأثيراً كبيراً فهو موافقة السير أفلين وود على فكرة التعيين ، وكذلك الكولونيل واطسون أركان حرب الجيش المصرى الذى كان يمتدحه ويعرفه جيداً لاشتغاله تحت رئاسته فى السودان .

على أنى أعترف الآن بأنى ارتكبت باستسلامى وتغيير رأيى خطأ لن أكف عن الأسف لوقوعه ، ولو أنه مما يبعث على التأسى أن النتيجة التى نتجت عن الاستسلام ، لم تكن لتتغير فى حالة إصرارى على رأيى وعدم الاستسلام .

لقد كان الشعور العام فى جانب استخدام غوردون حقيقة ، وكان عنيفاً عنفاً لا يقاوم ، ومع ذلك ليس من شأن هذا الاعتبار أن يبعث الراحة فى نفسى . فما برحت أعتقد أن استسلامى جعلنى مسؤولا إلى حد ما عن ضياع أرواح غالية ، وصرف أموال طائلة فيما بعد بالسودان .

إن هذا الحادث ترك تأثيراً شديداً على عقلى ، فمن المسلم به أن الحكومات فى بعض الأحايين تتسبب فى أضرار كثيرة من جراء عدم رضوخها ، أو رضوخها بعد فوات الوقت لما هو مستنير وصائب من رغبات الرأى العام .

ولكن من المؤكد أنه ليس هناك أسخف ولا أشد ضرراً من الرجال المسؤولين إذا وقفوا بغير حق ، يعارضون بأفكارهم البيروقراطية الجامدة وجهات نظر الرأى العام الخارجى ، لأنهم إذا اقترفوا ذلك تعرضوا لاكتساحهم لا محالة .

على أنه يحدث فعلا ، بل يحدث كثيراً فى هذا العهد الديمقراطى ،أن أعظم ما يخدم به رجل الحكم بلاده هو معارضة وجهة نظر الرأى العام . فمتى أيقن أنه على صواب ، كان واجبه السريع أن يقف موقف المعارض ، وبخاصة فى المسائل التى تكون معلومات الرأى العام الإنجليزى عنها مقتضبة قليلة .

ولعل الفرصة سنحت للمسؤولين فى مسألة استخدام غوردون فى السودان ، فقد كانت معارضتها واجبة لإنقاذ الحكومة والشعب من ارتكاب خطأ كبير ، ولو أدى التمسك بالمعارضة إلى أن يخسر المسؤول المعارض شهرته ، والثقة فى مركزه .

وقديماً قيل : « إن الرجل الذى يصانع مواطنيه على الدوام ، ويخشى من

ضياع شهرته ، لن يستطيع المساهمة فى صوغ تقاليد سلالة قوية الشكيمة ، وإن كان يعمل على إعداد قوالب تلك التقاليد بعض الوقت »

ولهذا أكرر أننى لن أكف عن الأسف لعدم تمسكى برأيى فى ضرورة العدول عن إرسال بعثة غوردون ، ولو قد عرفت هذا الجنرال معرفة أكثر لكان من المحقق ألا أوافق أبداً على استخدامه فى السودان .

غوردون فى القاهرة

لما أبلغنى جرانفيل فى ١٨ يناير ، أن غوردون وستيوارت على وشك القيام إلى مصر ، أضاف يقول إن غوردون لم يشأ الذهاب إلى القاهرة ، وسيبحر رأساً إلى سواكن عن طريق قناة السويس ، ثم طلب إلى مقابلته فى مدينة الإسماعيلية .

فأما سبب زهده فى زيارة القاهرة فقد كان واضحاً ، ويرجع إلى انتقاده سلوك الخديو علناً وبعنف جعله لا يرغب فى رؤيته .

وفى تلك الأثناء كان الطريق من سواكن إلى بربر مغلقاً ، والقبائل ثائرة ، وقد كسبت عدة انتصارات على جنود مصر . وإذن لن يستطيع غوردون الوصول إلى الخرطوم عن طريق سواكن .

لذلك أبرقت إلى جرانفيل فى ١٩ يناير ملحاً فى أفضلية مجىء غوردون إلى القاهرة . وأيدنى جرانفيل فى رأيى ، فوافق غوردون ووصل إلى القاهرة فى مساء ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ .

وإذا كنت لم أتدخل فى مسألة تغيير طريق سفر غوردون ، وقد كانت محل بحث وتفصيل ، لتغير مجرى التاريخ فى السودان ونجت من الموت أرواح كثيرة ، وربما حياة غوردون نفسه . لأن وصوله إلى الخرطوم كان يصبح مستحيلا ، وبالتالى تزول الضرورة الملجئة لإرسال حملة بريطانية إلى السودان .

أضف إلى ذلك أنه كان من المحتمل ، بل من المؤكد تقريباً ، أن يكر راجعاً إلى انجلترا بعد انقضاء أسابيع قليلة بغير أن يتمكن من أداء شئ هام لإتمام مهمته . وأذكر الآن أنه طرأ على فكرى ألا أتدخل وأتركه ينفذ مشروعاته بطريقته الخاصة .

ومع ذلك كان واضحاً أنه لو وصل إلى سواكن لحكم سلفاً بفشل مهمته ، ولو كان أكثر علماً بماجريات الأمور فى شرق السودان لعدل عن اقتراح

الذهاب إلى السودان . ولهذا كانت أسباب تدخلى وجيهة للغاية . ولكننى كلما تذكرت الأحداث التى وقعت بعد ذلك تملكنى الحزن على ما صنعت .

* * *

فى صباح ٢٥ يناير رافقنى غوردون إلى سراى الإسماعيلية لزيارة الخديو . وذكر الكولونيل ستيوارت فى نشرته اليومية ما يأتى : « قدم الجنرال غوردون إلى سمو الخديو اعتذاره عن سابق خروجه على مقتضيات اللياقة معه ، وكانت المقابلة ودية للغاية »

وبعد انتهاء هذه الزيارة جاء دور مناقشة التعليمات التى يسير غوردون عليها ، ولأن بحثها أدى إلى سوء تفاهم غير قليل ، فلا مفر من أن أعرض لها بشىء من التفصيل :

فى ٢٣ يناير وضع غوردون — وهو فى طريقه إلى مصر — مذكرة عن خطوط السياسة التى يزمع اتباعها فى السودان ، وتحتوى ضمناً على الفصل الآتى :

« أرى أن إعادة السودان إلى أهله تكون بتسليمه إلى نسل السلاطين الذين كانوا به أيام غزوات محمد على ولا تزال أسرهم باقية إلى الآن ، مع عدم إدخال المهدى فى هذا الحساب مطلقاً ، وترك مسألة إسناد رئاسة ذلك القطر أو عدم إسنادها إلى أولئك السلاطين الأصاغر لمحض اختيارهم . وبما أنه يحتمل عدم قبولهم رئاسته ، فالأرجح أنهم سيصرون على استقلال مراكزهم .

ولكن أصعب ما فى الأمر هو كيف يصير تسليم ترسانات الخرطوم ودنقلا وكسلا ، ومن الذى يستلمها ، مادامت هذه المدن خالية من العائلات القديمة العريقة ، وما دامت الخرطوم وكسلا لم تنشأ إلا أيام غزوات محمد على .

على أنه يستحسن إرجاء البت فى مصير هذه المدن الثلاث إلى الوقت الذى يتمكن سكانها فيه من التعبير عن رغباتهم »

وقد أيد ستيوارت هذه الآراء بقوة ، وأضاف عليها ما يأتى :

« إن إعادة أراضى السودان إلى عائلات السلاطين المجردين من الحكم

والتملك ، عمل ينطوى على إنصافهم وإنصاف الشعب معهم ، وعلى كل حال لن يصبح الشعب تحت رحمة أجانب مأجورين . فاذا ظلموا بعد ذلك (تحت حكم السلاطين) ، فانها تكون غلطتهم هم أنفسهم ، كبرت تلك الغلطة أم صغرت .

هذا إلى أن تسليم المراكز إلى الأسر القديمة ، عمل سياسى من مقتضياته أن يساعد على قيام قوة معارضة لقوة المهدى . وبما أنه لا يمكن لحكومة جلالة الملكة أن تدرك مقدماً ما قد يجد من الحوادث أثناء الانسحاب ، فانه يلوح أن الاعتماد على سلطة غوردون ومعرفته بأحوال السودان ، هو أسلم الطرق التى يجب اتباعها »

ولقد لاحت فكرة تسليم مقاليد الحكم إلى السلاطين ، كأنها تنطوى على العقل والسياسة معاً . ولكن إذا نظرنا إليها على صور ما وقع من الأحداث بعد ذلك تجلى لنا أن غوردون قلل من تقديره لقوة المهدى ، وبالغ فى تقديره لنفوذ أولئك السلاطين .

فالواقع أن أقوى القبائل المحاربة هم اتباع للمهدى ، وأن عائلات السلاطين الذين حكموا السودان فى عهود سابقة فقدت كل تأثير على الرأى العام .

وفوق ذلك فان غوردون أشار إلى الصعوبة الشديدة فى كيفية تنفيذ الاقتراح فى الخرطوم ودنقلا وكسلا لخلوها من العائلات القديمة ، وذلك لأن الذى يوكل إليه حكم الخرطوم تمتد سلطته فوق رقعة كبيرة من السودان . فاذا تعذر تنفيذ الاقتراح بالنسبة للخرطوم ، فانه يفشل كلية ، وينهار بغير شك إلى الحضيض .

* * *

وحين وصل غوردون إلى مصر ، تلقيت صورة من تعليمات مؤرخة فى ١٨ يناير تسلمها من جرانفيل فى لندن . وفيما يلى الجزء الرئيسى منها :

« ترغب حكومة جلالة الملكة فى قيامك إلى مصر فوراً لتوافيها بتقارير عن الموقف العسكرى فى السودان ، والخطوات التى يحسن اتخاذها للمحافظة على

الحاميات المصرية المرابطة فيه ، وضمان سلامة الأوربيين الموجودين بالخرطوم .

والمرجو أيضاً أن تفيدنا عن أفضل السبل للانسحاب من داخلية السودان ، والطريقة التى تتحقق بها سلامة وحسن إدارة الحكومة المصرية للأصقاع التى على ساحل البحر الأحمر .

وعليك أن تعتبر نفسك مفوضاً ومكلفاً بتنفيذ ما قد تكلفك به الحكومة المصرية ، وما يصير تبليغك به من جانب السير أفلن بارنج (أى لورد كرومر) » .

وفى صباح ٢٥ يناير عقد اجتماع حضرته مع نوبار باشا والجنرال غوردون والكولونيل ستيوارت والسير أفلن وود ، للنظر فى هل يجوز لى إصدار تعليمات من عندى إليه طبقاً لما خولنى به جرانفيل من قبل .

ولكن الاجتماع تأجل بعد مناقشات طويلة إلى عصر اليوم التالى . وتم الاتفاق على أن أعد فى فترة التأجيل خطاباً موجهاً إلى غوردون ، ومتضمناً خلاصة ما اتفقنا عليه .

وفى الاجتماع الثانى ، قرأت لغوردون وباقى الموجودين مسودة التعليمات التى أعددتها . وبعد مناقشتها صار تعديل بعضها ، وفيما يلى شذرات تكفى لإيضاح النقط الرئيسية فيها :

« من المعتقد أن عدد الأوربيين فى الخرطوم قليل جداً ، ولكن هناك نحو عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفاً من المسيحيين الوطنيين والموظفين المصريين ونسائهم وأطفالهم ، يرغبون فى الهجرة إلى الشمال عند بدء انسحاب الحامية المصرية . فحكومة سمو الخديو ترغب بإخلاص فى بذل كل جهد لانسحاب المذكورين والحامية بدون إضاعة أية روح من أرواحهم .

وفيما يتعلق باختيار أنسب الأوقات ، وأفضل الطرق لتنفيذ الانسحاب ، لاضرورة هناك ولا من المرغوب فيه أن تنتظر وصول تعليمات تفصيلية إليك .

ويجب أن يستقر فى خاطرك ، أن الغاية الرئيسية التى تجب مراعاتها هى « الانسحاب من السودان » باعتباره الخطة التى أقرتها الحكومة المصرية بإرشاد

حكومة جلالة الملكة ، وباعتبار أن الخديو والحكومة المصرية الحالية موافقان عليه كل الموافقة .

وإنى لأفهم بأنك موافق عليها أيضاً ، ولا ترغب فى تعديلها مطلقاً ، وتفترض إمكان تنفيذها بأمان فى بضعة شهور قليلة .

وإلى جانب ما ذكر ، تعلم أن إعادة السودان تتم بتسليمه إلى مختلف السلاطين الذين كانوا يحكمون أثناء غزوة محمد على ولا تزال ذرياتهم باقية للآن ، وإنشاء اتحاد فيدرالى يجمع بينهم . وغنى عن الذكر أن الحكومة المصرية تؤيد هذا الاتجاه .

ولكن يجب أن يكون مفهوماً أنه لا يجوز بقاء جنود مصريين فى السودان بقصد تقوية نفوذ الحكام الجدد ، وإن كانت الحكومة تثق كل الثقة فى حكمك على الأمور ، ومعرفتك للبلاد ، وفهمك للخطوط العامة لهذه السياسة .

وبناء عليه فان لديك سلطة كاملة لاستبقاء الجنود لأية مدة محدودة تراها ضرورية للهجرة ، بغير بذل أية أرواح أو ممتلكات . وقد فتح لك اعتماد بمبلغ مائة ألف جنيه فى وزارة المالية ، مع تزويدك بمبالغ إضافية تكون تحت طلبك فى حالة نفاد الاعتماد . »

وفى وقت صدور هذه التعليمات ، وجه الخديو كتاباً إلى غوردون بتعيينه حاكما عاما على السودان ، كما وجه نداءين إلى أهالى السودان ، أحدهما بتعيين غوردون حاكماً عاماً ودعوتهم لطاعة أوامره ، والآخر بالتنويه عن نية الحكومة فى الانسحاب بأسلوب أوضح ، وقد جاء به ما يأتى : « لقد صممنا على أن نعيد إلى عائلات السلاطين استقلالهم السابق »

وفى أول فبراير كتبت إلى جرانفيل ما يأتى :

« لقد خول لغوردون سلطة إصدار أى النداءين فى الوقت الذى يختاره ، وهو يفهم جيداً أنه ذاهب لتنفيذ خطة الانسحاب ، وعبر لى عن موافقته التامة على رجاحتها ... هذا ولا بد أنك تبينت من تعليماتى إليه أنها خلت من أى التباس فى هذه النقطة ، وأنه صار وضعها بناء على موافقته ومحض رغبته .

ومع ذلك ، ونتيجة لمناقشاتنا المستفيضة هنا ، أرى من المستحسن منحه أوسع السلطات فيما يتعلق بطريقة تنفيذ الخطة ، وأنسب الأوقات لذلك ، وطريقة نشرها فى الخرطوم »

* * *

ولقد أشيع بين وقت وآخر ما يأتى :

أولا — أن التعليمات المعطاة لغوردون فى القاهرة تختلف كثيراً عن التعليمات المسلمة له فى لندن ، بحيث قلبت مهمته رأساً على عقب .

ثانيا — أنى غيرت تلك التعليمات من تلقاء نفسى ، وبدون الرجوع بشأنها إلى لندن .

ولكن هذه المزاعم كانت من اختراع الصحف ، وسرعان ما كررها مستر أجمونت هيت ، والسير وليم بتلر بما كانا يكتبانه عن بعثة غوردون .

والحكومة أيضاً أرسلت لى تنوه عن موافقتها على تعليماتى ، ولكنها أكدت لى « مبلغ الأثر السيئ الذى أحدثه إقدامى على تغيير تعليمات لندن تغييراً مادياً ، بمحض سلطتى ، وبغير الرجوع بشأنها إلى وزارة الخارجية » .

ومما جاء فى رسالتها ما يأتى :

« إن حكومة جلالة الملكة — وهى تدرك مبلغ الظروف الملحة — رأت الموافقة على تعليماتك التى قلبت مضمونها من حيز النصح إلى حيز الأمر بالتنفيذ، أو على الأقل إلى توجيه غوردون وجهة الانسحاب من السودان كله لا الخرطوم فقط . كما أنك أفهمته بأن الحكومة قصدت إلى أنه يجب أن يحصل من الخديو على أوسع السلطات التى تمكنه من تنفيذ هذه المهمة المستعصية »

فأما الرواية القائلة بأن تعليمات القاهرة غيرت مهمة غوردون ، فإنى أقرر أنها صحيحة . وأما الرواية الأخرى عن تغييرى تلك التعليمات بغير تفويض من الحكومة البريطانية ، فلا أساس لها من الصحة .

والواقع أنى لم أهتم بهذه المزاعم فى حينها ، بسبب كثرة أعمالى الأخرى ،

ولأن الموضوع كان قد دخل فى عداد التاريخ عندما أثيرت تلك المناقشات حوله . ولكنى أوثر الآن سرد حقيقة ما حدث ...

غير أنه يجب أن ألاحظ أن أهمية هذا الموضوع مبالغ فيها كثيراً. فسألة حصول غوردون على هذه التعليمات أو تلك تعتبر ثانوية ، لأنه لم يكن الرجل الذى يخضع لأية تعليمات على الإطلاق .

كما ألاحظ أن تعليمات لندن كتبت بغير تحديد الضرورات التى يتطلبها الموقف . وبما أن الحكومة المصرية طلبت إيفاد ضابط بريطانى ممتاز إلى الخرطوم مزود بسلطات مدنية وعسكرية كاملة لمباشرة الانسحاب ، فانه يصبح من السخرية إجابة طلبها بارسال رجل تنحصر مهمته فى كتابة التقارير ، لا مباشرة عملية التنفيذ .

ولما كانت هناك عدة تقارير سابقة عن السودان ، فان الوقت قد حان عهدئذ لوضع حد لها ، والبدء فى العمل لا كتابة التقارير .

وقد كان مما يثير ضحك الناس إرسال غوردون كمجرد مراسل يكتب عن حالة من الحالات الخطيرة . وفوق ذلك كان غوردون رجل عمل على التخصيص ، وما كان لأحد ممن عرفوا شيئاً عن أخلاقه ، أن يظن لحظة واحدة أنه يمتثل لأوامر تقتصر على وضع التقارير .

على أنه يبدو أن فكرة وضعها جاءت أصلا من غوردون نفسه ، ففى ١٥ يناير وردت لى برقية من جرانفيل جاء بها :

« سيقوم غوردون إلى الخرطوم بشروط مبهمة تقريباً ، وأهمها موافاة حكومة جلالة الملكة بتقارير عن الحالة الحربية فى السودان »

وفى ١٤ فبراير ذكر السير تشارلز ديلك بمجلس العموم ما يأتى :

« إن الجنرال غوردون هو الذى وضع تعليماته بنفسه . ولعلمنا بأنه صاحب السلطة العليا ، وأوسع علماً بأحوال السودان ، وأقدر من غيره على تكوين رأيه ، فقد طلبنا إليه وضع تعليماته بنفسه »

ولكن برغم هذه الحقيقة ، ليس هناك أصدق من أن غوردون لم يعتبر

مطلقاً أن مهمته تنحصر فى أن يكون مجرد مراسل . ففى ١٨ يناير الذى استلم فيه تعليمات لندن ، أبرق لورد جرانفيل إلى ما يأتى :

« يقترح غوردون أن يصدر إعلان فى مصر ، بأنه فى طريقه إلى الخرطوم ، للعمل على استقرار السودان مستقبلا ، وتوفير أفضل ما يلزم لتقدم الأهالى »

وبعبارة أخرى لم ترد فى هذه البرقية أية إشارة إلى مسألة التقارير . فاذا كانت مهمته هى لتدبير ما يلزم لمستقبل السودان فانى لا أدرى كيف كان يؤديها بدون ممارسة جانب من سلطاته التنفيذية .

والملاحظة الثالثة أنه يراعى أن اقتراح تعيين غوردون حاكماً عاماً على السودان ، لم ينبع من أحد فى القاهرة ، وإنما نبع من غوردون نفسه أثناء رحلته من لندن إلى مصر . وأبلغنى به لورد جرانفيل الذى أبرق إلى فى ٢٢ يناير بقوله : « هناك بعض اقتراحات وضعها غوردون خاصة بالشؤون الحالية فى السودان » . وكانت أولى تلك المقترحات أن الخديو يصدر النداء الآتى للسودانيين :

« إلى أهالى السودان — إن المسافات الشاسعة التى تفصل بيننا ، ساعدت على قيام اضطرابات أدت إلى الثورة على سلطتى ، وقد تكبدنا بسبب هذا العصيان كثيراً من الدماء والأموال يتضاءل بجانبها أى تعويض ، كما ألقى العصيان على عاتق مصر الدنيا أعباء غير محتملة . فلهذا عولت على إعادة الاستقلال إلى مختلف سلاطين السودان . وفى سبيل هذه الغاية ندبت الجنرال غوردون حاكم السودان السابق ليذهب إليكم مرة أخرى نائباً عنى ، ويتخذ ما يلزم لمغادرة بلادكم وانسحاب جنودى منها . وقد عينته حكومة جلالة الملكة التى تهمها مصلحتكم مبعوثاً لها لنفس الغرض . وبناء على ما ذكر ، أقمته حاكماً عاماً على السودان طوال الوقت اللازم للانسحاب »

وكان اقتراح غوردون الثانى أن يصدر هو بياناً ينوه فيه عن قبوله ذلك المنصب . فقد ذكر فى تلغرافه المرسل إلى جرانفيل والمحول إلى من هذا الأخير ما يأتى : « إنى أفضل إصدار هذين البيانين بالقطر السودانى فى أقرب وقت »

وقد أضاف جرانفيل إلى البرقية من عنده هذا التعقيب :

« ليس لدى حكومة جلالة الملكة معلومات محلية كافية ، تمكنها من تكوين رأى عن هذه المقترحات كخطوة عملية أو غير عملية . ونظراً إلى أهمية الوقت أفوضك فى عمل ما تراه لتنفيذها ، أو انتظار وصول غوردون لتفاوضه فيما يحسن عمله »

ولما كان غوردون قد غادر ميناء برنديزى وقت استلامى هذه البرقية ، لم أستحسن إصدار البيانين فى الحال . وصممت على انتظار وصوله ، ثم جعلت الخديو يأمر بتعيينه حاكماً عاماً على السودان بمجرد وصوله إلى القاهرة .. ومعنى هذا أن إجراءات تعيينه كانت بناء على اقتراحه هو ، وأنى قمت بها بناء على تفويض من لورد جرانفيل .

وإذن فما يدعو إلى بعض الدهشة فى هذه الظروف ، أن أتلقى من جرانفيل فى ٤ فبراير برقية أخرى يتساءل فيها « عما إذا كان غوردون قبل أى منصب أسنده الخديو إليه » .

وأدعى للدهشة بالطبيعة أن أجد نفسى متهماً — لا من الناس فقط ، ولكن من الحكومة إلى حد ما — بدعوى أنى قلبت مهمة غوردون رأساً على عقب بدون ترخيص بذلك ! ! !

وهكذا يتضح أن الأسانيد التى أوردتها تكفى للتدليل على بطلان الاتهام . وفى الحق أن التعديلات التى أجريتها كانت بسيطة قليلة الأهمية ، حتى أنى أرسلت فى ٢٨ يناير كتاباً خاصاً إلى جرانفيل قلت فيه :

« ستجد أنى — بناء على طلب غوردون — أعطيته بعض تعليمات إضافية أرجو أن تحوز موافقتك ، فهى لا تزيد فى مضمونها عما لديه من تعليمات ، وكل ما فيها أنها تفسح له الزمن الذى يحدده لانسحاب الجنود »

* * *

فاذا نظرنا إلى الحقيقة من خلال الواقع ، كان إرسال غوردون كمراسل فقط من الأمور المستحيلة . وإذا عرفنا أنه لم ينطق غداة وصوله من لندن

بكلمة تجعلنى أفهم أن الحكومة هى التى أرادت ذلك .. وأن جرانفيل هو الذى فوض إلى العمل على إسناد المنصب إليه ، تبين بجلاء أنه لم يخطر ببالى مطلقاً اقتراف ما اتهمت به من مخالفة رغبات الحكومة وتعليماتها أقل مخالفة .

على أننا لو طرحنا جانباً هذه المسألة الشخصية والعديمة الأهمية ، وأعنى بها تحديد المسؤول عن تسمية غوردون حاكماً عاماً . فانى أقول إن تعيينه كان عملا صائباً فى رأيى ، لأنه كان على وشك القيام بمهمة خطيرة ، وكان قد أقام بالسودان قبل ذلك بعض الوقت ، فألم بشؤونه وأحواله إلماماً غير قليل .

* * *

وأعود إلى القصة فأقول — كما قلت سابقاً — إن من بين الصعوبات الرئيسية التى اعترضت سبيل إعادة الحكم إلى السلاطين المحليين ، عدم وجود أسر قديمة فى بعض المناطق الهامة بالسودان .

ولكن هذه الصعوبة لا وجود لها بالنسبة لدارفور ، فهى قريبة العهد بخضوعها لمصر التى ضمتها إليها قبل عشرة أعوام فقط . وكانت تخضع قبل ذلك لسلسلة من السلاطين حكموها من أربعمائة سنة ، فلما أخذتها مصر صار ترحيل العائلة الحاكمة إلى القاهرة ، وربطت الحكومة المصرية مرتبات تصرفها لهم . وإذن كان هناك بالنسبة لدارفور بعض الأمل فى تنفيذ السياسة التى أعدها غوردون .

لقد كان فى القاهرة عدد من أفراد العائلة الدارفورية ، ولكن لم يكن من السهل اختيار سلطان منهم ، فليس مفروضاً بأى حال من الأحوال أن وجود « ملك بالمنفى » يدل على شرف خلقه . وعندما يحدث أن يكون جاهلا همجيا يحيى حياة خمول وغباء فى عاصمة شرقية نصف متحضرة كالقاهرة ، ويعتمد فى عيشه على إحسانات الحكومة عليه ، فلا يكون بحاجة إلى مناقص أخرى تعجل القضاء على معنوياته وتحطمها .

إن الشخص الذى وقع الاختيار عليه هو الأمير عبد الشكور ابن المرحوم

السلطان عبد الرحمن . وقد وصفته صحيفة الكولونيل ستيوارت بأنه « عادى الشكل ، مجرد من سمات الذكاء ، سيئ الهندام »

وقد منحته الحكومة ألفي جنيه ، وسترة مزركشة ، وأكبر وسام موجود . فأراد البقاء بضعة أيام بالقاهرة لتدبير حاجات الرحيل إلى دارفور ، ولكن غوردون كان فى لهفة للسفر إلى السودان ، وبذلك أمكن بشئ من الصعوبة حمل السلطان العتيد على القيام معه .

وبهذه المناسبة كتب ستيوارت فى صحيفته عن مغادرة غوردون القاهرة فى مساء ٢٦ يناير ما يأتى :

« تأخر القيام بعض الوقت بسبب حاشية سلطان دارفور الكبيرة ، فقد وجب توفير عربات كثيرة ، لحمل أمتعة زوجاته الثلاث والعشرين ، مع كمية من بضائع أخرى . وتبين السلطان فى اللحظة الأخيرة أنه نسى لباسه الرسمى ، وظل يبحث عنه إلى أن وجده »

وعلى كل حال لم يكن متوقعاً — كما ثبت فيما بعد — أن رجلا عاطلا من الذكاء ، وعلى عاتقه ثلاث وعشرون زوجة وحمولة من البضائع كهذا السلطان ، يكون ذا فائدة كبيرة فى تنفيذ السياسة الجديدة .

الزبير باشا وولده

وهناك حادث هام آخر حدث أثناء وجود غوردون بالقاهرة . فقد أشير فى بعض أجزاء هذه القصة إلى الزبير باشا الذى ينحدر من سلالة الخلفاء العباسيين ، وإذا لم تكن بى حاجة إلى الإطالة فى سرد علاقاته السابقة بغوردون ، فيكفي القول بأن مركزه الاجتماعى ، والثروة التى جمعها من تجارة الرقيق ، وبسالته ، وكفاءته ، وقوة أخلاقه . كل أولئك بوأه فى وقت من الأوقات مكاناً عليا ذا سلطة ونفوذ فى السودان .

ولكن فى يونيو سنة ١٨٧٨ أعلن ولده سليمان الثورة فى مديرية بحر الغزال ، وقتل مائتين من جنود مصر النظاميين ، فسار الملازم جيسى أحد

ضباط غوردون ، واستطاع إطفاء ثورته فى مستهل عام ١٨٧٩ .

وبعد القبض على سليمان قتل رمياً بالرصاص ، ووجد معه خطاب من والده الزبير يحرضه فيه على الثورة ، فكانت النتيجة مصادرة أملاك أبيه .

وفى غضون عام ١٨٨٤ كان الزبير يقيم بالقاهرة حيث أدين بذنبه ، ولكن حريته الشخصية ظلت ممنوحة له ، فبقى طليقاً ، وقررت له الحكومة المصرية مرتباً شهرياً يتقاضاه ، ثم كان طبيعياً أن يوجد عداء بينه وبين الجنرال غوردون .

وفى ٢٢ يناير وصلتنى البرقية التالية من جرانفيل أثناء سفر غوردون إلى مصر :

« يقول غوردون إنه يجب أن يكون الزبير باشا تحت مراقبة دقيقة بواسطة أحد الأوربيين ليحول دون إرساله رسلا من عنده أو كتباً إلى السودان ، ويقترح إبعاده إلى قبرص ، ولكن ليس هناك مسوغ قانونى لإدانته إذا تم إبعاده »

فلما استلمت البرقية اتخذت ما يلزم لمراقبة الزبير . وفى ٢٥ يناير قابله غوردون صدفة أثناء زيارته لشريف باشا ، فدار بينهما حديث قصير انتهى إلى أن يجتمعا معاً بحضورى ليدلى الزبير بشكاواه المختلفة .

وفى صباح ٢٦ يناير وردت لى مذكرة خطية من غوردون سرد فيها الأحداث التى أدت إلى إخراج الزبير من السودان ، ثم قال ما يأتى :

« لاشك أن الزبير باشا كان أكبر قانصى الرقيق على الإطلاق . وهو »
« أقدر رجال السودان لأنه قائد لا يدانى ، ومقاتل جرح عدة مرات فى »
« القتال .. ولأنه ذو قدرة على الحكم تزيد كثيراً عن مقدرة أى رجل »
« آخر بالسودان . »

« وإنى أعتقد أن جميع أتباع المهدى ينفضون من حوله عند قدوم »
« الزبير ، لأن قادة رجاله كانوا هم بعينهم قادة رجال الزبير من قبل . »

« وأرانى شخصياً أعجب به إعجاباً شديداً ، لأنه « رجل » ولأنه »
« أعلى قدراً من أولئك التعساء الذين حكموا البلاد . ولكنى أسائل نفسى : »

« هل يصفح عنى أبداً فى مسألة مقتل ولده سليمان ؟ ولعل هذا السؤال »
« هو سبب ما أسلكه الآن حياله ، لأننى نبئت أنه يحمل لى ضغينة شديدة ، »
« ولن يعجب أحد من ذلك إذا كان أباً يشعر بعاطفة الأبوة مثله . »
« غير أنى سأجازف بأخذه معى متحملا التبعة ، ومقتنعاً بأن قدومه »
« يؤدى إلى نهاية المهدى ، وهى مسألة توجد أثراً قوياً لها فى سوريا والحجاز »
« وفلسطين . »
« إن قيام حرب مروعة لأجل الانسحاب ، ليس مما ترغبه حكومة »
« جلالة الملكة أو الحكومة المصرية . ولكن قيامها هو الذى سيحدث »
« بالتأكيد . وليس من وسيلة لتفاديه غير إعادة الزبير الذى سترضى به »
« جميع الجهات ، وسيأتى هو على المهدى فى بضعة شهور . »
« وإن واجبى لهو إطاعة أوامر حكومة جلالة الملكة ، أى الخروج »
« من السودان فى أقرب وقت ، وإنقاذ الموظفين المصريين (وهو إجراء »
« لا أحتاج فيه للزبير) . ولكن إذا تعدى الأمر إلى توطيد الحالة فى »
« السودان ، فان الحاجة إليه تصبح ضرورة لا مفر منها . »
« وإذن فالمسألة تفصح عن نفسها هكذا : هل تريد حكومة جلالة »
« الملكة ، أو الحكومة المصرية توطيد الحالة فى السودان بعد الجلاء ، أم »
« تريد كل منهما النجاة بنفسها من هذه المتاعب الشاقة ؟ فاذا كان قصدهما »
« استقرار الحالة ، وجب إرسال الزبير . وإذا لم يكن كذلك ، فلا ترسلوه . »
« وإنى واثق بأننا سننجح فى إخراج المصريين فى خلال ثلاثة أو أربعة »
« شهور ، ولكن يبقى بعد ذلك أننا سنترك خلفنا مسرحاً للصراع والقتال . »
« وإذا لم يكن من واجبى إملاء ما يجب عمله ، فانى أذكر ما يأتى »
« فقط :
« أولا — لقد كنت معذوراً فى تصرفى ضد الزبير .
« ثانيا — إذا لم تكن لديه موجدة شخصية ضدى ، فانى مستعد لآخذه »
فوراً ، كعون مؤكد للقضاء على المهدى وأتباعه من العصاة .. »

« وقد كتبت هذه المذكرة ، وهو يوشك على عرض قضيته . فكل ما أرجوه »
« بعد استجوابه ، أن تسألونى فيما يرويه مخالفاً لروايتى ، وأن يكون سؤالى »
« رسمياً ، والقرار الذى تصدرونه يكون فى غير حضورى مهما يكن »
« ذلك القرار . »

« وأما فيما يتعلق بتجارة الرقيق ، فانى لا أفكر فيها ، لأنها لن تتوقف »
« طالما استمرت تركيا ومصر فى شراء العبيد . مع أنه لا يبعد أن الزبير »
« قد يجد ، أو سيجد ، فعلا أن من مصلحته وقفها بصورة من الصور . »

« وعلى ذلك ألخص رأيى فى أنى أقبل مسؤولية أخذه معى ، إذا أعد »
« اجتماع له مع السير افلن بارنج (كرومر) ونوبار باشا . فأحسا »
« بنفس الإحساس الروحى الذى تملكنى عند اجتماعى به الليلة فى دار »
« شريف باشا ، وأوحى لى الثقة التامة به . »

« إن الزبير لن يجنى شيئاً من وراء الغدر بى ، وأنا من جانبى لا أخشى »
« شيئاً وأرغب شخصياً فى أخذه معى . وإذا كنت عاجزاً عن تفسير هذا »
« الشعور نحوه ، فانى واثق أن ذهابه معى سيؤدى إلى استقرار الأحوال فى »
« السودان لمصلحة حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية . ولهذه الأسباب »
« تحمل مسؤولية الموافقة على ذهابه »

وفى عصر ٢٦ يناير تم اجتماع غوردون والزبير بحضورى وحضور نوبار باشا والسير أوكلند وود ، والكولونيل ستيوارت والكولونيل واطسون ، وجيجلر باشا ، وكاتب اختزال ، وآخر للترجمة . فكان المنظر مؤثراً وشيقاً معاً . لأن كلا من غوردون والزبير كان يعانى اضطراباً شديداً ، ويتكلم بحرارة وتدفق .

ولم ينكر الزبير أن ولده سليمان ثار على الحكومة المصرية ، ولكنه نفى تهمة اشتراكه شخصياً فى الثورة . وأما غوردون فقد ركز ادعاءه على الخطاب الذى أرسله الزبير لولده ، وعثر الضابط جيسى عليه .. ولم يتيسر إحضار

ذلك الخطاب وقتئذ ، ولكنى اطلعت على صورته فيما بعد . فان كان صحيحاً فانه يقطع فى الدلالة على اشتراكه فى ثورة ولده ..

وبعض فض الاجتماع وانصراف الزبير ، صار بحث مذكرة غوردون عن ذهاب الزبير معه إلى الخرطوم . وإذا بجميع الحاضرين ، وعلى الخصوص ستيوارت ، يعارضون فى إرساله ، فى حين كنت دائماً فى جانب استخدامه .

بل إنى كنت قد تبينت أن الصعوبة فى تنفيذ سياسة غوردون ، راجعة إلى عدم وجود رجال محليين يؤهلهم نفوذهم لإسناد حكم السوادن إليهم وبخاصة الخرطوم .

وكنت أومن بأن الزبير إذا زود بالمال ، وأعطى منصباً ذا سلطة ، فان ذلك يساعد على اكتساب صداقته لغوردون ، وجعله أداة ذات قيمة كبيرة فى تنفيذ تلك السياسة ، إذا أمكن اكتساب صداقته فعلا .

* * *

ورغم جميع ما ذكر ،فان حجج الجانب الآخرلم تخل من القوة والوجاهة :

ففى المقام الأول كان استخدام الزبير يؤدى حتما إلى تعالى صيحات الاستنكار فى انجلترا . وما كنت لأهتم بهذا لو أنى تأكدت أن تعيينه أمر مرغوب فيه . ولكن هل كان مرغوباً فيه حقاً ؟..

لم أكن من جهتى مستعداً لتحمل مسئولية الرد بالإيجاب فى ذلك الأوان ، لأن إجماع آراء المسئولين كان قطعاً ضد إرساله إلى السودان .

وأما أنا فكنت أرغب فى اتباع رأى غوردون . ولكن مما يبعث علىالعجب ، أنه هو نفسه تردد فى أى السبيلين يسلكه ، حتى استحال علينا أن ندرك مدى تأثر هذا الأهوج بوحيه الذى استمد بعضه من تقديره لضرورات السياسة ، واستمد الباقى من عواطفه التى توحى إليه بأنه ربما ظلم الزبير فيما مضى ، ويجب التكفير عن ذلك الظلم باتاحة الفرصة لعدوه القديم لكى يستعيد مركزه ! !

ومهما يكن الأمر فان الذى أقنعنى فى تلك الظروف بعدم مناسبة استخدام الزبير ، هو رسالة وصلتنى من جرانفيل قبل استلامى مذكرة غوردون بثمان

وأربعين ساعة ، وفى الرسالة اقتراح صادر من غوردون نفسه لإبعاد الزبير إلى قبرص .

ومع ذلك فان حديث بضع دقائق بينه وبين الزبير ، وطغيان شعور روحى عليه بتأثير ذلك الحديث ، جعلاه يتحول من النقيض إلى النقيض (فى الأصل يقفز من أقصى طرف فى اليسار إلى أقصى طرف فى اليمين) . فبعد أن كان الزبير عدواً له ، أمسى يطالب بمعاملته كحليف يستأهل الثقة به ، وتعتمد البعثة فى نجاح مهمتها على مسلكه .

وأما أنا فلم تكن عندى ثقة فى آراء ترجع إلى أحاسيس وجدانية . ومما يذكر أن ستيوارت كتب إلى فى ١١ مارس قائلا :

« لم أر أو أقابل فى حياتى ، رجلا كغوردون يظل عقله وتفكيره فى حركة دائمة . ولا يكاد يقع على فكرة حتى يؤمن بها ويقدم على تنفيذها فى الحال »

ومع أن معرفتى الشخصية به قريبة العهد ، فقد تحققت أن خواطره العارضة لا يمكن اعتبارها معبرة عن آراء مدروسة . وقد يكون من المستحسن استخدام الزبير ، ولكن إفساح الوقت لغوردون كان أمراً ضرورياً ليفكر فى الأمر مليا قبل أن يشرع فى العمل .

لهذا لم أتردد فى حكمى بعدم استخدام الزبير استخداماً مباشراً ، وكتبت إلى جرانفيل ما يأتى :

« بناء على اقتراح الجنرال غوردون ، أبلغت الزبير باشا بأنه سيُسمح له بالبقاء فى القاهرة . وستتوقف معاملة الحكومة المصرية له إلى حد كبير على عودة غوردون بعد تنفيذ مهمته فى السودان حيا وفى حالة طيبة . كما تتوقف على استعمال نفوذه وهو فى القاهرة ، لتسهيل مهمة غوردون فى تنفيذ السياسة التى صممت الحكومة عليها » ... وهكذا سُويت هذه المسألة تسوية مؤقتة .

وفى ٢٦ يناير غادر غوردون وستيوارت القاهرة ، فى سبيل تلك الحملة المشؤومة التى قدر لهما ألا يعودا منها أبد الدهر . ومع أن غوردون كان فى حالة نفسية عالية ، شديد الأمل فى النجاح ، فإن قلبى وحده كان مثقلا بالهموم.

على أنني كنت أدرك صعوبة ما يجب إتمامه . وكنت رأيت غوردون ، فألفيت سلوكه الودى لا يعدله سلوك آخر ، والخطوط الرئيسية لسياسته حكيمة وعملية . ولكن برغم ذلك لم أستطع التخلص من الشكوك التى ساورتنى أصلا حول حكمة اختياره لتلك المهمة .

وجماع القول ، كان غوردون أكثر تقلباً مما ظننت فى الأصل، برغم ما يتحلى به من خصال رقيقة جذابة .

وإذا كان شهاب هائل الحجم ، قد سطعت ناره فى سماء سياسة السودان من قبل (فى الأصل مذنب هائل) ، فقد كان من المتعذر أن يتنبأ أحد أين ينطلق وأين ينتهى ذلك الشهاب .

ولم يبق لى آنئذ إلا بذل غاية الجهد لمساعدة غوردون ، والاعتماد على رجاحة عقل زميله ستيوارت فى الحد من تسرع رئيسه الهوائى الشعور ، وتصويب أخطائه .

رحلة غوردون إلى الخرطوم

فى أول فبراير عام ١٨٨٤ أرسل ستيوارت من كورسكو ما يأتى :

« عندما نصل إلى الخرطوم ، ونصبح أمام الحالة وجهاً لوجه ، سأشعر بالابتهاج . وإن غوردون ليتدفق نشاطاً ، حتى إنه لا يستطيع البقاء بغير أن يعمل شيئاً . وهو ينتقم الآن من راحته الاضطرارية بكتابة الرسائل وإرسال البرقيات »

وفى تلك الأثناء بدأ فى الواقع عهد تدفقت فيه رسائل من هذا الجنرال شديدة الغرابة والتناقض ، وبدأ طوفانها يغرقنى بعد قيامه من القاهرة مباشرة .

وقد كتب السير هنرى غوردون ما يأتى : « إن غوردون يستخلص الرأى من حقائق مشكوك فى صحتها ، مع الإصرار عليه بعناد رغم وضوح تغير الظروف ، وظهور عناصر جديدة »

وفى ١١ مارس أرسل لى ستيوارت من الخرطوم ما يأتى :

« أهنئك بشدة لاختلال المواصلات البرقية ، لأن سيل برقياتنا التى وصلتك أخيراً ، غمرتك كما يغمرك الدش البارد . وأمس فقط قلت لغوردون إن رسائله الكثيرة قد تؤدى إلى ارتباكك ، فقال إنه إنما يعرض عليك عدة وجهات نظر مختلفة لأية مسألة بعينها »

والواقع أن رسائله زحمتنى ، وصارت — باضافتها إلى صعوباتى الأخرى — ضغثاً على ابالة ، حتى أصبحت مفتقراً إلى دراسة هذه « الغوردونيات » ، إذا جاز لى إطلاق هذا التعبير الجديد .

كان يجب — فيما يتعلق باقتراحاته — أن أميز بين آرائه المدروسة ، وبين مجرد فقاقيع تقذفها تصوراته قذفاً ، وربما تناساها هو نفسه بعد إبدائها ، فلا تستحق الالتفات إليها .

وأما سياسة تنصيب سلاطين محليين ، فان تنفيذها بدأ بداية سيئة ،

لأن عبد الشكور أمير « دارفور » كان رجلا تعساً . وفى ٢٩ يناير أبلغنى جرانفيل برقياً بأنه منغمس فى شرب الخمر ، وفى ٣٠ يناير كتب ستيوارت فى مفكرته ما يأتى :

« لقد صمم سلطان دارفور — ونحن فى أسوان — على الخروج للبقاء فيها ، وعدم الذهاب معنا إلى أبعد من ذلك »

وقبل ذلك بيومين — أى فى ٢٨ يناير — وصلتنى برقية غوردون الآتية :

« أرجو عدم الاهتمام بأية برقيات من عائلة سلطان دارفور . لقد وضحت له أننا سنغسل أيدينا منه بعد إنزاله فى دنقلا وإيجاد طريق ممهد إلى دارفور ، وذلك لأن مهمته هى إثارة القبائل للالتفاف حوله ... إننا ليس لدينا ما يمكن أن نعمله له ، ولن نساعده لأننا لا نستطيع هذه المساعدة »

والحق أن هذا الأمير كان مجرداً من الخصال اللازمة لتنفيذ سياسة غوردون. وقد استمر فى رحلته حتى بلغ دنقلة التى مكث بها بضعة شهور . ثم لم يذهب إلى دارفور وإنما كر راجعاً إلى القاهرة ! !

* * *

وحين كان غوردون فى طريقه من برنديزى إلى بور سعيد أعطى الرسالة الشفوية التالية إلى ضابط إنجليزى تصادف سفره فى نفس السفينة لتبليغها إلى مستر كليفورد لويد وهذه فحواها :

« أبلغ مستر لويد أنه ليس هناك ما يبعث على الذعر ... قد أذهب إلى المهدى ، فلا يسمع أحـد شيئاً عنى لمدة شهرين ، إذ ربما حجزنى كرهينة بدلا من الزبير .. وعليك إبلاغ اللورد هذه الرسالة بمجرد وصولك إلى القاهرة ، حتى يستطيع نشر هذا النبأ فى الوقت المناسب عند الضرورة »

ولكنى لم أعرف هذه الرسالة ، إلا بعد أن كان غوردون فى منتصف المسافة إلى الخرطوم ، بسبب مرض لويد وملازمته الفراش طوال مرضه .

فلما نظرت إلى المسألة من خلال أخص أخلاق غوردون ، ترجح عندى أنه لا يبعد أن ينفذ فكرة ذهابه إلى المهدى . فاذا أقدم على الذهاب ، كان

لامحالة أن يدينه المهدى ويسجنه مدى الحياة ، ما لم تأت قوة بريطانية لإنقاذه .

فلذلك أبرقت إليه ما يأتى :

« أرجو إعطاءنا توكيداً إيجابيا بأنك لن تضع نفسك تحت سلطة المهدى بمحض اختيارك . فليست هذه المسألة من المسائل الشخصية . وأرى أن أقوى الاعتراضات السياسية ستقوم ضد مجازفتك بالقيام بزيارته »

وأجابنى هو ببرقية قال فيها إنه لا يعتزم زيارة المهدى ، ولذلك أعتقد أنه لم يقرر تلك الخطوة بصفة جدية ، ولا تعدو أن تكون فكرة لمعت فى ذهنه لحظة كالبرق الخاطف ، ثم تلاشت ولم تعد .

وإنى لأنتقل الآن إلى حادث آخر وقع حوالى ذلك الوقت . ففى أول فبراير أرسل لى غوردون رسالة من كورسكو ضمنها كتاباً إلى ملك البلجيك ، وتحدث فيه عن ذهابه صعداً إلى النيل الأبيض ، والاستيلاء على بحر الغزال والمديريات الاستوائية على أن يسلمها بعد ذلك إلى ذلك الملك .

فوصلتنى رسالته فى ٩ فبراير . ولم يبد لى أن مشروعه عملى . كما أنى خشيت من أن يقدم على التصرف بوحى الساعة وبدون روية كافية ، ولذلك أبرقت إلى جرانفيل ما يأتى : « لاأظن أنك تسمح لغوردون فى الوقت الحاضر، بأن يذهب إلى أية جهة جنوبى الخرطوم بأى حال من الأحوال »

وفى نفس الوقت أرسلت له الكتاب الخاص الآتى :

« هل يحق لى أن أفهم بأنى أملك سلطات تامة لإصدار أوامر إيجابية إلى غوردون تلزمه بعدم تجاوز موضع ما ، إذا وجدت ضرورة لإصدارها ؟... عقيدتى هى أنه يطيع الأوامر الصادرة إليه ، ولكنه لا يأبه للاقتراحات ، ولا يلتفت إليها »

وفى ١٠ فبراير أجابنى جرانفيل بالبرقية الخاصة الآتية :

« إن لديك سلطات كاملة . فقل لغوردون ألا يتقدم خطوة جنوبى الخرطوم فى الوقت الحاضر »

وفى ١١ فبراير أعقب الرسالة الشخصية بالبرقية الرسمية التالية بشأن

الموضوع نفسه : « إن حكومة جلالة الملكة تعتقد أن غوردون لن يتجاوز الخرطوم فى الوقت الحاضر » ... فسارعت فى ١٢ فبراير إلى إبلاغ الجنرال رأى الحكومة فى هذا الصدد ، وأجابنى ببرقية أكد فيها أنه لن يذهب جنوبى الخرطوم إلا بتصريح منى .

على أنه زيادة فى الإيضاح ، أفضل أن أبادر فأروى ما حدث بعد ذلك بالنسبة لهذه النقطة الخاصة :

ففى ٩ مارس أرسل لى غوردون عدة برقيات ، اقترح فى إحداها أن يستقيل من منصبه فى الجيش البريطانى ، ويأخذ معه جميع السفن والمهمات المخزونة إلى المديريات الاستوائية وبحر الغزال ، ثم يعتبر هذه الجهات تحت حكم ملك البلجيك .

وإذا كنت سأعرض بعد قليل لإجابة جرانفيل على مختلف الاقتراحات التى كانت موضع المناقشة ، فالذى يعنينى الآن أن أذكر أنى بلغت آراء الحكومة البريطانية إلى غوردون ، وأعلمته بعدم مبارحة الخرطوم حتى أتصل بهذه الحكومة ، كما حرمت عليه الذهاب إلى بحر الغزال والمديريات الاستوائية لأى دافع من الدوافع .

وقد شكا غوردون بمرارة فى جريدته من عدم الترخيص له بالصعود إلى النيل الأبيض ، حيث قال فيما نشره بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ما يأتى :

« كان يجب على حكومة جلالة الملكة أن تقول لى فى شهر مارس : « اذهب إلى حيث تريد » وذلك عندما كان ميسوراً لى الذهاب ، وليس الآن وأنا أتشرف باصلاح أحوال الناس ، بعد متاعب ستة شهور قضيتها فى شواغل مرهقة .. ولم يكتف السير بارنج (كرومر) بالإحجام عن أن يقول : « اذهب إلى حيث شئت » بل زاد فاعترض على قيامى إلى خط الاستواء ، كما يتبين من برقياته المنشورة فى جريدة مستر ستيوارت »

فبالنسبة لشكوى غوردون من هذا الأمر ، ألاحظ ما يأتى :

أولا — أنى أشك فى أنه كان سيحاول الصعود فى النيل الأبيض بأى حال

من الأحوال . ولو فعل ذلك لاضطر إلى ترك حاميات الخرطوم وغيرها ، وهذا أبعد ما يفكر فيه ، كما أبلغنى ستيوارت فى ٤ مارس .

ثانياً — إذا أقدم على المحاولة لباء بالفشل كما أعتقد ، ولكان من المحقق أن يأسره المهدى ويأسر أتباعه معه .

ثالثاً — رغم ما اقتبسته سابقاً من أقوال غوردون فى صحيفته يتضح أن تعليماتى المرسلة إليه فى هذا الشأن بنوع خاص ، لم تكن عائقاً يعوقه عن العمل . ففى ١٦ أبريل وصلتنى منه برقية بدون تاريخ جاء بها ما يأتى :

« إنى أعتبر نفسى حراً فى تصرفاتى ، وسأبقى هنا ما استطعت البقاء ، وسأقضى على الثورة إذا أمكننى ذلك . فاذا تعذر القضاء عليها هنا ، فسأذهب إلى خط الاستواء »

وفى نفس الوقت أبلغنى ستيوارت تلغرافياً أنه لا يظن إمكان الوصول إلى بربر ، ثم أضاف قائلا : « إنى أميل إلى الظن بأن الأسلم لنا هو الانسحاب إلى خط الاستواء ، ولذلك سأتبع غوردون فيما هو مقدر له من ظروف »

وليس هذا فقط ، بل إن مستر پاور ممثل القنصلية البريطانية فى الخرطوم أبرق لى بنفس المعنى السابق . وهكذا يتبين أن هذه الرسائل تدل دلالة كافية على أنه رغم برقيتى إلى غوردون فى ١٢ فبراير ، فانه لم يعد يعتبر نفسه ممنوعاً من الذهاب إلى النيل الأبيض ، متى ظن أن من المناسب ذهابه .

ويجب ألا يفوتنا أنه أخذ معه نداءين رسميين ، أحدهما عن قرار الحكومة بسحب جنودها من السودان ، والآخر عن تعيينه فى منصب الحاكم العام .

وفى أول فبراير أرسل لى ستيوارت من كورسكو ما يأتى :

« يبدو لى أن الخطة المثلى فى الوقت الحاضر ، هى أن لا ننشر فى طول السودان وعرضه أننا راحلون ، إذ يجب قبل ذلك وضع أولئك السلاطين الصغار فى مراكزهم . ولكن من المشكوك فيه ، أو أكثر من المشكوك فيه ، حمل غوردون على التزام الصمت »

وفى ١١ فبراير وصل غوردون وستيوارت إلى بربر . وفى ١٢ فبراير نشر ستيوارت فى جريدته ما يأتى :

« فى الساعة الخامسة صباحاً ، استدعانى غوردون بعد سهر ليلة قلب فيها »
« وجوه الرأى ، واستقر على فتح « صندوق الأمل » وإعلان انفصال »
« السودان عن مصر ، ثم إنشاء ميليشيا من جنود محليين ، وتعيين موظفين »
« سودانيين فى كل مركز هام . وفى الساعة الثامنة صباحا ، حضر كل »
« من حسين باشا خليفة ومحمد طاهر قاضى المحكمة المدنيــة — الذى »
« نعتقد بحق أنه صديق للمهدى فى داخل نفسه — وصار وضع نداء »
« بمساعدتهما ، بعد أن اطلعا على الفرمانات السرية التى رأى غوردون »
« ضرورة اطلاعهما عليها تخفيفاً للجزع الذى أصابهما من جراء إلغاء »
« سلطة الخديو »

« وكان مضمون ذلك النداء تعيين حكومة موقتة تتكون من ستة من »
« الأعيان ذوى النفوذ الأكبر فى المديرية ، وأن كل مديرية صارت من »
« ذلك الوقت فصاعداً مستقلة عن القاهرة ، مع بقائها خاضعة لغوردون »
« بوصفه الحاكم العام ، ومبعوث الحكومة البريطانية فى البلاد . »

« وقد ألصق هذا الإعلان بباب السراى ، فأحدث دهشة عظيمة . »
« ويخيل إلى — حسب استقرائى للحالة — أنه نال موافقة الأهالى . »

وفى ١٣ فبراير نشر ستيوارت فى جريدته ما يأتى :

« فى الساعة الثانية بعد الظهر تم اجتماع سرى حضره حسين باشا خليفة »
« ورجال المديرية البارزون . وبعد أن تحدث غوردون إليهم أطلعهم على »
« الفرمان السرى ، فأحدث لهم دهشة لا تضارعها دهشة أخرى ، وتبين »
« مما قالوه أن اغتباطهم بلغ الغاية القصوى . »

« وقد حاولنا أن نسبر غور ما يجول بخواطرهم ، فقيل لنا من غيرهم »
« أن اطلاعهم على الفرمان عمل خاطئ ، لأن قصارى تأثيره على الذين »
« قرأوه ، أن يذهب بهم الظن إلى أن الامتيازات الممنوحة لهم ، ليست إلا »

« ضربة جزئية قصد غوردون بها إلى التمكن من إخراج الجنود بسلام ، »
« وترك الأهالى يغصون « بالعصير » الذى عصرته أيديهم (أى يتركهم »
« فى متاعبهم) » .

« وبالتدقيق فى هذا الكلام ، ربما اتضح أن إظهار الفرمان كان »
« عملا منافياً للصواب . ولكن غوردون أجاب على ذلك ، بأنه ما دام هدفه »
« الخروج من البلاد وترك أولئك الناس مستقلين فليس هناك مهماز يحفزهم »
« لتنظيم حكومتهم كهذا المهماز . »

« ومن المحقق أنهم اعتقدوا مغتبطين بأنهم سيتخلصون بوسيلة أو بأخرى »
« من حكومة القاهرة ، ويظلون مستقلين تحت حكم غوردون الذى سيمنحهم »
« حريات داخلية أوسع ، ولا يتدخل فى أعز ما لديهم وهو تجارة الرقيق . »

« وفيما يتعلق برأيى فى هذه المسألة ، فانى أسلم بصعوبة الإجابة عن »
« صواب اطلاعهم على الفرمان أو عدم صوابه . وربما كان الأفضل لى »
« اتباع نصيحة نوبار باشا ، وتأجيل المسألة إلى وقت آخر أتمكن فى »
« خلاله من تقدير النتيجة ، أو يصبح الموقف السياسى على الأقل أكثر »
« جـــلاء . »

وفى نفس اليوم — أى ١٣ فبراير — أرسل لى ستيوارت الرسالة الآتية :

« ستجد فى جريدتى أن غوردون تسلل فى الظلام ، وأطلع الذين حضروا على الفرمان ، فلا يعلم إلا الله مدى تأثيره ونتيجته . وعلى كل حال فقد كان ما هو كائن ، ولا حيلة لنا إلا أن ننتظر النتيجة ونأمل خير الآمال »

أما غوردون ، فقد قال فى الصفحة ٢٨٥ من جريدته أنالفرمان الخديوى — ويقصد به النداء المسلم له فى القاهرة — لم ينشر فى السودان . كما وأن مستر اجمونت هيك محرر الجريدة ، ردد هذا البيان فى ملاحظة منشورة بالصفحة ٣٠٩ . ومع ذلك يتضح من الحقائق التى سردتها سابقاً أن نبأ وجود الفرمان انتشر فى السودان كله بعد ما حدث فى اجتماعات بربر .

ولا شك أن غوردون أخطأ التقدير عند ابراز الفرمان فى بربر .

وإذا كانت فحواه قد عرفت قبل ذلك فى الخرطوم ، فإن حقيقته ظلّت بين الشك واليقين ، وظلّت نية الحكومة المصرية غير معروفة بصفة قاطعة الآن بعد افتضاح أمره فى يومى ١٢ و ١٣ فبراير بمدينة بربر .

وقد أشار ونجت إلى بيان غوردون — الذى وصفه « بالبيان المهلك الذى تسبب فى ضياع السودان » — فقال لى شفوياً أن أبحاثه جعلته يصل إلى أن متاعب غوردون زادت كثيراً بسبب فعلته فى بربر .

ولولا أن غوردون هو الذى روى الحقيقة بنفسه ، ولولا أن كثيرين على علم بأخلاقه الخاصة ، لكان بعيداً عن التصديق أنه يقدم على اطلاع شيوخ بربر على تلك الوثيقة الهامة باعتبارها فرماناً خديوياً بدون أن يلم تماماً بمضمونه .

ولكن هذا هو الذى حدث . ويبدو أنه أدرك خطأه فيما بعد ، وآية ذلك أنه جاء بالصفحة ٣٠٩ من عدد جريدته المؤرخ فى ٩ نوفمبر عام ١٨٨٤ ما يأتى :

« لو حصل المهدى على الفرمان ، لهلل لحصوله عليه تهليلا ، رغم احتمال سماعه عن وجوده بسبب أنى كنت أطلعت حسين باشا خليفة عليه بدون تمكينه من معرفة تفصيلاته ، وهو ما أشار إليه ستيوارت فى حينه بجريدته ، كما أشار إلى أنى انتقدت نفسى لإقدامى على هذا العمل »

* * *

والآن أنتقل إلى قصة أخرى مؤسفة . ففى خلال عام ١٨٧٧ تم توقيع معاهدة بين بريطانيا والحكومة المصرية ، من مقتضاه إلغاء اقتناء الرقيق وتحريم تجارته فى مصر .

ولم يعمل بهذا الاتفاق فى الأقطار السودانية حتى عام ١٨٨٨ ، لأنه كان فى جميع الظروف متعذر التنفيذ فى هذه البلاد ، وقد علم غوردون بهذا كله .

وفى تاريخ سابق — هو ١١ أكتوبر عام ١٨٨٣ — أرسل جرانفيل الكتاب الخاص التالى :

« فيما يتعلق بالرق ، كنت شديد الاهتمام به فى أول الأمر . ولكن أول رشفة

ماء بارد أنعشتنى جاءتنى من غوردون قبل غيره من الناس ، ويبدو أنه معقول فى زأيه عن هذه المسألة »

وبعبارة أخرى ، كان غوردون مدركاً لحقائق الحالة أكثر من أصدقائه الذين انقلبوا ينتقدون عمله كما سيظهر من رواية المسألة فيما بعد ، بالرغم من شعوره الحقيقى المضاد للرقيق ، ومشاهدته بنفسه مآسى تجارته .

وفى ١٢ فبراير ، كتب ستيوارت فى يومياته — مذ كان فى بربر — ما يأتى :

« حضر وفد من أعيان بربر مستفهماً عما إذا كانت المعاهدة التى نشرها غوردون فى نوفمبر عام ١٨٧٧ بشأن عتق العبيد بعد اثنى عشر عاماً — أى سنة ١٨٨٩ — تدخل ضمن برنامجه الحالى الذى أعلنه لنا ؟

ومع أن غوردون يدرك الفائدة العظمى فى الإجابة على السؤال بكلمة « نعم » ، فإنه أجاب بكلمة « لا » وسارع إلى نشر بيان بهذا المعنى ، حتى صار المعتقد أن هذا البيان حاز استحساناً إجماعياً أكثر من أى شئ آخر »

وبعد أيام قليلة ، نشر البيان فى الخرطوم بالصيغة الآتية :

« إن أعز رغباتى أن أضع طريقـــة للعمل تؤدى إلى الرفاهية العامة . »
« ونظراً لعلمى بأسفكم على ما اتخذته الحكومة من إجراءات شديدة للقضاء »
« على تجارة الرقيق ، والقبض على ممارسيها مع توقيع العقوبات عليهم ، وبناء »
« على الاتفاق المبرم بيننا والدكريتات الصادرة من الحكومة ، فانى أمنحكم »
« هذه الحقوق التى لا يتدخل بمقتضاها أحد فيما هو متاع لكم بعد الآن . »
« فمن كان منكم يملك عبيداً ، سيكون له حق كامل فى استخدامهم والسيطرة »
« عليهم ، طبقاً لهذا البيان الذى يعتبر مستنداً لهذه المرحمة الممنوحة لكم . »

وطبيعى أن هذا البيان أحدث دهشة وفزعاً فى انجلترا ، لأنه مما يدعو للعجب حقا أن يســارع رجل اعتبر حتى تلك الآونة بطلا من أبطال محاربة الرقيق ، إلى الموافقة عليه ومخالفة تقاليد آمن بها فى سابق أيامه ، بمجرد وصوله إلى الخرطوم .

وكانت النتيجة أن أنصار حركة محاربة الرق قاموا على قدم وساق ،

وأن مديرى الأحزاب أمسكوا بهذه الفرصة لمهاجمة الحكومة . ففى ١٨ فبراير تكلم السير ستافورد نورثكوت فى مجلس العموم متسائلا وسط هتافات أعوانه المدوية « عما إذا كانت سلطات غوردون تتسع إلى حد إصدار مثل ذلك البيان » .

وكانت الحكومة — فى الواقع — فى مركز مضطرب . فقد كان من الأمور الواضحة من الابتداء ، أن ترك السودان من شأنه تنشيط حركة الاسترقاق وتجارة الرقيق ، وليس فيما قاله غوردون أو عمله ما يعتبر دواء شافياً من ذلك الداء .

وكان غوردون على حق حين وزن الأمر ، ووجد أن الواجب يقتضيه العمل فى سبيل هدفه الرئيسى وهو الجلاء عن السودان ، فبناء عليه حاول تكوين رأس مال له من وراء إباحة استمرار عمل مكروه لاحيلة له فى منعه .

ولعله انتهى إلى تكوين رأيه بالصورة الآتية : « ما دمت لا أستطيع القضاء على آفة الرق ، فلا ضرر من أن أذكر هذا ، وأتصرف فى عملى على هدى هذا الاعتبار »

فى حين أن الرأى البريطانى العام كون رأيه بالصورة الآتية تقريبا : « إننا ندرك يا غوردون أنك لا تستطيع القضاء على آفة الرق . ولكن كان أخلق بك أن تخفى هذه الحقيقة المفزعة عن أعين العالم »

ولما كان لهذا التصرف من جانب غوردون ما يبرره ، فانى عولت على مساعدته بأقصى ما أستطيع .

وبتاريخ ٢١ فبراير أرسلت البرقية التالية إلى جرانفيل :

« من الطبيعى أن يقابل بيان غوردون بدهشة عظيمة فى انجلترا . ولكن الواقع أن تصريحه عن بيع الرقيق وشرائه قليل الأهمية من الناحية العملية ، ومن السهل إدراك الأسباب التى دفعته إلى إصداره . فقد كان ظاهراً من الابتداء أن سياسة الخروج من السودان ستؤدى إلى عودة آفة الرق ، ومهما حاول غوردون فلن يمنع عودتها .

وبما أنه يدرك عجزه عن القضاء عليها فى المستقبل ، فمن الوضوح بمكان أنه قصد بالبيان إعلان تنازله عن بعض الامتيازات إلى الأهالى ، وبذلك يدعم مركزه فى المسائل الأخرى ...

إنى أعتبر أنه نجح نجاحاً يدعو إلى الإعجاب حتى الآن ، وأعتقد مخلصاً أن الواجب إطلاق يده وإعطاؤه الحرية الكاملة لإتمام مشروعاته العامة »

وهكذا مات الموضوع عقب ذلك فى بريطانيا ، ونشرت البال مال جازيت ما يأتى : « أبدت الحكومة ممثلها بشجاعة محمودة ، وكما هى العادة دائماً ، تخمد صيحات الاحتجاج بسرعة ، عندما تصمد السلطات الواقفة على حقائق الأمور لمزاعم الرأى العام الباطلة »

وفى ١٨ فبراير وصل غوردون إلى الخرطوم ، وأبلغنى مستر پاور عن وصوله بالتلغراف الآتى :

« وصل غوردون صباح اليوم ، واستقبله الأهالى بمظاهرة رائعة . ومنذ عرف هنا أنه آت ، أصبحت الحالة تبشر بسرعة استتباب السلام فى هذا الجزء من السودان . وقابل الناس خطابه فيهم بأعظم ما يكون من الحماس »

وفى اليوم التالى — ١٩ فبراير — وصلتنى من پاور برقية أخرى هذا نصها :

« قوبل غوردون بحفاوة عظيمة أمس ، وسارع إلى عمل ما يأتى :

أولا — أصدر أمره برحيل الجنود البيض إلى القاهرة ، وبقاء الجنود السودانيين فى الخرطوم .

ثانياً — أنشأ مجلساً من اثنى عشر عضواً من الأعيان والعرب تحت رئاسته .

ثالثاً — أحرق جميع سجلات ديون الأهالى ، وجميع أدوات الجلد الموجودة فى دار الحكومة .

رابعاً — يمر ستيوارت الآن بالسجون ، ويحطم أغلال أسرى الحرب ، والذين عليهم ديون ، والمحكوم عليهم بالسجن من مدد طويلة .

خامساً — سيرسل غوردون ، إبراهيم باشا لمرافقة القوات البيضاء فى رحيلها إلى مصر .

وبذلك أصبح الجنود والجاليات الأوربية هنا فى أمان تام ، ويمنح غوردون السكان أكثر مما كانوا يتوقعون من المهدى »

* * *

فى ذلك الوقت كان غوردون متفائلا بالنسبة للمستقبل ، وكان تفاؤله أكثر من اللازم بلا ريب ، ولكن فى ذلك الوقت أيضاً لاحت أمارات معقولة تدل على أنه سينفذ مهمته بنجاح ، بسبب استهلاله العمل استهلالا طيباً .

وفى ١٢ فبراير أبرق إلى يقول : « لا تخش بأساً على حامية الخرطوم ، فهى تستطيع المجئ من طريق بربر عند الضرورة . ولكن لا داعى لذلك ، لأنه لا القوات التى هاجمت بيكر ولا التى هاجمت هكس ، تنوى تجاوز حدودها القبلية (أى حدود قبائلها) .

إن الذى يجب أن نخشاه هو قيام الأهالى الآخرين ، وإنى أعتقد أنى حلت دون قيامهم بما منحتهم من الامتيازات الحرة »

وفى ١٤ فبراير أبرق لى ثانية يقول :

« أعتقد أن مخاوفك عن هذا الجزء من السودان يجب أن تنتهى ، فالناس من كبارهم إلى صغارهم فرحون فرحاً قلبياً لتخلصهم من اتحاد لم يسبب لهم غير الحسرات » .

لقد كان غوردون محقاً إلى حد ما فى رأيه عن الحالة ، فالقبائل حول الخرطوم كانت تتردد بين الانضمام إلى هذا المعسكر أو ذاك ، ولو انضمت علناً إلى المهدى لزادت مخاطر الموقف زيادة عظيمة ، وإذن فالفرصة الوحيدة لكسب صداقتها هى فى منحها بعض الامتيازات الحرة .

وهذا هو الذى صنعه غوردون ، حين وافق على الرق فى بيان رسمى سبب الجزع فى لندن . ولكنه استقبل بالغبطة والسرور فى الخرطوم »

وليس ذلك فقط ، بل إنه ألغى بعض الضرائب ، وقضى على ديون المرابين ، وأطلق سراح الذين سجنوا بغير حق . وكان مجرد وصوله فى الخرطوم

معتبراً كضمان على أن حكومة المستقبل ستكون أقل ضغطاً وشدة من حكومات الماضى .

وقد انتعشت روح جرانفيل دفعة واحدة ، فأرسل إلى خطاباً خاصاً فى ١٥ فبراير قال فيه :

« كانت هناك لحظات تبعث على القلق ، عندما كان غوردون فى الصحراء ، ولكن عندما يصبح على رأس ستة آلاف مقاتل فان الموقف يصير عادياً ، ويبدو لى كأنه سينجح فى مهمته »

فأما ذلك الاسكتلندى المتزن الذى رافق غوردون (يقصد ستيوارت) فانه لم يؤخذ باحتفالات الساعة ، وكتب لى فى ١٧ فبراير الآتى :

« إن مسألة الجلاء عن السودان لاتبارح أفكارنا أبداً . ويجب الاعتراف بأننا كلما أمعنا النظر فيها ، تضاعفت صعابها أمامنا . ومع ذلك ربما حلت المسألة نفسها بطريقة أو بأخرى عندما يحتدم أوارها فعلا »

لقد ذكرت مراراً أن إرسال غوردون إلى السودان كان وسيظل عملا غير صائب . فاذا وقع المحظور وأرسل مرة إلى ذلك القطر ، ففرصة النجاح لاتسنح إلا باتباع الخطة التى أشارت البال مال جازيت بها ، وهى إعطاؤه « كارت بلانش » يعمل بمقتضاه خير ما يستطيع عمله ، طالما كان يتصرف فى نطاق الخطوط العريضة للسياسة المكلف بتنفيذها .

وقد أدركت من ناحيتى هذه الحقيقة من أول الأمر ، ورتبت خطتى على أساسها . ولكن وجه الصعوبة كان فى كثرة آرائه المتضاربة ، وفى اضطرارى إلى كد ذهنى لمعرفة أيها كان يريد تنفيذه حقيقة وأيها لا يريد .

ومع ذلك فان من سوء الحظ أن فريقاً من الرأى البريطانى العام لم يدرك تماماً أهمية إطلاق يده فى العمل ، فبرغم شخصيته المعروفة لم يكد يبدى اقتراحات تخالف ما يفهمه الرأى العام ، حتى قام « كورس » ضده ، وحتى انضم فريق من أخلص أصدقائه ومؤيديه من قبل إلى ذلك الكورس لمحاربته .

ثم حدث أن وافقت الحكومة على مبدئهم الذى يقضى بملاحقة اقتراحاته

والتدخل فيها . ففى ١٢ فبراير أعلن مستر جلادستون (رئيس الوزارة) فى مجلس العموم أن واجب الحكومة يحتم عليها أن تحرص على التدخل فى خطط الجنرال غوردون بصفة عامة .

والحق أنها تمسكت بهذا المبدأ فى مسألة بيان غوردون عن الرق ، فكانت النتيجة أن تدخلها أدى إلى انتهاء ثورة غضب الرأى العام ، وموتها بسرعة ميتة طبيعية .

إن مسألة السودان كانت ستحل بطريقة أو بأخرى ، كما قال ستيوارت . غير أن ذلك الحل كان لا بد أن يجلب على الحكومة البريطانية فقدان الثقة فى سياستها ، حاملا فى طيه نذر الفشل على الدوام .

وقد كان مقدراً لتلك المسألة أن تسبب خسائر كبيرة فى الأموال ، وتنطوى على التضحية بكثير من الأرواح الغالية بما فيها حياة رجلين شجاعين (غوردون وستيوارت) استرعت أعمالها أنظار أوربا كلها ، لا بريطانيا ومصر فقط .

* * *

الزبير باشا
من ١٨ فبراير إلى ١٦ مارس سنة ١٨٨٤

بعد أسابيع قليلة من وصول غوردون إلى الخرطوم ، وقعت حوادث سياسية هامة تتصل بمهمته فى السودان . ويمكن تلخيص المهم من حقيقة حوادث تلك الأسابيع فى كلمات قليلة .

فقد اقترح غوردون أن يتولى الزبير باشا حكم السودان بوصفه نائباً عن الحكومة المصرية ،وتردد ستيوارت كما ترددت أنا أول الأمر فى استصواب إرساله ، ولكننا سرعان ما جنحنا إلى رأى غوردون بعد فترة قصيرة .

غير أن الحكومة البريطانية لم توافق على الانتفاع بخدماته ، وحدث أن ثارت القبائل الضاربة حول الخرطوم ، وحوصر غوردون وستيوارت .

فصار واضحاً أن مهمة غوردون فشلت ، ولم يبق من تلك اللحظة غير مسألة عسكرية هامة يتعين البت فيها ، هى تقرير إرسال قوة عسكرية بريطانية لإنقاذ الخرطوم ، أو تقرير عدم إرسالها .

إن الحقائق العامة لهذه المسألة معروفة جيداً ، لأنها مسجلة فى أوراق البرلمان التى كانت تنشر فى ذلك الزمن . ولكن لا علم لى عن أية محاولة بذلت من قبل لعمل ملخص واف لجميع الرسائل والمكاتبات يبين أعمال أولئك الذين لعبوا الأدوار الرئيسية فى هذه الدراما السياسية ، أو الفاجعة السياسية كما أسميها . ولذلك أجرؤ على عمل هذا الملخص ، ولو أبدو متعباً للقارئ بعمله :

فى ٨ فبراير أرسل لى غوردون مذكرة هامة من بلدة أبى حمد قال فيها :

« برغم جميع ما حدث أرانى مقتنعاً بأن هيبة حكومة القاهرة لم تتأثر كثيراً إلا فيما يتعلق بمسلك جنودها فى ميدان القتال ، وأن الناس ما زالوا يعتبرونها كخليفة للسلطان تمثله تمثيلا مباشراً ، ويتطلعون بجزع إلى مسألة انفصالهم عن مصر انفصالا كلياً »

ثم استطرد مقترحاً : « استمرار الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بمركزها كسلطة اسمية ، وتعيينها الحاكم العام والمديرين ، على أن يكونوا سودانيين ، وأن تكون كهيئة استئنافية عليا ، كما تكون سلطتها فى المراقبة أدبية محضة ، ولا تتجاوز حدود النصح والإرشاد »

واستطرد ثانية يقول : « وبناء عليه أرجو بإلحاح أن يكون برنامجنا الجلاء الجزئى وليس الهجرة من السودان كله ، وأن يتغير فرمان تعيينى ، بحيث ينص على الرقابة الأدبية ، والسيادة الاسمية لمصر على السودان »

وقد وردت هذه المذكرة مرفقة بملاحظات لستيوارت أيد بها المذكرة ، ولكنه أشار إلى أنه لا يوافق غوردون على أن هيبة القاهرة لم تتأثر كثيراً . ومع أن تاريخ المذكرة ٨ فبراير إلا أنها لم تصلنى مع ملاحظات ستيوارت إلا فى ٢٣ منه .

وفى نفس الوقت وصلنى خطاب من ستيوارت ، أرسله فى أول فبراير من كورسكو ، وجاءت به النبذة الآتية :

« لا يزال غوردون متشبثاً بالزبير ، ويقول إنه يشعر بعطف عليه حتى إنه قد يطالب فجأة بارساله إلى السودان . فلو حدث هذا ، أعتقد أنك لن تسمح للزبير بمغادرة القاهرة إلا لأسباب قوية جداً .... إنى مقتنع بأن مجيئه تجربة خطيرة ، ويحتمل أن لا يظفر بالنفوذ المنسوب إليه ، خصوصاً وأن جنوده المعروفين (بالبازنجر) لم يعد لهم وجود »

ومن الناحية الأخرى أرسل لى غوردون من بلدة « أبو حمد » فى ٨ فبراير ما يأتى :

« فيما يتعلق بالزبير ، أرى أنه وحده الذى يصلح لأن يكون حاكماً عاماً على السودان إذا أردنا لهذه البلاد الهدوء . وأما فيما يختص بوجودنا معاً فانه لن يعترض عليه ، وأرجو أن تنظر نظرة أسمى إلى هذا الرجل العظيم ، كما أرجو أن تراه زوجتك اللادى بارنج »

وهكذا لا يبقى شك فى أن غوردون — بعد اقترابه من الخرطوم ووقوفه

على حقيقة أحوال السودان — لم يفقد كثيراً من تفاؤله السابق فقط ، بل إن عطفه على أهالى البلاد ، جعله ينسى الغرض الرئيسى من المهمة التى ندب خصيصاً لإنجازها .

ولكننا بعد شهور قليلة ، نرى نفس الرجل الذى أصر على النص فى التعليمات المسلمة إليه على « عدم تغيير سياسة الجلاء عن السودان بأى حال من الأحوال » يكتب فى جريدته قائلا : « إنى أمقت حكومة جلالة الملكة من جراء فكرة الجلاء عن السودان ، بعد أن كانت السبب فى جميع متاعب هذه البلاد » ! !

ولعل أول ما نبهنى إلى سرعة تبدل آراء غوردون هو خطاب ستيوارت الذى أرسله من بربر فى ١٣ فبراير وجاء به الآتى :

« يتدفق غوردون عطفاً على هؤلاء الناس ، إلى حد جعله يميل إلى التوسل بكل وسيلة لتخفيف آثار جلائنا عن البلاد . ولكنى مقتنع بأنه مهما يفعل ، فلن يحول دون وقوعها فى الفوضى . ومع أنى متأسف على ما لا سبيل إلى منعه ، فانى واثق شخصياً أن خطة الجلاء هى المثلى . وهى أفضل الحلول فى النهاية لجميع الأطراف »

على أن غوردون أرسل إلى عقب وصوله إلى الخرطوم مباشرة هذه البرقية فى ١٨ فبراير :

« أشرت فى مذكرة سابقة إلى أنه حان الوقت لإجلاء البيض والجنود »
« والفلاحين ، والموظفين المدنيين ، وأرامل الجنود القتلى وأطفالهم ، وفى كلمة »
« مختصرة إجلاء العنصر المصرى عن السودان . »
« كما أشرت إلى أننا سنكون وجهاً لوجه أمام مهمة إدارة البلاد ، وإلى »
« الوقت الذى يجب أن أنسحب منها فيه .. ثم ذكرت أن انسحابى إذا لم »
« يعقبه تعيين من يخلفنى فى مركزى ، فانه يؤذن بانتشار الفوضى العامة »
« التى تكون من سوء حظ البلاد ، كما يكون انتشارها عملا بعيداً عن »
« الإنسانية رغم جلاء جميع المصريين والتخلص منهم . »

« وذكرت فوق ذلك أن السودان لن ينجو من الفوضى ، حتى إذا »
« أقدمت على وضع رجل فى مكانى لا تسند ظهره الحكومة ، ففى رأيى »
« الآن ، أن حكومة جلالة الملكة تستطيع — بدون تحمل أية مسؤولية عن »
« المال والرجال — أن تحيل مهمتى إلى أى رجل آخر يخلفنى بالشروط »
« التى سأسردها فيما بعد . »

« وإذا وضع هذا الحل موضع البحث ، وجدنا حالة شبيهة لهذه الحالة »
« فى أفغانستان التى تؤيد حكومة جلالة الملكة أميرها تأييداً أدبياً ، بل »
« وذهبت إلى أبعد من ذلك بأن رتبت له هبـــة مالية يأخذها ، وهذا »
« ما لا نحتاج إليه فى قضية السودان . »

« إنى أعلن صراحة بأنه فى حالة انتداب رجل يخلفنى ، لن أوافق على »
« منحه مالا أو رجالا ، وكل ما هنالك أنى أعد بحصوله على تأييد الحكومة »
« الأدبى ، ولا شىء غير ذلك . »

« وقد يجاب على هذا بأن الحكومة فى هذه الحالة تعين وتؤيد أدبياً »
« رجلا يحكم شعباً من العبيد . ولكنى أقول إن هذا هو الحال فى أفغانستان »
« وسوقطرة . »

« وإنى لأعتقد أن تسمية الرجل الذى يخلفنى يجب أن تصدر عن »
« حكومة جلالة الملكة مباشرة . فأما فيما يتعلق باختياره فالأوفق أن تختار »
« الحكومة الرجل الذى يسمو على الجميع ، وأعنى به الزبير ، فهو وحده »
« الذى يستطيع حكم السودان ويرضى عنه السودانيون ، ويمكن جعله »
« K.M.C.G. ومنحه بعض الهـــدايا . »

وبعد أن سرد غوردون الشروط التى يعين الزبير على أساسها استطرد يقول :

« إن نفى الزبير عشرة أعوام فى القاهـــرة ، إبان الحوادث الأخيرة »
« واختلاطه بالأوربيين ، لا بد أنهما أحدثا تأثيراً شديداً فى أخلاقه . وإن »
« تعيينه مصبوغاً بصبغة أدبية من حكومة جلالة الملكة ، يكفل عودة جميع »

« التجار والأوربيين وغيرهم إلى السودان فى وقت قصير .

« ولقد طلبت إلى ستيوارت إبداء رأيه مستقلا عن رأيى تحاشياً لإبداء »
وجهة نظر واحدة ، وليس يخاف عنك أنه من رجال الطبقة الأولى الممتازة »

وفى نفس الوقت وصلتنى البرقية التالية من ستيوارت :

« بمناسبة برقية غوردون المرسلة لك اليوم ،أعتقد أن السياسة التى يلح فى اتباعها ، تساعد على تسهيل مهمة انسحابنا إلى حد كبير . ولكنى أعتقد فيما يتعلق بالزبير باشا أن معلوماتنا القليلة عن السودان ، لاتمكننا من تكوين أى رأى الآن . ومع ذلك يحتمل أن أى رجل يتم تعيينه يكون مقبولا لفترة ما »

ولقد ظننت بادىء ذى بدء ، أن غوردون وضع اقتراحه عن الانتفاع بالزبير بغير روية كافية أثناء وجوده بالقاهرة ، فلما وجدت أنه لا زال على عقيدته بعد انصرام ثلاثة أسابيع ، توفرت له خلالها فرصة دراسة الموقف فى الخرطوم .. لاح لى أنى محق فى افتراض أنه يعبر عن رأى مدروس ، ولا يقذف — كما حدث مراراً — برأى فج هو ابن لحظته .

ولذلك عولت على تأييده إلى المدى الذى يحقق الانتفاع بالزبير انتفاعاً كاملا ، ولو أنه كان واضحاً من الناحية الأخرى أنه من المجازفة السماح بأن يقيما معاً فى الخرطوم .

ولكن لما كان ستيوارت — زميل غوردون الحذر — قد تشكك فى حكمة استخدام الزبير ، وكنت من جهتى عظيم الثقة فى حكمه على الأشياء ، فقد رغبت فى إفساح الوقت له كطلبه ، ليتمكن من تكوين رأيه .

كما أنى نقلت نص تينك البرقيتين إلى جرانفيل فى ١٩ فبراير وأضفت الملاحظات الآتية :

« بالنسبة لاختيار خلف غوردون ، لاتوجد حاجة للبت فى الأمر فوراً . »
« ولكنى أعتقد أن الزبير باشا هو الرجل المنشود دون غيره ، ولا شك أنه »
« يملك النشاط والكفاءة المطلوبين ، كما يملك نفوذاً محلياً عظيما . »
« وفيما يتعلق بتجارة الرقيق ، ناقشت غوردون فيها بالقاهرة ، فوافقنى »

« على أن وجود الزبير أو عدم وجوده ، لا يؤثر فى المسألة أى تأثير . »
« وإنى لمقتنع مما لاحظته بنفسى ، أنه على صواب تام فى اعتبار أن إقامة »
« الزبير بمصر غيرت كثيراً من أخلاقه حتى صار يدرك ما هى قوة أوربا ، »
« فأفضل لنا إذن أن نتعامل مع رجل من هذا الطراز ، على أن نتعامل مع »
« رجل كالمهدى ... »

« إنى أعارض كلية فكرة الجمع بين غوردون فى الخرطوم والزبير . »
« وفى رأيى أنه بمجرد انتهاء غوردون من إعداد وسائل انسحاب الحامية »
« وباقى العناصر المصرية ، يجب أن يغادر الخرطوم ، وبعد ذلك يبدأ سفر »
« الزبير من القاهرة . »

« وقد كان من أهم أسباب موافقتى على اجتماع الرجلين هنا فى القاهرة »
« رغبتى فى تعرف شعور الزبير نحو غريمه عند المقابلة ، وأرانى إلى الآن »
« لا أود المجازفة بوضع غوردون تحت سيطرته . »

« على أنه إذا وقع الاختيار على الزبير ، وجب وضع إيضاح كتابى »
« يحدد مدى المساعدة التى يتوقع نيلها من حكومة جلالة الملكة. ولا أوافق »
« على أن يقتصر وعدكم على « المساعدة الأدبية » ، فهو أولا لن يفهم »
« مغزى هذه العبارة . وثانياً ، أعتقد أنه لا يحفل بأية مساعدة غير مادية . »

« وصحيح أنه من حق الحكومة أن تبحث مدى الأثر الذى يحدثه »
« تعيينه فى الرأى العام البريطانى ، ولكن فيما عدا هذا ، لا أرى سبباً واحداً »
« يحول دون المناداة باسمه حاكماً عاماً على السودان بمصادقة حكومة جلالة »
« الملكة . »

« ويمكن فى حالة تعيينه ، أن يذكر له كتابة أنه ينبغى عليه أن »
« يعتمد على موارده الخاصة دون غيرها للمحافظة على مركزه . ومن الممكن »
« أن يحصل على مبلغ مناسب من الحكومة المصرية ليبدأ به عمله . كما وأن »
« اتصالاته بهذه الحكومة ، يمكن أن تكون بواسطة ممثل الحكومة البريطانية »
« فى القاهرة كاقتراح غوردون . »

« وبالنسبة لشروط غوردون ، يمكن أن تكون موضوعاً مستقلا يبحثه »
« المسؤولون هنا ، ويناقشونه فيه فيما بعد . ولو أنى أشك فى جدوى تلك »
« الشروط ، لاعتقادى أن مآلها إلى الإهمال . »

« وفى الختام أضيف إلى ما ذكرت أنى لاأعلم هل يقبل الزبير المنصب »
« المقترح أو لا يقبل . »

وفى ٢٢ فبراير أجاب لورد جرانفيل بما يأتى :

« إن حكومة جلالة الملكة على علم بأن هناك اعتراضات شديدة على تعيين خلف لغوردون ، ولعل الضرورة لم تنشأ بعد للتمشى مع المقترحات الواردة فى مذكرته المؤرخة فى ٢٣ الجارى بشأن إعداد نظام خاص لحكم السودان . وعلى أى حال لا يطيق الرأى العام مطلقاً مسألة تعيين الزبير باشا بدله »

وفى وقت وصول هذه البرقية ، تلقيت مذكرة من غوردون حررها ببلدة « أبو حمد » فى ٨ فبراير ، ورغم اختلافها بعض الشئ عن مقترحاته فى البرقية المؤرخة ١٨ فبراير ، فانها مكنتنى من تفهم الخطوط الرئيسية لخطته التى يريد انتهاجها .

فبادرت إلى إبلاغه نص برقية جرانفيل المؤرخة ٢٢ فبراير ، مضيفاً إليها ملاحظاتى الآتية :

« تبدو لى آراؤك الواردة فى برقية ١٨ فبراير ، كأنها لاتتسق مع الواردة فى خطابك المؤرخ ٨ فبراير والذى لم أستلمه إلا صباح اليوم ، ولو أنه اختلاف لا أهمية له .

غير أن وجه الصعوبة ، هو فى إيجاد رجل أو عدة رجال تسلم لهم أزمة الحكم ، ليديروا شؤون البلاد حتى جنوب وادى حلفا ، وعلى الأخص إدارة الحكم فى الخرطوم نفسها . فبالنظر إلى قيام اعتراضات ضد الزبير فى انجلترا هل يمكنك اقتراح أسماء أخرى غير اسمه ؟ »

وقد عولت على تأجيل الاتصال بجرانفيل ريثما أتلقى رد غوردون ، فجاءنى هذا الرد فى ٢٦ فبراير كما يأتى :

« وصلتني برقيتك المؤرخة ٢٣ فبراير بشأن الزبير ، فاعتبرتها حاسمة فى الموضوع لأنى لا أستطيع اقتراح رجل غيره ... إن وكلاء المهدى يمارسون نشاطهم فى كل مكان ، ولكن المهدى لا يستطيع التقدم بنفسه من ناحية الأبيض .... يجب أن تذكر أن المهدى سيأتى إلى هنا عقب جلائنا ، وبمساعدة وكلائه لن يترك مصر فى هدوء .... إن مهمتى بالتأكيد هى الجلاء ، وبذل الجهد لإقامة حكومة مسالمة . وإذا أملت فى نجاح مسألة الجلاء ، فان الشطر الآخر الخاص بالحكومة الصالحة يبدو أكثر صعوبة ويعنى مصر أكثر مما يعنيني ... إذا وجب أن تكون مصر آمنة ، تحتم تحطيم المهدى ، وهو رجل غير مرغوب فيه . ويمكن تحطيمه مع الوقت والأناة فى العمل ... أرجو أن تذكر أنه إذا استولى المهدى على الخرطوم ، زادت المهمة تعقيداً ، واضطررت إلى تنفيذها مهما تعقدت،من أجل سلامة مصر . فاذا وافقت على فكرة تحطيم المهدى ، أرسل لى مائة ألف جنيه أخرى ، ومائتى جندى هندى إلى وادى حلفا . كما أرجو إرسال ضابط إلى دنقلا ليتظاهر بأنه يبحث عن أماكن لإنزال جنود بها .... إنى أترك الآن سواكن ومصوع ، وأكرر القول بأن الجلاء ميسور ، ولكنك ستشعر بوقعه على مصر ، وستضطر إلى التورط فى مسائل أكثر خطورة للدفاع عن القطر المصرى ، بينما يمكن هدم المهدى فى الوقت الحاضر بسهولة »

* * *

لقد وصلت فيما سبق ذكره إلى نقطة التحول فى بعثة غوردون ، فيحسن بى التوقف قليلا لأتبين خلاصة الموقف كما كان يومئذ :

فى ٢٦ فبراير — وهو تاريخ وصول برقية غوردون السابقة — كان قد مضى تسعة وثلاثون يوماً على مغادرته لندن ، وواحد وثلاثون يوماً على سفره من القاهرة ، وثمانية أيام على وصوله إلى الخرطوم .

وفى غضون هذه المدة — بصرف النظر عن ذكر آرائه الكثيرة المتناقضة — اختط لنفسه لا أقل من خمس خطط تتعارض بعضها مع بعض تعارضاً كلياً .

بينما لايتسق ما بقى منها مع بعضه فى النواحى التى لها أهمية عظمى بنوع خاص .

وفى ١٨ يناير كان قد قام من لندن ، وفى جعبته تعليمات هو الذى أملاها بنفسه . وكانت رغبته منحصرة فى اقتصار مهمته على موافاة لندن بتقارير « عن أفضل الوسائل لتحقيق الانسحاب من داخلية السودان » ، كما عبر عهدئذ عن موافقته التامة على سياسة الانسحاب ، وهذه هى المرحلة الأولى والأصلية من آرائه ..

على أنه سارع قبل وصوله إلى مصر — فى ٢٤ يناير — إلى تغيير آرائه . فلم يعد يقبل أن يكون مجرد مراسل يرسل التقارير ، وإنما أراد أن يطلق عليه اسم حاكم عام السودان ، وأن تكون له سلطات تنفيذية كاملة .

ثم أضاف إلى مقترحاته الأصلية ، اقتراحه الخاص « بتسليم البلاد إلى ذريات السلاطين السابقين الذين حكموها إبان غزوة محمد على » ، وهذه هى المرحلة الثانية لآرائه .

وفى ٨ فبراير — أى بعد خمسة عشر يوماً تماماً — أرسل مذكرة من «أبوحمد» حبذ فيها الجلاء فقط ، وليس ترك السودان كله ، على أن تحتفظ الحكومة المصرية بسلطة اسمية ، وبحق تعيين الحاكم العام والمديرين ، وعلى أن تكون بمثابة هيئة استئنافية عليا — وهذه هى المرحلة الثالثة .

وفى ١٨ فبراير — أى بعد عشرة أيام أخرى — عاد إلى ما أورده بمذكرة ٨ فبراير ، مع تعديل خطير فيه . فلم تعد الحكومة المصرية هى التى تدير السودان ، ولكنها الحكومة البريطانية التى لاتكتفى بذلك ، بل هى التى تعين الحاكم العام مزوداً بهيئة بريطانية تعاونه إلى جانب منحه لقباً من ألقاب الشرف . وقد أضاف إلى ما ذكر ، حث الحكومة البريطانية على اختيار رجل واحد هو الزبير ، وهذه هى المرحلة الرابعة .

وفى ٢٦ فبراير — أى بعد ثمانية أيام أيضاً — لم يكد يعلم بعدم استعداد الحكومة البريطانية لتعيين الزبير ، حتى اقترح تحطيم المهدى مع ضرورة

إرسال مائتى جندى هندى إلى وادى حلفا للمعاونة فى تحقيق هذا الغرض — وهذه هى المرحلة الخامسة ..

وإذن ففى غضون تسعة وثلاثين يوماً دفعه تيار هذه المراحل من فكرة وضع تقارير عن شؤون السودان إلى تحبيذ سياسة تحطيم المهدى .. ومن أقواله فى هذا الصدد أن تحطيمه أمر ميسور ! !

ولا يمكن أن نتصور بأنه افترض إمكان القضاء على المهدى بقوة تضعها حكومة مصر تحت إمرته ، وإنما افترض أن الواجب هو استخدام جنود إنجليز ، أو إنجليز وهنود . ولذلك خطا بعد ثلاثة أيام خطوة إلى الأمام ، فاقترح فى ٢٩ فبراير إرسال قوة إنجليزية هندية لفتح طريق سواكن — بربر ، وقال حرفياً : « إن هذا الإجراء يقضى مباشرة على الثورة » .

وفى نفس الوقت تقريباً — أى فى ٢٧ فبراير — وجه نداء ذكر فيه أنه دعا الناس إلى الإقلاع عن الثورة ، وبما أن بعضهم لم يمتثل لنصيحته ، فهو مضطر إلى اتخاذ إجراءات صارمة ، من بينها استقدام قوات بريطانية هى فى طريقها إلى الخرطوم .

ويقول مستر اجمنت هيك : « إن إشارة غوردون إلى أن قوة بريطانية فى طريقها إلى الخرطوم ، ربما رجعت إلى سبق سماعه عن تقدم قوات بريطانية على طول طريق سواكن — بربر »

ولكن لا يعتبر هذا التفسير كافياً ، لأنه لم يكن أيسر لغوردون — فى ذلك الوقت الذى كانت المواصلات البرقية متصلة فيه بين القاهرة والخرطوم — من أن يسألنى عن صحة الإشاعة مع افتراض وجودها ، حيث أجيبه فى الحال بالنفى .

ومن الواضح أنه أشار فى ندائه إلى مسألة القوة البريطانية ، وهو يدرك أنها بغير أساس ، فأغلب الظن أنه رغب فقط فى إحداث تأثير أدبى فى الجمهور .

ولن أحاول من جهتى مناقشة جواز صدور ذلك البيان من الناحية

الأدبية ، أو عدم وجود ما يبرر صدوره ، مراعياً الظروف التي كان غوردون متورطاً فيها . وغني عن الذكر أن قواداً كثيرين وجدوا قبله أنهم مضطرون لأن يلوذوا بمثل هذه التعبيرات المختلقة .

ولكن من وجهة النظر السياسية ، يبدو أنه ارتكب خطأ . لأنه لا ريب فى أن الناس سيكتشفون عاجلا عدم وجود قوة فى طريقها إلى الخرطوم ، وتكون النتيجة فقدان الثقة فى أقواله ، حتى لقد حدث عند تقدم لورد ولسلى بقواته أن أنباء تقدمه لم تصدق مطلقاً .

وفى ذلك الوقت كانت الحكومة متمسكة بأن فى مقدمة أهدافها تحاشى التدخل . وقد ذكر جلادستون فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ بمجلس العموم ما يأتى : « لما غادر غوردون بريطانيا ووصل إلى القاهرة ، أعلن — ولست أرتاب فى هذا مطلقاً — أن خطته تشمل عدم استخدام أية قوة بريطانية لمعاونة بعثته » ، ولا شك أن هذا التصريح صحيح كل الصحة .

ورسالة لورد نورثبروك المؤرخة فى ٢٩ فبراير تضمنت وصفاً مفصلا لصعوبات الساعة ، ولذلك أورد نصها كاملا :

« قال نورثبروك : « ياالشذوذ غوردون ، ويا لسرعة تقلبه فى آرائه »
« التى أسردها بعد : »
« ١) يجب ترحيل الزبير إلى قبرص قبل وصول غوردون إلى القاهرة . »
« ٢) يجب أن يحكم الزبير الخرطوم . »
« ٣) المهدى رجل عرف بالشفقة والطيبة ، وعلى غوردون أن يزوره »
« مطمئناً ، ويسوى معه الأمور . »
« ٤) يجب تنصيب المهدى أميراً على كردفان . »
« ٥) يجب تحطيم المهدى . »
« ٦) يجب فتح طريق سواكن — بربر ، ووضع قبيلة الهدندوه حوله »
« بواسطة القبائل الأخرى . »
« ٧) يجب ترك سواكن فى حالها ... »

« ولكن لماذا يحملنا على إضفاء ثقتنا على الزبير ، مع أن من سبقوه »
« كانوا ضد هذا الرأى ؟ ثم كيف يا ترى يعادى الزبير المهدى ، مع أن »
« المتواتر أن له يداً فى ثورة السودان ؟ .. وفوق ذلك لماذا يحمى الزبير »
« مصر ؟ مع أنه يعرف ضعفها ، ويضمر لها أشد الحقد ؟ وأخيراً لماذا »
« يفترض غوردون أن الزبير يحبنا (نحن الإنجليز) ولا يضمر لنا البغضاء ؟ »

« لابد أن لديك ولدى غوردون أسباباً قوية تؤيد هذه المزاعم ، ولكننا »
« نجهلها ، وحسناً تفعل لو أحطتنا علماً بها . »

« وبعد ، فلا يرجع موقفنا السلبى ضد تعيين الزبير ، إلى أنه إجراء »
« لا يستسيغه أى إنسان ملم بتاريخ السودان ، أو مهتم بمسألة القضاء على »
« تجارة الرقيق ، وإنما يرجع إلى أن مجرد النظر إلى مصالح مصر الحقيقية »
« واحتمالات الموقف ترجح أسباب الرفض على غيرها من الأسباب رجحاناً »
« كبيراً ... »

« وإذا كانت الحركة الدينية خطيرة إلى الحد الذى يحتم تحطيم المهدى »
« من أجل سلامة مصر ، فما هو الإجراء الذى يجب اتخاذه ؟.. أما من »
« جهتى فإنى أرى إجراءً واحداً ، هو إطلاق مسلمين على مسلمين .. وذلك »
« بأن نحاول حمل تركيا على القيام بهذه المهمة .. أجل . الأتراك ضد العرب ، »
« ولكن ما أخطرها من مهمة ! ! »

* * *

قبل أن تطول إقامة غوردون فى الخرطوم ، كانت روحه العسكرية فى حالة طيبة . ولكنه كجندى لم يستطع أن يطيق فكرة التنحى عن وقفته أمام المهدى ، بينما كرجل أوربى متمدين ، كان يهيج جزعاً من فكرة ارتداد بلد بذرت فيه بعض بذور المدنية ، إلى البربرية والفوضى .

وفى ١١ أبريل سنة ١٨٨٤ أبرق إلى ما يأتى :

« بعد زيارتى للمدارس والمتاجر وغيرها ، يؤسفنى أن أتصورها تنتهى إلى الدمار بواسطة حفنة مستضعفة من الدراويش المنتنين » .. وإذن فقد رغب فى

تحطيم المهدى لهذا السبب ، وربما كان من الأمور الطبيعية أن يقدم على تنفيذ رغبته .

ولكن بتنفيذه هذه الخطة — التى تشمل بالضرورة تدخل بريطانيا تدخلا مسلحاً فى السودان — يكون قد خرج على روح التعليمات التى لديه ، فهو مرسل ليعمل على الجلاء ، إلى جانب تعليمات إضافية تنص فى روحها لا حرفيتها ، على أن يترك وراءه — إذا أمكن — حكومة صالحة لا تهدد مصر .

فمن العسير إذن أن نفهم كيف كان يستطيع التوفيق بين هذه التعليمات وبين اقتراحه إثارة حرب ضد المهدى بواسطة جنود بريطانيين ! !

وهكذا لم أدرك مرمى برقيته المرسلة من الخرطوم فى ١٨ فبراير مقترحاً فيها الانتفاع بخدمات الزبير ، إلا فى ٢٣ منه عندما وصلتنى مذكرته التى حررها فى « أبو حمد » بتاريخ ٨ فبراير .

ويومذاك فقط نشطت إلى محاولة تعرف حقيقة ما يريد ، فطرحت جانباً مقترحاته الثانوية المتعارضة مع بعضها ، ولم أحفل كثيراً باقتراحه الخاص بتحطيم المهدى ، لأنه واضح أنه اقتراح لا ينفذ عملياً إلا باستخدام جنود بريطانيين ، فى حين أن الحكومة غير موافقة على استخدامهم .

ومع ذلك بدا لى أن شيئاً من المعقولية ، يرسب فى قاع هذه المتناقضات . فقد أراد بشروطه — التى فى مذكرته المؤرخة ٨ فبراير — الموافقة على الجلاء الجزئى لا ترك السودان كله . ولما كانت السياسة التى اقترحها فى القاهرة عن إقامة سلاطين محليين متعذرة التنفيذ — لعدم وجود من يصلحون لها ، لا لسبب خطأ الفكرة — فقد أراد تحقيقها بطريقة أخرى تغاير ما اقترحه أصلا .

هذه الفكرة هى إقامة رجل واحد هو الزبير باشا حاكماً إقطاعياً ، يحكم أكثر أجزاء السودان باعتباره تابعاً للحكومة المصرية . فابتعد بذلك ابتعاداً شاسعاً عن سياسة إرسال التقارير المقررة سابقاً فى لندن ، وإن كان لم يبتعد بشكل خطير عن السياسة الواردة فى التعليمات المسلمة إليه فى القاهرة ، بل كان بمثابة تعديل طفيف عليها .

وقد كتب لى لورد نورث بروك بعد عامين تقريباً ما يأتى :

« فى رأيى أن أسباب الفشل ترجع إلى أنه بمجرد وصول غوردون جرى وراء برق خلب لحكومة مستقرة تمنى إنشاءها ، بدلا من أن ينفذ رغبتنا فى الجلاء عن الخرطوم ، مع أن هذه الحكومة يتعذر إنشاؤها بغير إطالة مدة الاحتلال ، أو جعله احتلالا دائماً »

وربما كان هذا الرأى صحيحاً ، ولكن الذى لاح لى عهدئذ أن إنشاء دولة صغرى فى السودان علاقتها بمصر كعلاقة أفغانستان بالهند البريطانية ، يكون عملا سياسياً رشيداً ، بل عملا يستحق محاولة تنفيذه على كل حال ، سيما وأنى استنتجت مما كان يردده غوردون أن صعوبات هذه الخطة ليست مما يتعذر تذليله .

ويبدو غالباً أن هذا الرأى هو الذى جعلنى أرسل إلى جرانفيل فى ٢٨ فبراير مضمون برقية غوردون المؤرخة ٢٦ منه ، وأضيف عليها الملاحظات الآتية :

« أقدم لسعادتك الآن آرائى عن النقط الرئيسية المزمع إصدارها ، وذلك بعد أن بحثت اقتراحات غوردون المختلفة .. ومن الواضح أن هناك تضارباً كثيراً فيها ، ولا يوجد ما يدعو إلى الاهتمام بتفصيلاتها . ولكنى أوجه عناية الحكومة إلى أنى أؤيد للمرة الثانية المبدأ الذى عرضه غوردون .

فهناك سبيلان يمكن تقرير أحدهما : الأول — الجلاء الكلى عن السودان مع عدم إنشاء حكومة قبل الرحيل ، والآخر — بذل كل جهد تسمح الظروف المالية به ، لإقامة حكومة مستقرة تخلف الإدارة المصرية السابقة .

وواضح أن غوردون فى جانب الطريقة الثانية ، وإنى متفق معه فيها . كما وأنه من الحق أن المحاولة قد لا تكلل بالنجاح ، ولكنى أؤيد بشدة تجربتها . لأنه إذا سمحنا للفوضى بأن تسود البلاد من جنوبى وادى حلفا ، فإنها تصبح مشكلة خطيرة جداً من كافة وجهات النظر السياسية والعسكرية والمـــالية .

ولا شك أن الفوضى ستحدث لا محالة ، نتيجة لرحيل غوردون ، ما لم تتخذ بعض الإجراءات سلفاً لمنع حدوثها .

أما بالنسبة لرغبة الحكومة فى أنى لا أنساق وراء مشروع غوردون المدون فى مذكرته المؤرخة ٢٣ الجارى ، فيبدو لى أنه لم يقصد وضع مشروع ، وإنما قصد وضع تخطيط مبدئى للخطوط العامة للسياسة الواجبة الاتباع . يضاف إلى ذلك أنه أشار إلى إيجاد حكام للخرطوم ودنقلة وغيرهما ، مع أنه لا توجد عائلات قديمة يمكن إعادتها للحكم .

ولا خفاء فى أن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع تقديم مساعدة أدبية أو مادية لمن يخلفه فى حكم السودان ، ولكن تعيينه اسمياً بأمر حكومتنا أو عدم تعيينه مسألة قليلة الأهمية من الناحية العملية .

ومهما قيل فى هذا ، فإن الحكومة ستكون مسؤولة بالتأكيد عن جميع التنظيمات التى توضع الآن للسودان ، ولا أظن أن فى الإمكان زحزحة هذه المسؤولية .

ومع ذلك إذا لم ترد الحكومة تحمل أية مسؤولية ، وجب منح غوردون والحكومة الخديوية مطلق الحرية لعمل أصلح ما يريان عمله .

ولا شبهة عندى فى أنسب ما يجب عمله ، وهو الموافقة على أن يخلف الزبير غوردون ، مع إعطائه قدراً من المال ليبدأ به مهمته ، إلى جانب هبة سنوية مقدارها خمسون ألف جنيه يستمر دفعها لمدة خمسة أعوام ، وذلك لمعرفة مدى إمكان الاعتماد على حسن سلوكه .

ومن المؤكد أن هذه الهبة ستمكنه من الاحتفاظ بجيش متوسط الحجم ، بينما يكون التدبير بأكمله اقتصادياً بالنسبة للحكومة المصرية .

فالواقع أن الصعوبة الرئيسية هى فى اختيار خليفة غوردون ، لأنه لا فائدة من إرسال شخص ليس له نفوذ محلى . وإذا كانت هناك اعتراضات على اختيار الزبير ، فهى مبالغ فيها . وأعتقد أن غوردون على حق حين يقول إن

الزبير هو الرجل المنشود الذى لا يضارعه رجل آخر ، ولهذا أرانى غير قادر على تزكية غيره ، فى حين يؤيده نوبار تأييداً قوياً . »

فأجابنى جرانفيل فى أول مارس بما يأتى :

« تلقيت برقيتك المؤرخة ٢٨ الجارى بشأن آراء غوردون عن تنصيب الزبير على الخرطوم ، فأبلغك أن الحكومة تطلب مزيداً من الإيضاحات عن الضرورة الموجبة للتعجيل بتعيين خلف لغوردون الذى ستطول إقامته فى الخرطوم بعض الوقت .

فاذا رأيت أن الضرورة تقضى بذلك ، فستضع الحكومة رأيك موضع الاعتبار عن الشخص اللائق للمنصب . وهى ترى فى نفس الوقت ، أنه من المفيد فى حالة التعيين الحصول على موافقة السلطان على ذلك »

وقد بادرت بإرسال صورة هذه البرقية إلى غوردون . وفى نفس الوقت (٢٩ فبراير) كتب لى جرانفيل كتاباً خاصاً يوضح فيه وجهة نظر الحكومة فقـــال :

« أرجو أن لاترتاب فى ثقتنا التامة فيك . ولكن لما كانت طبيعة الظروف تضطرك أحياناً لتغيير فكرة سبق لك إبداؤها فى ظروف مغايرة ، فاننا نرغب غالباً فى الاستئناس برأيك قبل أن نصدر قراراً نهائياً . ومع أن إجابتنا إجابة قاطعة عن الزبير فى الحال ، كانت تعارض بشدة ، فقد كان محتملا كثيراً أن نرضخ لرأيك ورأى غوردون ونوبار . فان كنت مصراً عليه إلى الآن ، فانى أعتقد أنه سيكون موضع عنايتنا وتقديرنا .

لقد فزعت الوزارة لما لاح أنه تغيير تام لجبهة سياسة الانسحاب من السودان ، وإنى لأفهم أنك لن تقترح فى ردك إقامة حكومة مصرية تدير البلاد بجنود مصريين مشتتين فى الصحارى ، وإنما تقترح تعيين فرد واحد يتناول مرتباً كبيراً يستعين به فى القيام بواجبه كأحسن ما يستطيع ، وبطريقة تكون ودية لمصر .

وحتى هذا الرأى يكون محل مراجعة وبحث . فبالنسبة للرجل المختار ،

لاشك أن الزبير هو الرجل القوى الذى يستطيع مناجزة المهدى . ولكن هل تضمن أن المعونة الرسمية التى تحدد له تكون رشوة كافية تحول دون رجوعه إلى مزاولة عملياته السابقة المربحة ، أو حتى إلى عدم انحيازه للمهدى ؟ »

وكان جلياً أنى لاأستطيع إعطاء الضمان الذى طلبه جرانفيل . وكما ذكرت سابقاً كانت خطة الحكومة سلبية ، وشديدة الإحراج بالنسبة للشؤون المصرية ، كما كانت اعتراضاتها مستمرة متتابعة . ولكن بما أنه لم توجد خطة أخرى تقوم مقام ما صار الاعتراض عليه ، أصبحت الحكومة مطية خاضعة للظروف والمناسبات .

وتأييداً لهذا الذى أذكره ، كتب لى جرانفيل فى ١٨ أبريل ما يأتى :

« فى خــلال العامين الأخيرين ، لم نكن نجد غير أسوأ ما نستبدل به الخطط المقترحة . وكان المعترضون على أى شئ نقرره ، واثقين من الظفر بأكثر ما يطالبون به »

و فى الفترة ما بين استلامى برقية غوردون المؤرخة ٢٦ فبراير وإجابة جرانفيل فى أول مارس ، أغرقنى غوردون فى سيل من برقياته ، وتعذر على معرفة أيها يريد تنفيذه حقيقة .

وفوق ذلك استنتجت من اللغة التى صيغت بها أنه كان يضع اقتراحاته بغير روية كافية ، مع أنها عن مسائل تتعلق بالسياسة العامة . ولذلك أبرقت إليه فى ٢ مارس ما يأتى :

« إنى أرغب فى مساعدتك وتأييدك فى كافة النواحى ، لولا الصعوبة التى أجدها فى إدراك حقيقة ما تريد . فخير ما تصنعه هو إعادة النظر فى مقترحاتك بعناية ، ثم إبلاغى ما تريده بالضبط فى برقية واحدة ، حتى أتمكن — إذا دعت الضرورة — من الحصول على تعليمات الحكومة »

وفى نفس اليوم (٢ مارس) أرسلت البرقية الخصوصية الآتية إلى ستيوارت :

« بمناسبة برقيتى المطولة إلى غوردون ، أرجو إقناعه بأن غرضى مساعدته بأقصى ما أستطيع . ولكن مما يضاعف متاعبى ، استمرار إرسال برقيات

متناقضة مع بعضها تقريباً . وواضح أنها مكتوبة بدافع من مهماز الساعة عن مسائل دقيقة تتعلق بالسياسة » .

وأجابنى ستيوارت فى ٤ مارس بالبرقية الآتية :

« أشاركك شعورك نحو برقيات غوردون الكثيرة المتضاربة ، فمن شأنه إرسال أية برقية بمجرد ما تطرق الفكرة رأسه ، ولا فائدة من محاولة منعه من إرسالها .

فلو كنت محلك لتريثت بضعة أيام فى كل مرة ، قبل اتخاذ أى إجراء ، إلا إذا كان الشئ المقترح واضحاً وضوحاً لا يتطرق إليه الشك »

وقبل إرسال برقيتى السابقة إلى ستيوارت ، كنت أرسلت البرقية الخاصة الآتية إلى جرانفيل فى ٢٩ فبراير :

« وصلتنى من غوردون « حزمة » جديدة من برقياته ، وأرى مقترحاته فيها »
« محيرة متناقضة . ولا أقصد أنى فقدت ثقتى فيه ، وإنما أقصد أنه يصعب »
« غالباً إدراك ما يعنيه أثناء بحث المقترحات ، ويصعب أكثر من ذلك »
« الحكم على ما هو جدير منها بالعناية ، وما هو هراء قل مقداره أو أكثر . »
« والحق أنه لا فائدة من موافاتك بكل ما يرسله لتزودنى بتعليماتك »
« عنه ، لأن الصعوبة فى إدراكه ستكون بالنسبة إليك أكثر منها بالنسبة »
« إلى . »

« وأرى على العموم أن الأوفق إعطائى سلطة تامة لأؤدى خير ما فى »
« وسعى ، فأنا أعرف سياسة الحكومة ، ويمكنك الاعتماد على أنى لن أقترف »
« ما يخالفها . ولكنى لاأستطيع هذا إلا إذا حزت ثقتها التامة .. وعلى كل »
« حال أرجو أن أتلقى رداً عن مسألة الزبير التى تتطلب سرعة التقرير »

فأجابنى جرانفيل فى ٢ مارس بالآتى :

« لم يدهشنى خطابك الخاص . وها أنا أبلغك أننا نثق بك كل الثقة ، »
« ونمنحك السلطة التامة التى تطلبها ، على أن توافينا فيما بعد بالأسباب التى »
« تستند إليها حين يتسع وقتك لذلك . »

« وقد وصلتني عدة برقيات من غوردون ، رداً على رسالتي المؤرخة »
« ٢ مارس . ولا أجد ضرورة لذكرها تفصيلا ، اكتفاء بالقول أنها أشارت »
« إلى أنه سيجلو عن السودان بما فيه الخرطوم ، وأن النتيجة المحتومة هي »
« الفوضى التي علق عليها بقوله : « لن أتعب نفسي .. » ، كما أشارت إلى »
« استحالة جلاء الموظفين المصريين في الحال . »

وأصر غوردون بشدة على إرسال الزبير إلى الخرطوم فوراً قائلا :

« إن اشتراك الزبير معي ضرورة لازمة للنجاح . فأرجوك وأرجو لورد »
« جرانفيل أن تتأكدا بأن عقيدتي الثابتة هي عدم وجود خوف من »
« اختلافنا ، لأن الزبير سيدرك أن حصوله على المعونة المالية يتوقف على »
« سلامتي . »

« ولكي نتمكن من عمل شئ مثمر يجب أن نكون معاً بغير إبطاء . »
« فأتوسل إليك أن تطرح جانباً خوفك من إضراره بي لارتباط مصلحته »
« بمصلحتي ، وثق أني على حق ، فلعلك لاتتريث بعد ذلك . »

« ليست هناك خطورة حتى الآن ، ولكن المسائل قد تصبح كذلك »
« إذا تأخر إرسال الزبير . وبما أن ضعفي هنا ناشئ من أني أجنبي »
« ومسيحي ورجل مسالم ، فلن يقضي على هذا الضعف غير إرساله . »
« وفي النهاية ، أود أن تسأل ستيوارت بلا تردد عن أي موضوع »
« تريده ، لتقف على رأيه مستقلا عن رأيي ، فهذا الاستفهام يسرني . »

وألح غوردون أيضاً في ضرورة فتح الطريق من بربر إلى سواكن . وأبدى رغبته في إرسال مائتي جندي بريطاني إلى وادي حلفا مستعملا الكلمات الآتية :
« ليس العدد هو المقصود ، ولكنها الهيبة هي التي أحتاج إليها . فأنا واثق أن الثورة تتحطم إذا أعلنت أن وراء ظهري جيشاً من البريطانيين » .

وفي نفس الوقت وصلتني البرقية الآتية المؤرخة ٤ مارس من ستيوارت :

« إن رغبة غوردون الرئيسية هي استقدام الزبير سريعاً ، وحجته في ذلك

أنه وحده الذى يملك هيبة كافية لحكم السودان عقب الجلاء بعض الوقت على الأقل .

وبما أنه باشا وسط طائفة من « الشاجية » غير القانونيين Shaggieh فإنه سيتمكن من الوصول إلى مصادر المعلومات الصحيحة ، وأوكار العمل المغلقة فى وجوهنا الآن ، وسيكون خصما للمهدى .. وأرانى متفقاً مع غوردون فى هذا كله .

إنه يبدو لى أننا لن نستطيع مغادرة البلاد بغير إقامة حكومة مستقرة من نوع ما ، تستمر فى الحكم بعض الوقت على أى حال . وأرى أن الزبير دون غيره يستطيع تحقيق هذا .

وبما أنه يجب سحب حاميات سنار وغيرها ، فان الزبير سيستطيع فى هذه الحالة أيضاً تقديم مساعدة كبيرة لنا .

وأما الإجراءات الثانوية التى اقترحها غوردون للمساعدة فى عملية الجلاء ، فهى كالآتى :

« عند تطهير طريق بربر — سواكن ، ترسل قوة صغيرة من خيالة الهنود أو البريطانيين إلى بربر ، كما ترسل قوة من الخيالة البريطانيين إلى وادى حلفا ، لأن هذه الإجراءات التى توحى بوجود قوات تحت أمرنا ، تساعد كثيراً فى مفاوضاتنا مع الثوار ، وتعجل تنفيذ الجلاء .

أؤكد لك أنه لا يوجد أكثر من غوردون ومنى رغبة فى الخروج من هذه البلاد ، ولا أكثر منا استحساناً لسياسة الحكومة عن الجلاء . ولكن ما لم يرسل الزبير ، لا أرى غير احتمال ضئيل لنجاح هذه السياسة ، وكل يوم يمر علينا يزيدنا ثباتاً فى هذا القطر ، ويخلق لنا مسؤوليات للناس يصعب علينا عدم الاهتمام بها . »

* * *

حتى هذا الوقت كنت أضغط على الحكومة لتوافق على الزبير خلفاً لغوردون فى الخرطوم ، واقتصر اعتراضى على فكرة إرساله « فى الحال » .

وكانت حجتى فى هذا مزدوجة : الأولى خوفى على حياة غوردون من حقد الزبير الدفين ، والثانية ثقتى فى حكم ستيوارت على الأشياء أكثر من ثقتى فى حكم رئيسه غوردون عليها .

فالى يوم ٤ مارس ظل ستيوارت متردداً فى استصواب تعيين الزبير ، ولكن برقيته السابقة جعلتنى أعيد النظر فى توصياتى التى قدمتها إلى ذلك الوقت .

فقد كان واضحاً أن الحالة تزداد حرجاً فى الخرطوم ، والقبائل بينها وبين بربر تتردد فى الانضمام إلى هنا أو هناك ، بينما تدفعها الظروف دفعاً إلى ذراعى المهدى .

كما كان جلياً أنه إذا كان لا بد من عمل شئ لإنشاء جبهة معارضة للمهدى ، وجب عدم إضاعة الوقت .

وكان غوردون يلح بشدة فى إرسال الزبير فوراً ، ويقول بالنسبة لسلامته الشخصية أن مصلحة الزبير تحول دون إضراره به . ولم يلبث ستيوارت أن انضم إلى رأيه ، فصار يؤيد تعيين الزبير فوراً .

وفى ٤ مارس أبلغت جرانفيل برقيتى غوردون المؤرختين فى ٢ و ٣ مارس ، وبرقية ستيوارت فى ٤ منه ، وأضفت إليها ما يأتى :

« يتلخص ما يطلبه غوردون فى أنه يلح فى إرسال الزبير بغير تأخير . وقد أعدت النظر فى المسألة كلها . وأرانى لا أزال على رأيى فى أن توافقوا على أن يخلف غوردون ، وأعتقد أننا لا نجنى شيئاً من وراء تأجيل البت فى هذه النقطة ، بل أقرر على العكس أن التأخير يضرنا ، وأنه يجب إرسال الزبير فوراً .

غير أنى أفضل الاجتماع بالزبير مرة أخرى قبل إبداء رأيى النهائى عن هذه النقطة ، ولا فائدة من هذا الاجتماع بالطبيعة ما لم تقرر الحكومة بادئ ذى بدء ذهابه أو عدم ذهابه إلى السودان ، بصرف النظر عن الوقت الذى يبدأ فيه سفره . ولذلك أنتظر منك رداً على النقطة الأخرى قبل مباشرتى أى عمل »

وكنت أقصد حين أرسلت هذه البرقيات ، أن أرى الزبير لتكوين رأى نهائى عن صواب إرساله أو عدم صوابه بعد الإنصات إلى كلامه وملاحظة انفعالاته .

وكنت سأقول له أنه إذا تمت عملية الجلاء بنجاح ، وأخص من ذلك إذا عاد غوردون وستيوارت إلى القاهرة بسلام ، فانه يعين حاكماً عاماً على السودان كله ، ويأخذ مائة ألف جنيه إعانة سنوية من الحكومة المصرية طالما كان سلوكه مرضيا .

وعلى العكس إذا أصابهما ضرر ، أو على العموم إذا اتبع فيما بعد سياسة عدائية ضد مصر ، فانه يثير ثائرة كل من الحكومتين البريطانية والمصرية ، وحينئذ يكون مصيره الإعدام إذا وقع فى قبضة إحداهما .

ومع ذلك لم تكن هناك فائدة من الدخول فى أية مفاوضات من هذا النوع ، حتى تمنحنى الحكومة البريطانية حرية مطلقة لأتصرف فى الأمر طبقاً لأفضل ما أراه .

وتجب ملاحظة أن غوردون وستيوارت ألحا فى برقيتى ٣ و ٤ مارس فى استصواب فتح طريق بربر — سواكن ، بينما اقترح ستيوارت إرسال قوة من الخيالة البريطانية أو الهندية من سواكن إلى بربر .

وفى ذلك الوقت كان الجنرال جراهام مرابطاً فى سواكن ، وعلى أهبة التقدم نحو عثمان دجنة . وكان هناك أمل فى أن حسين باشا خليفة الذى كان وقتئذ فى بربر ، قد يستطيع — فى حالة انهزام عثمان دجنة — فتح الطريق إلى سواكن بدون مساعدة قوة بريطانية .

يضاف إلى ذلك أنه ما دام هناك أمل فى إرسال الزبير إلى الخرطوم ، وبالتالى حل المسألة السودانية بالطرق الدبلوماسية ، فانى لم أكن مستعداً لتحمل تبعة الموافقة على إرسال قوة بريطانية إلى داخلية السودان . ولذلك أبرقت إلى جرانفيل ٤ فى مارس ما يأتى : « لا أستطيع الموافقة على اقتراح ستيوارت فى برقيته بشأن إرسال خيالة بريطانيين أو هنود من سواكن إلى بربر »

وفى ٥ مارس أبرق لى جرانفيل ما يأتى :

« وصلتنى برقيتك عن اقتراح تعيين الزبير باشا خلفاً لغـوردون فى »
« الخرطوم ، فأبلغك أن الحكومة لا تجد فى الوقت الحاضر سبباً يحملها على »
« تغيير ما تشعر به نحو الزبير ، وهو شعور كونته أسباب مختلفة إلى جانب »
« الأسباب التى سردها غوردون وستيوارت فى مذكرتهما المحررة فى ٢٣ يناير »
« على ظهر السفينة تانجـور . فما لم تتيسر إزالة هذا الشعور ، لا تستطيع »
« الحكومة تحمل مسؤولية إرساله إلى الخرطوم ... »

« إنه يسر الحكومة أن تفهم كيف رتبت اقتراحك بحيث جعلته يجمع »
« بين تعيين الزبير وبين منع أو عدم تشجيع تجارة الرق وصيد الرقيق ، »
« ثم بينه وبين سياسة الجلاء التام ، بل وبين توخى سلامة مصر . »

« وإنها لتود أيضاً معرفة مدى التقدم فى مسألة إنقاذ الحاميات ، ومقدار »
« المدة التى تمضى حسب تقديرك قبل انسحابها كلها أو الجزء الأكبر منها . »

« وبما أنها تحتاج بيانات مفصلة عن كل حامية على حدة ، فأرجو أن »
« يكون تقريرك وافياً ، ويمكنك أن ترسله بالبريد . »

« وقد خلت برقيتك — التى سيجاب عليها — من الإشارة إلى الاقتراح »
« الخاص باستشارة الزعماء المحليين عن الحكومة المستقبلة للبلاد ، وتود »
« الحكومة معرفة هل أهمل الاقتراح من عدمه . »

الشعور باليأس

وإنى لأذكر شعور اليأس الذى تلقيت به هذه البرقية ، فقد تجلى أن الحكومة لم تدرك طبيعة الحالة فى الخرطوم على حقيقتها ، وصار مطلوباً منى أن أوفق بين اقتراح تعيين الزبير وبين منع أو عدم تشجيع تجارة الرق وصيد الرقيق ، ثم بعد ذلك بينه وبين سياسة الجلاء التام وضمان سلامة مصر .

وكان مطلوباً منى أيضاً إبداء معلوماتى عن مدى التقدم فى مسألة إطلاق سراح الحاميات والمدة التى تمضى قبل سحبها كلها أو أغلبها .

فقبل كل شئ ، كانت الحكومة تدرك بغير بد أننا لم نحرز أى تقدم فى مسألة استخلاص الحاميات ، وأنه فى حالة محاولة سحب الحاميات البعيدة فى سنار ومديرية خط الاستواء ، يستحيل تقدير الوقت الذى يمضى قبل تمام سحبها .

وقد كان من بين مقاصدنا فى تعيين الزبير ، أن يتولى تسهيل عملية إنقاذ الحاميات بواسطة منع القبائل المترددة فى موقفها من الانحياز للمهدى .

ولكن لعل أهم ما بعث على الأسى فى البرقية ، أن الحكومة — فى ذلك الوقت الذى كانت كل لحظة من لحظاته عظيمة القيمة — راحت تطالبنى بتقرير تفصيلى يرسل لها بالبريد عن كل حامية على حدة ! ! مع أننى زودتها قبل ثلاثة أشهر بتلك التفصيلات فى برقية تملأ خمس صفحات من صفحات الكتاب الأزرق .

على أنه رغم كثرة ما أرسل إلى لندن ، تبين أن الحكومة ظنت أن غوردون وستيوارت ليسا أمام خطر عاجل ، وأن الوقت مناسب لبحث خطوط سير العمل بالسودان مستقبلا ، فى سعة من الوقت .

فبعد أن وزنت كل شئ بعناية ، انتهيت إلى أن خير ما يجب عمله ، هو معاودة السعى للانتفاع بخدمات الزبير .

ولاح لى أن الطريقة المثلى لحمل الحكومة على الإذعان ، هى تكليف غوردون بارسال جواب تكتب أسبابه بعناية رداً على اعتراضات جرانفيل فى برقيته المؤرخة ٥ مارس . ولذلك أرسلت إليه فحوى هذه البرقية وأضفت إليها ما يأتى :

« بمناسبة آراء الحكومة ، أصبح من واجبك وواجبى إعادة النظر فى النقطتين الآتيتين بدقة :

١ — هل يمكن اختيار رجل آخر غير الزبير ؟

٢ – إذا لم يكن ممكناً ، فهل الحجج التى فى جانب تعيينه كافية لتخفيف ثقل عيوبه ؟

وأرجو أن تعلم بأنى لا أؤيد هذا الاتجاه ، وإنما أستنير برأيك فقط .

وعلاوة على ما ذكر ، هلا أعدت النظر فى مسألة جمع الزعماء فى الخرطوم للاتفاق معهم على مستقبل البلاد ؟

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، أبلغك أن النقاط التى يعاد النظر فيها هى ما يأتى :

أولا – كيف يتفق اقتراحك عن تعيين الزبير وإعانته مالياً ، مع سياسة الجلاء ؟

ثانياً – كيف يتفق ذلك التعيين مع فكرة منع أو عدم تشجيع اصطياد الرقيق وتجارته ؟

ثالثا – كيف يتفق ذلك أيضاً ، مع توخى سلامة مصر ؟

وعند بحث هذه النقطة الثالثة يحسن أن تقدر إلى أى مدى يمكن الوثوق فى بقاء الزبير موالياً لمصر ... أليس جائزاً أنه يتفق مع المهدى عندما يصبح قوياً ، فيكون مصدر خطر أكثر منه مصدر تعاون مع مصر ؟

إن كثيرين يعتقدون أنه حرض المهدى على ثورته ، فهل لديك أدلة تحمل على الاعتقاد فى عدم صحة هذا الزعم ؟

هذا وحينما تفرغ من الإجابة على هذه الأسئلة ، أرجو أن ترد على جرانفيل بإفاضة عن الخطوات المتخذة لإنقاذ الحاميات بما فيها حامية دارفور »

وفى ٨ مارس وصلنى الرد الآتى من غوردون :

« إن إرسال الزبير معناه إخراج الموظفين المصريين من الخرطوم ، وإنقاذ »
« حاميتى سنار وكسلا . ولست أرى سبيلا لإجراء هذا إلا عن طريقه »
« باعتباره من أهالى البلاد ، ويستطيع التأثير على من حوله لعلمهم أنه »
« سيقيم هناك إقامة مستمرة . »
« ولست أظن أن منحه إعانة لمدة عامين أو نحو ذلك يتعارض مع »

« سياسة الجلاء ، لأن المنحة لن تكون غير مبلغ محدد يعطى له مقسطاً على »
« عامين بالشروط التى كتبتها سابقاً . »

« وفيما يتعلق بالذين يمتلكون عبيداً ، يتعذر علينا التدخل فى الأمر »
« حتى فى حالة بقائنا فى السودان . فقد قلت سابقاً إن معاهدة سنة ١٨٧٧ »
« متعذرة التنفيذ ، وإذن فتعيين الزبير لن يغير شيئاً مطلقاً . »

« وأما فيما يتعلق باقتناص الرقيق ، فان الجلاء عن بحر الغزال والمديريات »
« الاستوائية يمنعه منعاً باتاً . وإذا حاول الزبير — بعد انتهاء إعانته لمدة »
« عامين — أن يأخذ تلك المناطق ، أمكننا الضغط عليه فى سواكن التى »
« ستبقى فى أيدينا . وإنى لواثق بأنه سيكون منهمكاً فى شؤون السودان ، »
« وفى تقوية مركزه ، إلى حد يشغل وقته عن الانصراف إلى تلك الجهات . »

« وفيما يتصل بسلامة مصر ، فان إقامته بالقاهرة أظهرت له مبلغ »
« قوتنا . فهيهات أن يحلم بعمل شئ ضدها ، إن لم يسع بنفسه وراء اتحاد »
« قوى معها ، لأنه تاجر كبير قبل كل شئ . »

« وفيما يتعلق بمدى التقدم فى إنقاذ الحاميات ، فكل ما قمت به هو »
« ترحيل الرجال المرضى ، ونساء وأطفال الذين قتلوا فى كردفان ، وأما سنار »
« فقد سمعت اليوم أنها فى أمان تام . »

« وفيما يتصل بكسلا ، فسوف تصمد فى موقفها بسهولة ، بعد انتصار »
« الجنرال جراهام . ولكن الطريق مقفل ، وكذلك الطريق إلى سنار . »
« ومن المستحيل فتح الطريق إلى هاتين الجهتين ، أو ترحيل الجنود البيض »
« (يقصد المصريين) ما لم يأت الزبير حيث يغير جميع الأوضاع . »

« وبالنسبة لمديريات خط الاستواء وبحر الغزال ، فجميعها فى حالة »
« طيبة ، ولكنى لا أستطيع الجلاء عنها حتى ترتفع مياه النيل فى غضون »
« شهرين . »

« ودنقلا وبربر هادئتان ، غير أنى أخشى على طريق بربر — الخرطوم »
« لأن أعوان المهدى هناك فى غاية النشاط . ثم هناك قوة من الثوار على النيل »

« الأزرق تحاصر ألف رجل من رجالنا الذين لديهم مؤونة كافية ، »
« ولكن إنقاذهم قبل زيادة النيل غير ممكن . »

« ودارفور كما أفهم فى حالة طيبة أيضاً . ولا بد أن السلطان المعاد »
« إلى مركزه ، منصرف فى الوقت الحاضر إلى القبائل لتعترف به . ومن »
« المستحيل الاهتداء إلى أى رجل غير الزبير ليحكم الخرطوم ، لعدم وجود »
« أحد فى مثل قوته . »

« إن نفوذ حسين خليفة باشا مقصور على دنقلة وبربر . فاذا لم ترسلوا »
« الزبير باشا ، لن يكون هناك أمل فى إنقاذ حاميتهما . ولا شك أن »
« المناقشات بشأنه قوية كلها ، وفى جانب الرأى القائل بارساله . »

« وليس هناك احتمال لتقسيم البلاد بينه وبين الزعماء الآخرين ، لأن »
« أحداً منهم لا يقوى على الوقوف أمام وكلاء المهدى يوماً واحداً ، ولن »
« يسلم حسين خليفة أيضاً من السقوط . »

« ولن يجتمع أولئك الزعماء هنا ، لأن المخلصين منهم منصرفون إلى »
« الدفاع عن أراضيهم ضد الخارجين علينا . وليست هناك أية فرصة لاتفاق »
« الزبير مع المهدى ، وسيكون هو أقوى من المهدى كثيراً ، ويتمكن »
« من إنهاء عمله معه فى وقت قصير . »

« وإذا كان للمهدى فى السودان قوة « البابا » فسيكون للزبير قوة »
« « السلطان » ، أى أنه من المحال أن يتفقا ، ويبقى بعد ذلك أن الزبير »
« أقوى من غريمه خمسين مرة ، وهو فوق ذلك من بيت عظيم ، وأهل لأن »
« يكون سلطاناً . »

« وأما المهدى فعلى العكس من كل ما ذكر ، وأجرؤ على القول أن »
« الزبير الذى يكره القبائل هو الذى ضاعف نيران الثورة بأمل اختياره »
« هو لإطفائها . ولعل يد القدر الحديدية هى التى تحقق له بغيته إذا أرسل »
« إلى هناك . »

وفى نفس الوقت وصلتنى برقيات أخرى من غوردون ، تظهر ازدياد

خطر المواصلات بين بربر والخرطوم . ولو أنه أضاف العبارة الآتية فيما يتعلق بالخرطوم حيث قال : «بالنسبة للخرطوم نفسها لا يوجد خطر عليها » .

وفى ٩ مارس نقلت لجرانفيل برقية غوردون المطولة والمؤرخة ٨ منه وأضفت إليها ما يأتى :

« أعتقد أن خطة إرسال الزبير إلى الخرطوم ، مع منحه إعانة مالية ، لا تتعارض مع سياسة الجلاء . وهى من حيث المبدأ نفس السياسة التى أقرتها الحكومة الهندية نحو أفغانستان والقبائل التى فى الحدود الشمالية الغربية .

وقد فكرت دائماً فى عمل بعض التنظيمات لحكومة السودان مستقبلا ، كما يتضح من رسالتى المؤرخة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ التى طالبت فيها بارسال ضابط بريطانى ذى مركز كبير إلى الخرطوم تكون سلطته تامة لسحب جميع الحاميات وإجراء أفضل التنظيمات المحلية بشأن حكم البلاد مستقبلا .

وفيما يتعلق بالرق ، قد يكون مؤكداً أن خروج مصر من السودان يبعثه من جديد ، إلا أن إرسال الزبير لا يؤثر فى المسألة من أية ناحية من نواحيها . وليس هناك سبيل وسط لحلها ، فاما أن نضم البلاد إلينا ضما وهو أمر مستبعد من الابتداء ، وإما أن نقبل النتائج المحتومة لسياسة الرحيل .

وسترى سعادتك ما يقوله غوردون عن سلامة مصر ، وأعتقد أن الزبير سيكون حاجزاً منيعاً يحول دون تقدم المهدى .

وصحيح أن هناك احتمال خطر معاداته لمصر ، ولكنه خطر ضئيل . وأفضل لنا أن نتعرض لهذا الخطر ، من أن نواجه الأضرار المحققة التى تنتج من وراء الانسحاب بدون إعداد ما يلزم لحكم السودان فى المستقبل ، ويقع بسبب ذلك تحت حكم المهدى »

* * *

غير أنه حدث عهدئذ حادث قضى فعلا على كل أمل فى الانتفاع بخدمات الزبير ، فحتى تلك اللحظة لم يكن اقتراح إرساله معروفاً للناس ، وكان مستر پاور مراسلا خصوصياً لجريدة التيمس فى الخرطوم .

وفى ٨ أو ٩ مارس أرسل لى « موبرلى بلك » الذى كان مراسلا لتلك الجريدة بالقطر المصرى ، برقية مرسلة إليه من مستر پاور لتحويلها إلى الجريدة بلندن ، وفيها ما يبين أن غوردون أعطاه جميع المعلومات الخاصة بمحتويات برقياته إلى .

وعقب ذلك وصلنى خطاب من ستيوارت تاريخه ٨ مارس عن تفصيلات هذا الموضوع ، وفيه يقول :

« لاشك أن البرقية التى أطلعك عليها مستر بل صباح اليوم أثارت دهشتك، وأدهى من ذلك أن غوردون أرسل برقية تتضمن استقالته إذا كانت مقترحاته لا تنفذ .

ومساء أمس تضايق منى بشدة ، لأنى لم أستجب لرجائه فى أن أرسل لك برقية أؤيد فيها إرسال الزبير مع قوة بريطانية إلى بربر ، وكان جوابى عليه أنك أبلغتنا من قبل أن الصعوبة الرئيسية ليست فى القاهرة بل فى لندن .

على أننى لم أرفض كتابة البرقية ، وإنما استمهلته بعض الوقت للتفكير فى الأمر ، ولكنه غضب وترك المكان . ولما وجدته متضايقاً بادرت إلى كتابة البرقية كرغبته ، وفى أثناء عودتى وجدت معه مراسل التيمس ، وكانت النتيجة من اجتماعهما إرسال البرقية التى اطلعت عليها .

وقد راجعته فى الأمر بغير جدوى ، وإذا به يرسل لك عقب ذلك برقية استقالته من منصبه ، ولو أنى نجحت لحسن الحظ فى إرسالها بواسطة الشفرة .

والحق أن المسألة كلها مثار للحرج الشديد ، ولكنى أعتقد أن الحكومة سوف تحقق رغبته فى حصوله على الزبير »

وقد كتب غوردون فى صحيفته ما يأتى :

« رمانى بارنج (أى كرومر) بشدة ، فاتهمنى باذاعة سر من الأسرار لأننى طلبت علناً إرسال الزبير ، والواقع أنى تعمدت هذا لأنقذ حكومة جلالة الملكة من الغضب الذى تتعرض له من وراء هذه الخطوة »

ففيما يتعلق باذاعة السر ، ليس هناك شك فى ذلك . لأن نشر مقترحات

غوردون لم يكن سبباً فى إثارة زوبعة من الاحتجاجات على تعيين الزبير بانجلترا فقط ، بل كان سبباً فى زيادة الصعوبات الخاصة بمفاوضة الزبير .

فبعد أن كنت فى موقف يمكننى من طلب الزبير باشا ، وإفهامه بأنه كان غارقاً حتى ذلك الوقت فى سحابة دكناء حجبت سيرته ، وأن الفرصة سنحت لاستعادة اعتباره وشهرته ، أصبح هو فى مركز يتيح له إملاء شروطه الخاصة علينا .

والواقع أنه تلقى النصح فى القاهرة ليفعل ذلك ، من أولئك الكثيرين الذين كانوا ينتظرون أية فرصة تمكنهم من إظهار عداوتهم لانجلترا .

وبالنسبة للأثر الذى أحدثه افتضاح هذا السر ، كتب مستر سبيرج رئيس جمعية محاربة الرق إلى لورد جرانفيل فى ١٨ مارس بأنه مكلف من الجمعية التى انعقدت بكامل هيئتها لإبلاغكم أن أى وضع تضع الحكومة فيه ذلك الشخص (أى الزبير) يكون تحقيراً لانجلترا وفضيحة لأوربا »

ولكن هذا التصرف من جانب هذه الجمعية ، كان عملا غير حكيم . فلا شك أن هذه المعارضة ، إلى جانب الحقيقة التى تدل على أن المسألة استغلت حزبياً فى انجلترا ، تسببتا فى رفض آرائنا نحن الثلاثة أنا وغوردون وستيوارت .

وقبل أن أعرض لبرقية جرانفيل رداً على برقيتى المؤرخة ٩ مارس ، يجب أن أشير إلى المكاتبات التى دارت بين غوردون وبينى فى ٩ و ١٠ و ١١ مارس.

ففى ٩ مارس أبرق لى غوردون ما يأتى :

« سأنتظر ما يستقر عليه رأيك بشأن الزبير : فاذا كانت الأسلاك البرقية مقطوعة ، سأعتبر سكوتك موافقة على اقتراحى وأبقى فى الخرطوم ، منتظراً مجئ الزبير والاستعراض البريطانى فى بربر »

وكان لا يزال لدىّ بعض الأمل فى أن يُسمح لى بالانتفاع بالزبير . ولكن بالنظر إلى احتمال اضطراب المواصلات البرقية مع الخرطوم فى أية لحظة ، لم يكن عدلا ولا لائقاً أن أدع الأمل يداعب غوردون بأن الحكومة

تنوى إرسال حملة إلى بربر ، مع علمى بعدم وجود هذه النية لديها ، ولذلك أجبته فى الحال بالآتى :

« على حسب ما أعلم ، لا تنوى الحكومة إرسال قوة إنجليزية إلى بربر »

وفى ١٠ و ١١ مارس تلقيت طائفة كبيرة من برقياته . ولا حاجة بى إلى ذكرها تفصيلا ، ولكنها أشارت إلى أن « الشيخ عبيد » لم يقرر الانضمام إلى المهدى أو عدم الانضمام إليه ، وأن هنـــاك احتمالا خطيراً لاضطراب المواصلات بين الخرطوم وبربر ، ولو أن الخرطوم نفسها ليست فى خطر . وأن الفائدة المرجوة من استخدام الزبير نقصت كثيراً بسبب تأخير البت فى مسألة تعيينه،مما اضطر الموالين له إلى الانضمام للعدو .

والشيخ عبيد المشار إليه ، رجل احتل مركزاً هاماً ، لأن نفوذه القبلى امتد إلى الأهالى المقيمين بين الخرطوم وبربر ، وقد وصفه ستيوارت فى كتاب أرسله لى بأنه « رجل مقدس ومحايد متمسك بحيدته » .

ومما قاله غوردون فى برقياته ما يأتى :

« إذا كنتم تصممون على عمل الاستعراض العسكرى البريطانى فى بربر »
« وقبول اقتراحى عن الزبير بالاحتفال بوضعه فى الخرطوم ، على أن أجلو »
« بعد ذلك عن الخرطوم ، استحق هذا العمل بقائى فى الخرطوم . »

« وبالعكس إذا لم تقرروا هذه الخطوات ، لا أجد فائدة من بقائى ، »
« لأنه يستحيل علىّ مساعدة الحاميات الأخرى ، وأتسبب فقط فى التضحية »
« بجميع الجنود والموظفين هنا . »

« وفى هذه الحالة الأخيرة يكون الأفضل أن تكون تعلماتك لى هى »
« الجلاء عن الخرطوم ، والانتقال بالموظفين والجنود إلى بربر ونقل الحكومة »
« إليها ، ولكنك تدرك أن هذه الخطوة تعنى التضحية بجميع الأماكن »
« البعيدة ما عدا بربر ودنقله . »

« فيجب إذن أن تجيبنى جواباً سريعاً عن هذا ، لأنه حتى التقهقر »

« إلى بربر قد لايكون ميسوراً فى بضعة أيام . ولو شرعنا فى ذلك فوراً ، »
« لم يخل من صعوبات مستعصية . »
« وسأضطر فوق ذلك إلى ترك مخزونات عظيمة وتسع سفن يتعذر »
« سيرها .. وقد تنشأ فى بربر ودنقلة حالة ما فأعجز عن إحضار المصريين »
« إلى بربر . »
« وأخيراً إذا حاولت هذه المحاولة ، فالمسؤولية التى تقع على كاهلى »
« هى إقدامى على هذه المحاولة . »

وقال غوردون فى برقية أخرى :

« إذا تقرر الجلاء فوراً عن الخرطوم بدون عمل حساب المناطق البعيدة ، »
« أقترح إرسال الموظفين المصريين والجنود البيض مع ستيوارت إلى بربر »
« حيث ينتظر أوامركم . »
« وأرجو أيضاً أن تقبل حكومة جلالة الملكة استقالتى من بعثتى ، »
« وسآخذ جميع المخزونات والسفن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال »
« حيث أعتبرها كأنها تحت حكم ملك بلجيكا . »
« وسيكون فى إمكانكم نقل جميع الموظفين المصريين والجنود البيض »
« من بربر إلى دنقلا ثم وادى حلفا . وبناء عليه يكون هذا هو رأيى النهائى »
« فى حالة تصميمكم على الجلاء الناجز عن الخرطوم . »
« وإذا اعترضتم على هذا الرأى أرجو إبلاغى ، لأنه الحل الوحيد »
« الذى لا أرى غيره إذا كان الجلاء عن الخرطوم مع ترك المدن البعيدة »
« أصبح مقرراً . »

وقد أجاب جرانفيل على برقيتى المؤرخة ٩ مارس فى ١١ منه بما يأتى :

« بحثت الحكومة برقيتك المؤرخة ٩ مارس بعناية فيما يتعلق بحكومة الخرطوم والسودان مستقبلا ، ولكنها تعتبر أن الأجوبة على الاستفهامات الخاصة بتعيين الزبير غير شافية .

إنها مستعدة للموافقة على أية مساعدة إسلامية أخرى ، وتقرير أى مبلغ

مناسب يعتبره غوردون ضرورياً لتنفيذ مهمته بنجاح ، ولكنها غير مستعدة لإرسال جنود إلى بربر . وتفهم من برقياتك أنك وغوردون تعتقدان أن انسحاب الحاميات يستغرق وقتاً طويلا ، وأن الصعوبة الكبرى تنبع من الشكوك التى تخامر الأهالى بالنسبة لحكم السودان مستقبلا .

وفى الوقت الذى تعلق أهمية كبيرة فيه على الجلاء العاجل، لاتود أن تتعجل غوردون قبل الأوان ، ولذلك تقترح إطالة مدة عمله فترة مناسبة تمكنه من تنفيذ أغراض بعثته التى نيط به تنفيذها .

فالمرجو أن تتصل بغوردون وتفاوضه بهذا المعنى »

وتلقيت بعد ذلك مباشرة (١٢ مارس) البرقية الآتية من جرانفيل :

« تود الحكومة أن تعلم إذا كان غوردون يقصد باقتراحه أن الذى يخلفه يكون على السودان كله أم لا ، وإذا لم يكن كذلك فأية مراكز يخلفه عليها .

ويسر الحكومة أيضاً أن تعلم هل سلطة هذا الخلف تمتد إلى نقط يمكن أن تكون مراكز تساعد تجار الرقيق وصياديه على مزاولة نشاطهم »

فنقلت فحوى هذه البرقيات إلى غوردون ، وطلبت إليه البقاء فى الخرطوم حتى أتصل ثانية بالحكومة ، كما حذرته من الذهاب إلى بحر الغزال والمديريات الاستوائية بأية صورة من الصور .

ولست أعتقد أنه استلم هذه الرسالة أبداً ، ورغم ذلك أجدنى متأسفاً لإرسالها . وإذا كنت قد بحثت هذا الأمر بحثاً جزئياً أثناء بحثى مسألة منعه من التقهقر جنوباً ، فإنى أضيف الآن أنه كان الأفضل — بسبب احتمال قطع المواصلات البرقية — أن آخذ مسؤولية نصحه بالذهاب إلى بربر فى الحال إذا استطاع ذلك ، بدلا من مطالبته بالبقاء فى الخرطوم .

وكان الأفضل أيضاً أن أقبل النتيجة التى تدل على أن الحكومة صممت على عدم استخدام الزبير باشا . فلو قد أعلن قبل ثورة القبائل التى بين بربر والخرطوم ، عن قرب الاحتفال بتعيين الزبير حاكماً عاماً على السودان مع جنود من السود يكونون تحت تصرفه للمحافظة على النظام، لكان من المحتمل

أن لا ينضم « الشيخ عبيد » وأتباعه إلى المهدى مطلقاً . ولكن قدر للفرصة الفريدة التى سنحت لمنعه ومنع أتباعه من الانضمام للمهدى — أن تفلت .

ومع ذلك تخيلت من برقيتى جرانفيل المؤرختين ١١ و ١٢ مارس أن مسألة تعيين الزبير لم تبحث بعد ، ولذلك أرسلت لجرانفيل ملخص برقيات غوردون الأخيرة ، وأجبت بإفاضة على الأسئلة التى وجهها لى ، كما أرسلت له البرقية الخصوصية الآتية :

« إذا قررتم فى النهاية إرسال الزبير ، أرجو إبقاء القرار سراً إذا أمكن ، حتى أتحدث إليه هنا . فقد بلغنى أنه لن يذهب إلى الخرطوم ، إلا إذا جاء غوردون إلى القاهرة ، خشية اتهامه إذا حدث لغوردون مكروه .

ولعل إعلان غوردون لمسألة تعيين الزبير مؤسف للغاية ، لأن مراسلى الصحف يترددون على هذا الأخير ، بينما يحضه بعض الناس هنا على إملاء شروطه باعتبار أننا لانستطيع السير بدونه . وهذا كله يجعل مساومته شاقة »

فأجابنى فى ١٣ مارس بما يأتى :

« تسلمت برقيتك بشأن اقتراح غوردون عن تعيين الزبير ، وإرسال جنود بريطانيين إلى بربر ، فأبلغك أن الحكومة لا تقبل هذا الاقتراح .

وإذا رأى غوردون أن رحيله المبكر يقلل من فرص نجاحه فى تنفيذ مهمته ، وأن بقاءه فى الخرطوم فترة أخرى يراها ضرورية لإقامة حكومة مستقرة بها ، فهو حر فى البقاء . وأما إذا تعذر عليه التنفيذ ، فانه يجب أن يجلو عن الخرطوم ، ويقود حاميتها بنفسه إلى بربر بلا إبطاء .

وتعتقد الحكومة أنه لن يستقيل من منصبه ، وأنه سيتخذ خير ما يجب اتخاذه نحو السفن والأشياء المخزونة طبقاً لما يراه نحوها »

وقد كتب لى جرانفيل بصفة خاصة فى ١٤ مارس ما يأتى :

« اجتمعت الوزارة مرتين ولم يكن جلادستون حاضراً ، فكان هناك انقسام فى الرأى عن وجود أو عدم وجود منافع خاصة للزبير ، ولكن أعضاء مجلس العموم مجمعون على أنه لا توجد حكومة من الأحرار أو المحافظين تستطيع

تعيينه . أما إرسال جنود إلى بربر ، فمسألة صعبة جداً ، وقد تؤدى إلى متاعب لا حد لها »

وفى ذلك التاريخ أجبت على برقية جرانفيل المؤرخة ١٣ مارس بالآتى :

« من شأن التعليمات الواردة فى برقية سعادتك المؤرخة ١٣ الجارى أنها تؤدى إلى عواقب خطيرة .. وحتى لو كانت المواصلات السلكية مع الخرطوم لم تنقطع ، لترددت فى إبلاغها إلى غوردون إلى أن أسألك ثانية إذا كنتم قد بحثتم جميع احتمالات المسألة .

وحين تقولون إن لغوردون أن يبقى فى الخرطوم أية فترة يراها ضرورية لإقامة حكومة مستقرة ، فهل يعنى هذا أن يقيم أية مدة غير محدودة ، وأن الذى سيخلفه كحاكم عام سيتلقى الأوامر من القاهرة كما هو الحال من قبل ؟

إنها خطة سياسية ، ولكنها مناقضة لسياسة ترك السودان بالتأكيد ، لأنها تؤدى حتما إما إلى أن تحكم مصر السودان بغير مساعدة (وهذا ما تعجز عنه وينبغى أن لا يسمح لها بمحاولته) ، وإما أن تؤدى إلى تعيين حكام عامين بريطانيين مع احتمال تعيين موظفين رسميين آخرين من الإنجليز .

ومثل هذا التعيين يجعل الحكومة البريطانية مسؤولة عن حكم السودان حتى لأعتقد أنها لا تفكر لحظة فى هذه السياسة .

ومن الناحية الأخرى إذا كان القصد مجرد تأجيل اقتراح استخدام الزبير بضعة شهور أخرى ، فانى أؤكد أن هذا التعطيل لا يسهل مأموريته ، بل على العكس من ذلك أعتقد أن مشقة إقامة حكومة مستقرة تزيد ولا تتناقص .

فأما الرأى الآخر الذى قد ينفذه غوردون ، وهو الجلاء فوراً عن الخرطوم والالتجاء إلى بربر ، فانه عرضة لانتقادات شديدة ، ويصعب تنفيذه جداً ، لأنه يحمل فى أطوائه التضحية بحاميات سنار وبحر الغزال وجندوكورو على التحقيق .

أما حاميات كسلا والجهات المجاورة ، فقد يستطاع إحضارها إلى

مصوع . ولكن لا يمكن التحدث عن هذه النقطة فى الوقت الحاضر بصفة قاطعة .

ولا أظن أنه يمكن تنفيذ خطة التقهقر بغير تعرض غوردون وستيوارت لخطر شديد ، وتكون النتيجة المحتومة سقوط الخرطوم فى يد المهدى الذى تزداد قوته تبعاً لذلك ، بينما يقضى نهائياً على السياسة القويمة الواجبة الاتباع ، وهى إيجاد « حاجز » بين مصر والمهدى (أى تعيين الزبير) .

فأرجوك أن لا تعلق أهمية لا موجب لها على ما فى برقيات غوردون من متناقضات ثانوية ، لأنه يبدو لى أن محاولاته الرئيسية واضحة ومعقولة .

فهى تنحصر أولا — فى أن مسألتى سحب الحاميات ، وإعداد حكومة مستقبلة ، لا يمكن فصلها عن بعضها .. وثانياً — أنه لا يرغب مطلقاً فى الانسحاب بدون خلف يخلفه فى مكانه بصفة مستديمة .

ويؤسفنى أنه لايوجد خلف له غير الزبير ، وإذا كنت أعتقد أن الآراء السائدة فى انجلترا عن هذا الأخير تقوم على أسس خاطئة فى فهم الحقائق ، فإنى رغم ذلك على علم تام بالصعوبات التى تزداد فى انجلترا إذا تم تعيينه .

ولكن المسألة فى حقيقتها لا تتلخص فى أن تعيينه عرضة أو غير عرضة للاحتجاج ، بل فى وجود أو عدم وجود رجل من الوطنيين يمكن اقتراح تعيينه ، ويكون أقل عرضة للاحتجاج على اختياره »

وفى الوقت الذى أرسلت فيه هذه الرسالة ، وردت أنباء من بربر قطعت باليقين كل شك فى أن « الشيخ عبيد » أعلن انضمامه للمهدى ، وأن القبائل بين بربر وشندى أعلنت الثورة .

وفى ١٦ مارس أرسل لى جرانفيل البرقية التالية :

« استلمت برقيتك المؤرخة ١٤ الجارى ، والتى تناقش فيها مسألة الحكم فى السودان .. وبعد أن بحثت الحكومة اعتراضاتك بحثاً مستفيضاً تبين أنها لا تزال متمسكة بالتعليمات التى زودتك بها فى برقيتى المؤرخة ١٣ الجارى .

وبينما لم يتغير رأيها فى الزبير ، يبدو أن فكرة انتظار نتائج طيبة من وراء

تعيينه تضاءلت كثيراً .. وأبلغك أن تعليماتنا الخاصة ببقاء غوردون فى السودان تنسحب على المدة الكافية لإنقاذ جميع الحاميات فقط ، وعلى إبداء فكرة عن الحكومة المستقرة مستقبلا للسودان .

فاذا اتفق معك غوردون على أن عقبات إقامة هذه الحكومة تزيد مع الوقت ولا تنقص ، فلا فائدة عندئذ من بقائه ، وعليه اتخاذ أقصى ما يستطيع عمليا للجلاء عن الخرطوم ، فى حدود تعليماتنا ببرقية ١٣ الجارى .

ويجب عند جلائه عن الخرطوم ، أن يمارس سلطته بالنسبة للسفن والمخزونات ، ليتخذ ما يجب بشأنهما »

وكان جلياً بعد هذه البرقية أن لا فائدة من وراء الاستمرار فى هذه المكاتبات ، فالحكومة مصممة على عدم إرسال الزبير ، ولم يعد شك فى انضمام القبائل ما بين بربر والخرطوم إلى المهدى ، وأن الوقت المناسب لإرسال الزبير قد مضى .

ولذلك أرسلت برقية مطولة إلى غوردون فى ١٧ مارس لإبلاغه نتيجة مراسلاتى مع جرانفيل ، وأضفت إليها الآتى :

« يجب فى ظنى أن تعتبر أن فكرة إرسال الزبير قد تلاشت نهائياً ، وأن واجبك الآن أن تسير فى أعمالك كأحسن ما تستطيع ، وفى حدود التعليمات الواردة فى برقيات جرانفيل » ، ولكنى أرجح أن هذه البرقية لم تصل إليه أبداً .

وفى نفس التـــاريخ (١٧ مارس) كتبت رسالة لجرانفيل ذكرت فيها أنى لا أرى ضرورة للاستمرار فى مراسلته بشأن الزبير ، وقلت له أيضاً :

« إنى آسف للقرار الذى انتهت إليه الحكومة ، وأتطلع بادراك تام إلى عواقب السياسة التى أقرتها ، ومع ذلك يمكن لسعادتك أن تعتمد على فى أنى سأحاول تنفيذ التعليمات التى تلقيتها أحسن محاولة »

وفى ٢٨ مارس كتب لى جرانفيل رسالة مطولة سرد فيها أسباب رفض استخدام الزبير ، وأشار إلى الاتهامات التى دأب غوردون فى مناسبات مختلفة على ترديدها فى أحاديثه عن الزبير ، كما أشار بشئ من الدقة إلى أننى أنا

وستيوارت سبق أن غيرنا آراءنا الأصلية تغييراً كبيراً فى مراسلاتنا .

وبعد أن لخص تلك المراسلات استأنف يقول :

« لو أنه كان فى الإمكان الاعتماد بشئ من الاطمئنان على إخلاص »
« الزبير فى اشتغاله مع غوردون ، وعلى القيـــام بأعبائه بطريقة ودية نحو »
« مصر ،مع الامتناع عن تشجيع تجارة الرق ، لكان تعيينه خير ما يعمل »
« بالتأكيد ، ولكن غوردون عجز عن إقناع الحكومة فى هذه النقطة »
الحيوية . »

« وكانت الحكومة قوية الرغبة فى تحقيق رغباته ، ولكنها اضطرت إلى »
« التروى فى حكمها على اقتراح قد تؤدى الموافقة عليه إلى عواقب خطيرة . »
« ولم تقتنع باحتمال أن يكون حكم الزبير كفيلا بسلامة مصر ، بل على »
« العكس من ذلك دلتها سوابقه وأخلاقه وميوله على احتمال خطورته »
« الشديدة عليها . »

« وسرى فى خاطر الحكومة أن هناك ترجيحاً لانضمامه إلى المهدى ، »
« أو تحوله نحو مصر إذا حارب المهدى وقضى عليه . ولم يكن لديها شك »
« فى وجود ثورة إسلامية متعصبة ، ولكن المهدى لم يبد من المواهب »
« الشخصية ما يكون نذيراً بتحويل الثورة الدينية إلى قوة أو منظمة »
« عسكرية . »

« وكان يبدو لها أن إطلاق يد مسلم مشكوك فى مطامعه ، وفى طاقته »
« مقدرة عسكرية عظيمة ، وكراهية للحكومة المصرية (يقصد الزبير) »
« يكون سياسة مهلكة لا تستطيع تحمل مسؤولية الموافقة عليها . »

« ولم تستطع كذلك مشاطرة غوردون ثقته فى أن الثأر الدموى الذى »
« يضمره الزبير ، لا ينطوى على خطر جدى . وشعرت بأن الرأى الأول »
« الذى أبداه غوردون ومجلسكم بالقاهرة ، كما أبديته أنت ، أقرب للصواب »
« من الرأى الذى جاء بعد ذلك . »

« ويظهر أن خلقه المفعم بشجاعة النفس ، هو الذى يقوده إلى خطئه »

« المقترن بالسماحة ، فى اعتقاده الراسخ ، بولاء رجل كانت مصالحه »
« ومشاعره معادية له . »

« وإلى جانب مصالح مصر وسلامة غوردون ، كان على الحكومة أن »
« تبحث إلى أى مدى يحتمل أن يستعمل الزبير نفوذه لتجديد الحملات »
« التى اشتهر بها لاقتناص الرقيق . »

« إن الحكومة تفهم الأسباب التى اضطرت غوردون إلى الإعلان بأن »
« ملكية العبيد فى السودان مباحة . ولكن هذا الاعتراف يختلف كثيراً عن »
« استعماله سلطة الحكومة فى إقامة رجل اشتهر بصيد الرقيق — حاكماً على »
« البلاد . »

« ومن الحق أنه اقترح استثناء بحر الغزال ومديريات خط الاستواء »
« من حكم الزبير ، ولكن انجلترا لا تملك إلزامه باحترام هذا الشرط . وهذه »
« هى الاعتبارات التى أوحت إلى الحكومة توجيه تعليماتها إليك فى ١٣ »
« الجارى . »

وفى ١٤ أبريل أجبته بالآتى : « من رأيى أن رسالتك تتضمن بياناً صادقاً عن مسألة تزيد صعوباتها على صعوبات أية مسألة مرت على طوال مدة تجاربى . ولو اقتصر الأمر على الاعتراضات الواردة فى كتابى إليك لسهلت الإجابة عليها ، ولكن المشقة التى أعانيها هى اقتراح حلول أخرى أفضل من التى قدمتها إليك .

فاذا تيسر فى النهاية الوصول إلى حل أفضل من الحلول السابقة ، فانى أكون أول من يسلم بخطئه فى اقتراح إرسال الزبير »

* * *

وبعد ، فهل كانت الحكومة محقة فى قرارها عدم استخدام الزبير ؟ لا شك أن الجواب على هذا السؤال لا بد أن يكون تخميناً . وباستعراضى المسألة الآن بعد انقضاء عدة أعوام ، أجدنى لا أزال على رأيى فى أن استخدام الزبير كان أمراً واجباً .

ولو قد أعلنت الحكومة عدم وجود موانع تمنع استخدامه وقت إرسال برقية غوردون الأولى فى ١٨ فبراير ، لتغير سير الحوادث فى السودان . ولو أيد ستيوارت غوردون مرة واحدة ، لاضطررت للاستسلام لإلحاحه فى طلب إرسال الزبير — وهو المطلب الذى كرهت الموافقة عليه فى الابتداء — ولأمكن سفر الزبير فى آخر فبراير أو أوائل مارس .

ومن الجائز أن إعلان سفره كان يمنع القبائل المتأرجحة فى موقفها حول الخرطوم من الانضمام للمهدى ، ولكن الفرصة المواتية أفلتت سريعاً . ويتضح مما حدث بعد ، أن بحث المسألة امتد إلى أسبوعين أكثر من المدة الضرورية لبحثها ، وحتى لو رضخت الحكومة وقت انتهاء المراسلات فى منتصف مارس لما أمكن عمل شئ مفيد لفوات الفرصة .

على أنه فى الوقت الذى أرى فيه أن الحكومة أخطأت فى عدم إطلاق يد غوردون ويدى فى الأمر ، فانه خطأ يسير لن يحكم عليه أى ناقد غير متحيز حكماً قاسياً ، لأن الحجج التى أبداها لورد جرانفيل ضد استخدام الزبير كانت فى واقعها قوية الإقناع .

وحدث بعد انصرام عامين على هذه المسألة ،أن كتب لى لورد نورثبروك — الذى أحترم أحكامه الهادئة وخلقه الاستقلالى — ما يأتى :

« أعتقد أن لو أرسل الزبير ، لكان إرساله رمية من رميات مقامر ، وأن جميع الاحتمالات كانت توحى بانقلابه على غوردون ، وأن من شأن توطيد سلطته أن يكون خطره على مصر أكثر من الخطر الذى تتعرض له الآن .. ومع ميلى الشديد لموافقتك ، فان الرأى الذى انتهيت إليه بعد روية كافية كان ضد الزبير ، ولا زلت عليه إلى الآن »

ولا ريب أن تعيين الزبير كان ينطوى على مجازفات كثيرة ، ولكننى لاأزال أرى أن الفوائد الناتجة من تعيينه ترجح على تلك المجازفات عند الموازنة . وفوق ذلك لم يكن اعتراضى على سياسة الحكومة إلا لأنها دأبت على انتقاد

كل رأى بدون استطاعتها اقتراح رأى أسلم منه ، كما حدث مراراً عند بحثها المسائل المصرية .

وأكرر مع ذلك أن هذا كله من باب التخمين . فلا يستطيع أحد أن يحكم حكماً إيجابياً بأن جانب الحكومة من ناحية ، أو جانبنا نحن الثلاثة — غوردون وستيوارت وأنا — من الناحية الأخرى ، كان أبعد نظراً أو أصدق تنبوءاً بالأمور من الآخر .

وكل ما يستطاع قوله أن ظروفاً مهلكة طرأت بعد استخدام الزبير ، دون إرجاع تلك الظروف إلى عدم استخدامه بالذات ، لأن إرجاعها إلى هذا السبب يكون هراء لا قيمة له .

وتبقى بعد ذلك نقطة واحدة يتعين بحثها — وهى هل كانت الحكومة ضد فكرة تعيين الزبير حقيقة ، أو أنها عملت تحت ضغط الرأى العام الإنجليزى ليس غير ؟ وسأحاول الرد على هذا السؤال :

ففى ٢١ مارس — أى بعد صدور قرار الحكومة النهائى — أرسل لى جرانفيل الكتاب الخاص الآتى : « كان هناك تشعب كبير فى الآراء حول استحقاق الزبير لإرساله إلى السودان ، ولم يكن ثمة شئ من هذا القبيل بالنسبة للتصويت فى مجلس العموم . وقد حدث أن ثلاثة من الأعضاء المؤيدين للزبير ، لم ينقلبوا عليه و يوافقوا على اقتراح لوم الحكومة المقدم فقط ، بل طالبوا برفض اقتراح إرسال الزبير فى الحال »

وهكذا كشفت هذه الرسالة حقيقة المسألة . فقد يصح أن تكون لدى بعض الأعضاء الشجاعة لمواجهة عاصفة الاعتراض على تعيين الزبير ، لو أنهم اقتنعوا بحكمة الانتفاع بخدماته ، ولكنهم كانوا بالعكس يعتقدون اعتقاداً نزيهاً بانتفاء كل حكمة فى تعيينه .

وقد قال جلادستون بذلك المجلس فى ٢٣ فبراير ما يأتى :

« لو وافقنا على إرسال الزبير عندما طُلب منا ذلك ، لكان أى خطاب يرسله هذا المجلس إلى التاج كافياً لشل حركتنا قبل مضى ٤٨ ساعة . وبالرغم من

أن قرار الرفض كان نتيجة لرأى الوزارة وحكم أعضائها ، فانه كان حكم البرلمان وحكم الناس أيضاً على المسألة »

ولا شك أن أكثر هذا الدفاع صحيح ، لولا وجود الاختلاف البين الذى سأذكره فيما يلى بين الحكومة فى جانب ، والبرلمان والجمهور فى الجانب الآخر : فالأولى كانت على علم تام بالحقائق ، والجانب الآخر يجهلها إلى حد كبير . ولو تم تعيين الزبير لكان من المحتمل إمكان تفادى كارثة الخرطوم .

فاذا كنت على صواب فى هذا الحدس ، فالمسؤولية الرئيسية واقعة بالطبيعة على عاتق حكومة جلادستون ، ولكن العدالة تقضى بقسمة هذه المسؤولية بين البرلمان الانجليزى أيضاً وبين الشعب ، وخصوصاً جمعية محاربة الرق .

وربما كان الوزراء الذين عارضوا تعيين الزبير فى حاجة إلى عقول مرنة للتفكير ، لأنهم لم يستطيعوا الانتقال بأرواحهم من وستمنستر إلى الخرطوم والقاهرة . ويبدو أنهم لم يظهروا السرعة الواجبة لمواجهة سرعة تغير المناظر فى الدراما التى كانت فى متناول يد الحكومة ، وموجودة تحت بصرها فى كل وقت . ولو قد عرفها الرأى العام لتغيرت النتيجة وتمت الموافقة على تعيين الزبير ، بل لما أثارت المسألة اعتراضاً أكثر من الذى أثير حول إعلان غوردون عن جواز امتلاك العبيد فى السودان »

ولم تكن مسألة تعيين الزبير ميؤوساً منها بالنسبة للعضو المحايد فى المجلس ، ومن وجهة النظر البرلمانية المحضة ، سيما وأنى لا أزعم أن الحجج التى كانت فى مصلحة الزبير حاسمة ، بل أزعم أنها كانت قوية على التحقيق .

ومع ذلك ، مهما كان سير الروح الحزبية متطرفاً فى المجلس ، فلا مناص دائماً من وجود رجال معتدلين فى الجانبين .

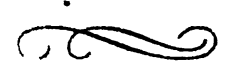
ومن المسلم به أنها كانت قضية هامة من حيث رفعها إلى الجهات المسئولة ، وأن اسم غوردون كان ذائعاً شائعاً فى الجماهير بخلاف أنا وستيوارت ، لأننا دونه شهرة وذيوعاً ، ولأن آراءنا أقل قيمة من آرائه عندهم .

ولكن بالرغم من ذلك ، يحتمل أننا كنا نؤثر بعض التأثير على وجهات

نظر أولئك الذين شعروا بأنهم فى حاجة إلى مزيد من الثقة فى غوردون ، ولم تكن لديهم الجرأة الكافية للتعبير عن تلك الحاجة .

كما يبدو أن الحجج التى قدموها ضد غوردون وضدى ليست غير لجاجة متناقشين حذقوا صناعة الكلام ، أكثر منها أسانيد ساسة تمكنهم أفكارهم ومداركهم من أن يتبينوا فى لحظة واحدة ، حقيقة الأحوال فى بلاد نائية تختلف عن بلادهم .

وبالرغم من ذلك — وحتى مع افتراض عدم خطئى فى تقدير الحقائق — يجب التسليم بأن أى حكم غير صائب ، فى مسألة بالغة الصعوبة كهذه المسألة ، يستحق التسامح فيه على الأقل .



الهجوم على بربر

كان اقتران قرار عدم استخدام الزبير ، بثورة القبائل بين الخرطوم وبربر ، سبباً فى قلب صورة الشؤون السودانية رأساً على عقب .

فمن تلك اللحظة صار فى حكم الواقع أن السودان سيقع لامحالة تحت حكم المهدى ، مالم يأت عون عسكرى من الخارج . ولم يكن هناك أمل فى مجئ هذا العون ، الذى بدونه تصبح كل محاولة لإنشاء حكومة غير مهدية ، سعياً وراء برق خلب ، على حد تعبير لورد نورثبروك .

ومع ذلك لم يغير هذا وحده صورة الشؤون السودانية . فقد حدث أن قطعت المواصلات مع الخرطوم ، وصار جلياً أن مسألة استخدام قوات بريطانية سيعاد النظر فى إقرارها لأسباب أخرى غير الأسباب الموجودة من قبل .

فالجنرال غوردون وزميله ستيوارت كانا محاطين بقبائل معادية ، وربما صار من الضرورى النظر فى إرسال حملة ، لا لإعادة النظام أو إنقاذ الحاميات المصرية المحاصرة ، ولكن لإنقاذ الضباط الإنجليز الذين أرسلتهم الحكومة إلى الخرطوم .

وكان من المستحسن تجنب إرسال الحملة إلى هذه المدينة ، كما كانت أفضل الفرص لتفادى ذلك ، فتح طريق سواكن — بربر فى الحال . وبذلك يسهل على غوردون التقهقر قبل تمكن المهديين من التجمع ليعترضوا طريقه .

كما كان من العبث الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية أو الامتيازات السياسية أو النفوذ الشخصى لتحقيق أهداف السياسة البريطانية أية فترة أخرى ، فقد انتهى دور الساسة والدبلوماسيين ، وسواء أقاموا بمحاولاتهم فى كفاية أو فى غير كفاية ، فانها فقدت أهميتها ، وأصبحت غير ذات موضوع .

وذلك لأن الامتيازات السياسية التى تنازل غوردون عنها عقب وصوله إلى الخرطوم ، لم يكن لتنازله عنها غير تأثير وقتى — ونفوذه وإن كان عظيما فى

نفوس المتصلين به اتصالا شخصياً — لم يكن يتعدى أسوار مدينة الخرطوم .

وقد ثبت عجز هذا النفوذ عن منع القبائل المجاورة من الانضمام إلى المهدى ، حتى اتضح كل يوم أكثر من سابقه أن القوة وحدها هى التى يمكن بواسطتها اتخاذ أى تدبير لمساعدة غوردون .

وقد سردت فيما سبق من الفصول مجرى الحوادث فى شرق السودان حتى منتصف مارس سنة ١٨٨٤ ، وذكرت أن السير جراهام هزم قوات عثمان دجنة يوم ٢٩ فبراير فى بلدة التب » ويوم ١٣ مارس فى « تماى » .

وأذكر الآن أنه لاح فى وقت من الأوقات بعض الأمل فى فتح طريق سواكن — بربر بدون عمليات حربية واسعة ، نتيجة للانتصارات المذكورة .

غير أنه ظهر سريعاً أن هذه الانتصارات لم تكن عظيمة كما قدرنا من قبل ، وأنها إذا كانت قد خلعت قلوب المهديين ، فانهم ظلوا يعتقدون أن الجنود البريطانيين لن يستطيعوا عمل شىء آخر ، وأنهم راحلون عن البلاد .

وإذن فان الضرورة كانت تقضى بتدعيم تلك الانتصارات بمظاهرة عسكرية تتحرك صوب بربر . وفى ١٥ مارس أبرق السير جراهام إلى لورد هارتنجتون بأنه هو والأميرال هيوات بريان « أن التقدم الآن نحو سنكات يكون ذا تأثير عظيم ، ويدعم انتصاراتنا الأخيرة »

وقد وردت لى صورة من هذه البرقية ، فعولت على تأييد رأى جراهام . وفى ١٦ مارس أبرقت إلى جرانفيل الآتى :

« بالإشارة إلى رسالة جراهام إلى وزارة الحربية بشأن التقدم نحو سنكات ، وبالنسبة لمعرفتى بالحالة هنا ، أقرر بأنها خطوة راجحة ، وتسهل للميجر « هربرت شيرمسيد » مهمة المفاوضات التى يباشرها مع القبائل . ويلاحظ أنه هو أيضاً يوافق على هذه الخطوة .

وإلى جانب مسألة طريق بربر — سواكن ، أصبح مهماً جداً الوصول إلى تسوية مع القبائل التى بين بربر والخرطوم . فاذا فشلنا فى هذا نشأت

بلا ريب مشكلة إرسال حملة إلى الخرطوم لانتزاع غوردون منها ، مع ملاحظة أنه ليس أمام خطر عاجل ، وأن فى حوزته مؤونة ستة شهور »

وفى اليوم التالى وصلنى الرد الآتى من جرانفيل :

« تمت الموافقة على تحرك جراهام نحو سنكات ، ولكننا لا نوافق على تقدم أية قوة فى اتجاه بربر ، حتى نحاط علماً بالضرورات العسكرية ونقتنع بأنها لازمة لسلامة غوردون .

إن مدى معلوماتنا الحالية هو أنه لا أمان فى إرسال قوة صغيرة من الخيالة كما اقترح علينا ، فى حين أنه من المستحيل إرسال قوة كبيرة »

ولم تحدث اتصالات مهمة بعد ذلك حتى ٢١ مارس ، حيث وصلتنى البرقية الآتية من جرانفيل :

« إن الحكومة البريطانية تستنكر فكرة إرسال حملة ضد عثمان دجنة ، وتفضل التعامل معه — إذا أمكن — على أساس خضوعه ، وموافقته على سلامة طريق بربر ، وحماية التجار والمسافرين من الأذى »

وقد فوضت لى الحكومة إبلاغ جراهام بتفصيلات هذه التعليمات ، فنقلت فحوى البرقية إليه فى ٢١ مارس مضيفاً ما يأتى :

« إن لديك سلطة واسعة لاتخاذ خير ما تراه حيال القبائل ، على هدى ما تنصح به الأحوال المحلية . ويجب أن تبدى رأياً قاطعاً عن إرسال حملة ضد عثمان دجنة ، أو التفاوض معه — إذا أمكن — على أساس خضوعه وموافقته على تأمين طريق بربر وحماية التجار وغيرهم »

وأبلغت جرانفيل كذلك مضمون ما أرسلته إلى جراهام ، وأضفت إليه ما يأتى :

« يبدو لى أنه لا يستحسن منع جراهام من الهجوم على عثمان دجنة إذا اضطر إليه لفتح طريق بربر »

وفى ٢٢ مارس أجابنى جراهام بما توقعته من قبل فقال الآتى :

« لا فائدة البتة من الاتصال بعثمان دجنة » .... فنقلت جوابه إلى جرانفيل

وأضفت إليه أن من رأيى السماح له بالهجوم على عثمان دجنة كما اقترح .

وفى ٢٣ مارس أجابنى جرانفيل بما يأتى :

« إن الحكومة تعترض على أية عمليات حربية تتخذ لأغراض غير واضحة . ولكن إذا اعتبر جراهام أن القيام بها يحقق سلامة طريق بربر ، فان الحكومة تصرح له بالتقدم نحو « ماتيت » كما سبق الاقتراح »

فأبلغت البرقية إلى جراهام ، وتلقيت جوابه عن طريق الأميرال هيوات الذى قال :

« يرى جراهام — وأرى معه — أنه لا يمكن الوصول إلى إنقاذ طريق بربر طالما كان عثمان دجنة شاكى السلاح ، وإذن فالغرض الأول من التقدم إلى تامانيب هو تشتيت قواته ، ولا نتوقع حدوث قتال آخر »

وهكذا يلاحظ أنه فى الوقت الذى كنت أحوم فيه حول ضرورة استعمال القوة لمساعدة غوردون ، كانت الحكومة تزداد امتناعاً عن الموافقة على استعمالها .

غير أن الحقيقة فى هذا كله ، هى أن الحكومة — التى تعرضت قبل أسابيع قليلة لانتقادات صارمة بسبب تباطئها فى مباشرة ما يلزم لإنقاذ طوكر — أصبحت تهاجم من نفس منتقديها ، لأنها تسببت فى قتل عدد من الدراويش بلا جدوى .

ولذلك لم تكن لها رغبة فى أن تستجيب للضغط الموجه إليها من القاهرة وسواكن لاستعمال القوة ، بينما أرادت فى نفس الوقت عمل شئ ما لمساعدة غوردون فى مأزقه .

فلهذا السبب استفهم جرانفيل فى ٢٢ مارس عن رأيى فى النقط الآتية :

أولا — هل من المستحسن إرسال قوة من الجيش المصرى للمرابطة فى وادى حلفا بقصد شد أزر غوردون معنوياً فى الخرطوم ؟

ثانياً — هل لا توجد ضرورة لإرسال بعض الضباط البريطانيين — الذين لهم بعض الإلمام بالعربية والاتصال بالقبائل — إلى بربر والبقاء بها انتظاراً لتعليمات غوردون ؟ »

فازاء هذا الاستفهام تشاورت مع السير ستيفنسون والسير أفلين وود والكولونيل واطسن حول هذين السؤالين ، وانتهينا إلى أن إرسال بضعة من الجنود الفلاحين خطوة مقتضبة وقليلة الفائدة .

وبناء عليه أبرقت إلى جرانفيل بهذا المعنى ، وكان هناك ما يجب أن أخبره به تأييداً لإرسال بعض الضباط إلى بربر ، لولا وجوب التحقق من إمكان وصولهم إليها .

ومع ذلك صار تكليف الميجر كتشنر (فيما بعد لورد كتشنر) والميجر راندل بالذهاب إلى بربر ، فلما بلغا أسوان تبين أنه من الشطط السماح لهما بتجاوزها . وبناء عليه ألغيت الأوامر السابقة ، وكان إلغاؤها من حسن الحظ ، لأنهما لو وصلا إلى بربر لكان من المحقق اعتقالهما .

وكلما أعدت التفكير فى المسألة من كافة جهاتها ، ازددت اعتقاداً أولا — بأن فتح طريق سواكن — بربر ليس واجباً فقط ، بل واجب أيضاً تطهير طريق بربر — الخرطوم ... وثانياً — أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بارسال قوة بريطانية إلى بربر .

وقد تداولت مع ستيفنسون وأفلين وود حول إمكان إرسال قوة بريطانية من سواكن إلى بربر ، فكان رأيهما إمكان ذلك ، لولا أنه لا يسلم من الخطر ، وأن صحة الجنود تتأثر من المناخ .

وبناء على هذا أبرقت إلى جرانفيل فى ٢٤ مارس ما يأتى :

« يبدو من الظروف الحالية أن غوردون لن يتمكن من تنفيذ تعليماتك »
« رغم أنها تتضمن رحيل حامية سنار فى طريق النيل الأزرق ، وحاميتى »
« بحر الغزال وجندكورو فى طريق النيل الأبيض . »
« والمشكلة الآن هى : كيف ننتشل غوردون وستيوارت من الخرطوم؟ »
« ولمعالجة هذه المسألة يجب أن يوضع فى الاعتبار أنهما لن يقبلا العودة »
« بغير أن تعود معهما حامية الخرطوم ، والموظفون الرسميون . »
« وأعتقد أن النجاح الذى اكتسبه جراهام فيما يجاور سواكن ، »

« سيؤدى إلى فتح الطريق إلى بربر. ولكنى لا أعتقد أن أى عمل يقوم به »
« فى سواكن أو قريباً منها ، يكون له تأثير كبير على القبائل المقيمة بين »
« بربر والخرطوم . »

« وما لم يطرأ ظرف غير متوقع يؤدى إلى تغيير الموقف ، فلا يوجد »
« غير سبيلين لحل المشكلة .. الأول — الاعتماد على غوردون فى الثبات »
« بالخرطوم حتى الخريف ، حيث يكون ارتفاع المياه سبباً فى تقليل مشاق »
« العمل فى طريق بربر — سواكن عما هى عليه الآن ، وحيث يستطيع »
« غوردون تنفيذ هذا الحل برغم ما فيه من مجازفة كبيرة . »

« والحل الثانى — إرسال جزء من جيش جراهام إلى بربر لإعادة »
« المواصلات مع الخرطوم ، وستكون هناك صعوبة كبيرة فى الوصول إلى »
« بربر ، ولكن إذا فتح الطريق ، سهل الوصول إليها بواسطة إرسال فصائل »
« صغيرة فى كل مرة . »

« إن غوردون ينتظر المعونة من سواكن بلا شك ، وقد أصدر أوامره »
« بارسال الرسل على طول الطريق من بربر للتحقق من مجئ أية قوة إنجليزية . »

« ففى الظروف الراهنة ، أرى أنه يجب عمل شئ لمساعدته من جهة »
« سواكن ، إذا كان من الأعمال العسكرية الممكنة . »

« ويعترف ستيفنسون وأفلين وود بما فى هذا العمل من مجازفة بصحة »
« الجنود ، إلى جانب ما فيه من مخاطرات عسكرية بالغة ، ولكنهما يعتقدان »
« أن التنفيذ ممكن على كل حال »

وفى ٢٥ مارس أجابنى جرانفيل بما يلى :

« بالنسبة إلى خطر مناخ السودان فى هذه الأيام من السنة ، وبالنسبة لما فى العمليات العسكرية من مجازفة كبيرة ، ترى الحكومة أنه ليس من المناسب إرسال حملة بريطانية إلى بربر ، وتطلب إليك إبلاغ غوردون هذا القرار ، ليتخذ من الخطوات ما يتفق مع الحالة هناك .

وإنها لترغب فى أن تترك له مطلق الحرية فى البقاء بالخرطوم إذا رأى

ذلك ، أو الانسحاب عبر الطريق الجنوبى ، أو أى طريق ممكن غيره »

وفى ٢٦ مارس تلقيت برقية منه أخرى كلفنى فيها بإرسال التعليمات الآتية إلى السير جراهام :

« ليست لدى الحكومة أية نية لإرسال جنود بريطانيين إلى بربر . وعليه يجب أن تكون عملياتك مقصورة على توفير السلام فى المنطقة التى تحيط بسواكن ، وإعادة المواصلات مع بربر إذا أمكنك ذلك بوسائل أخرى ، وبنفوذ القبائل الموالية لنا .

إن التقارير الواردة عن تأثير المناخ تضاعف رغبة الحكومة فى أن تنتهى من عملياتك سريعاً ، وأن تكون قد أعددت ما يلزم لإبحار القوة التى تحت قيادتك . ورجائى أن تبادر إلى إبلاغنا متى تستطيع الاستغناء عن خدمات الفيالق الآتية من الهند »

* * *

أعترف أنى حين تلقيت هاتين البرقيتين ، وجدت من الصعوبة الاحتفاظ بالهدوء الدبلوماسى الذى كان السبب فى تهكمات غوردون . ولم يكن موضع اهتمامى قرار عدم إرسال حملة إلى بربر باعتبار أنه يستند إلى حجج ومعاذير عسكرية ، ولكن الذى أثار اهتمامى وضايقنى كثيراً هو لهجة البرقيتين .

فالاستفهام الذى طلبه جرانفيل هو : كيف يمكن انتشال غوردون وستيوارت من الخرطوم ؟ مع أن سير الحوادث كان سريعاً ، بحيث ظهر جليا أن أهم المسائل التى تتطلب الإسراع فى التنفيذ هو إنقاذهما .

وفى ٢٥ مارس كنت أبرقت إلى جرانفيل بأن حسين خليفة باشا حاكم بربر أبلغنا أن الخرطوم محاصرة من كل جانب ، وأن الثوار يتلقون الإمدادات ، وإذا بالرد الوحيد الذى تلقيته يشير إلى أن الحكومة تركت لغوردون الحرية فى البقاء حيث هو ، أو الانسحاب عبر أى طريق يهتدى إليه ! !

ومعنى هذا أن الحكومة تجاهلت حقيقة المسألة ، ولم تدرك ما كانت

عليه الحالة ، فأغمضت عينيها عن احتمال مضى وقت طويل قبل إمكان وجود طريق للانسحاب من الخرطوم !!

وبناء عليه أبرقت إلى جرانفيل فى ٢٦ مارس ما يأتى :

« لا أزعم إمكان إبلاغ رسالتك إلى غوردون من عدمه ، وعلى كل حال »
« لا أستطيع إبلاغ مثل هذه الرسالة قبل مخاطبتك فى المسألة مرة أخرى . »

« دعنى أرجو الحكومة بإخلاص لتضع نفسها فى مكان غوردون »
« وستيوارت ، وأنت تعلم أن أرسالها فى هذه البعثة الخطيرة كان بأمرها ، »
« وأن اقتراحها عن الزبير لو نفذ قبل بضعة أسابيع لكان سبباً فى تغيير »
« الموقف كله ، ولكنه رفض فحدثت جميع النتائج التى توقعاها . »

« فاذا وصلتهما التعليمات الواردة فى برقيتك المؤرخة ٢٥ الجارى ، فلن »
« يفهما إلا أنهما وجميع من معهما أهملوا نهائياً ،ولن يتلقوا أية مساعدة من »
« الحكومة البريطانية . »

« أضف إلى ذلك أن مستر كوتلجن الموجود هنا حالا يؤكد أنه ما دام »
« الثوار يتحكمون فى الشاطئين من الشلال السادس فمحال على المراكب »
« أن تمر . »

« وهو يعتقد أن غوردون لا يستطيع إفساح طريق له فى البر ، ويسخر »
« من فكرة ارتداده مع الحملة إلى خط الاستواء ، مع ملاحظة أنه هو »
« وزميله لن يخرجا وحدهما . »

« فتبعاً لرأيى الشخصى ، لا أعتقد فى استحالة مساعدة غوردون حتى »
« فى فترة الصيف إذا تيسر استخدام قوات هندية ، وعدم التقتير فى »
« صرف المال . »

« ولكن إذا استقر الرأى على الكف عن محاولة مساعدته حاليا ، فانى »
« ألح فى أن يحاط علما بأن يجتهد فى الصمود طيلة فترة الصيف ، وأنه إذا »
« ظل محاصراً حتى ذلك الوقت ، سترسل إليه حملة مع مطلع الخريف »
« لإنقاذه . »

« ذلك بأن هذا التبليغ يبعث فيه بعض الأمل على كل حال ، بل »
« إن مجرد التصريح عن نية الحكومة يساعد كثيراً على تحقيق السلام بابقاء »
« القبائل الموالية ثابتة على ولائها ، فلا تفكر فى تغيير موقفها . »
« ولا يأسف أحد كأسفى على أن الموقف يحتم إرسال جنود بريطانيين »
« أو هنود إلى السودان ، ولكن ما دام غوردون قد أرسل إلى الخرطوم »
« فكمسألة إنسانية وسياسية معاً يتحتم علينا أن لا نهمله . »

وفى ٢٨ مارس أجابنى جرانفيل بالآتى :

« إننا لانستطيع الموافقة على المقترحات التى فى برقيتك . وقد أوليناها أعظم تقدير ، ولكننا لا نعرف كيف يمكن تغيير تعليماتنا رغم رغبتنا الشديدة فى مساعدة غوردون .

أرجو إبلاغه تلك التعليمات بأسرع ما يمكن . وليكن معلوماً أننا غير مستعدين لإضافة شئ إليها حتى نعرف موقفه الفعلى وآراءه عن حالة الأمن ، ومشروعاته عن الخروج من موضعه ، ورغباته فى الظروف الحاضرة »

فأصبح واضحاً أنه لافائدة من استمرار هذه المكاتبات ، وسارعت إلى إبلاغ غوردون وجهة نظر الحكومة كما جاءت فى برقيتى جرانفيل بتاريخ ٢٥ و ٢٨ مارس ، ولكنى أعتقد أنه لم يستلم رسالتى مطلقاً .

وقبل ذلك فى ٢٧ مارس أرسل لى جراهام البرقية الآتية من سواكن :

« إننى أعتبر أن عملياتى الفعلية أصبحت منتهية ، بحيث أستطيع الاستغناء عن خدمات الفيالق الآتية من الهند فى الحال »

وفى ٢٩ مارس أبلغته وزارة الحربية البريطانية أن لا يتقدم بحملته إلى سنكات ، وأن يغادر الجنود البريطانيون سواكن بمجرد مجئ الجنود المصريين من القاهرة للحلول محلهم ... وقد حدث أن الجزء الأكبر من الحامية البريطانية بسواكن انسحب فعلا بعد ذلك التاريخ بفترة قصيرة .

وفى نفس التاريخ (٢٩ مارس) أرسل لى جرانفيل الكتاب الخصوصى الآتى :

« كان احتجاجك الأخير على تعليماتنا لغوردون قنبلة أحسسنا عظم ثقلها . ومع أن مقترحاتك خالفت سياستنا مخالفة كلية ، فاننا قدرنا شعورك كل التقدير . ولكن لم نستطع الموافقة على تقييد أنفسنا بوعد بإرسال حملة عسكرية إلى غوردون بالخرطوم فى الخريف .

إننا نرجو أن تكون انتصارات جراهام قد قضت على الآثار السيئة لهزيمة بيكر ، وتؤكد لنا السلطات العسكرية أن العرب لن يستطيعوا أخذ الخرطوم إلا إذا ثارت حاميتها فى وجه غوردون .

هذا والمعروف أن لدى غوردون مؤونة ستة شهور ، ولعلنا لم نرفض من مطالبه إلا مطلباً واحداً هو ضم الزبير إليه ، مع ملاحظة أن المقترحات التى وضعها بنفسه ووافقنا بمقتضاها على إرساله إلى السودان كانت خلواً من هذا المطلب ، وأنك أنت وهو عارضتما أصلا فى الموافقة عليه »

* * *

ترى هل كانت الحكومة محقة فى امتناعها عن إرسال جزء من قوة جراهام من سواكن إلى بربر أم مخطئة ؟ إن الجواب على هذا السؤال تخمينى ، كما هو الحال فى مسألة اقتراح استخدام الزبير .

فاذا كان الجواب الذى يترجح على غيره من الأجوبة هو التسليم — من وجهة النظر العسكرية — بامكان إرسال الجنودمن سواكن إلى بربر عملياً ، فلن يكون هناك شك فى أن الحكومة ارتكبت خطأ فاحشاً .

وقد تبين يومئذ أن عدم إرسال حملة صغيرة إلى بربر فى ربيع عام ١٨٨٣ سيؤدى حتماً إلى إرسال قوة أكبر فيما بعد ، ومما لا تخفى دلالته أن إرسالها كان الواقع الذى حدث بالفعل .

فأما المجادلات التى دارت على أساس ادعاء الحاجة إلى الحصول على « معلومات أفضل عن المركز الفعلى لغوردون وعن موارده واحتياجاته » فقد لاحت لى أنها عديمة القيمة ، ولا أزال على هذا الرأى كلما أعدت قراءة تلك المكاتبات رغم مرور عدة أعوام .

ومع ذلك لا يمكن القول بأن قرار الحكومة غير حكيم . فالمسألة كانت عسكرية بحذافيرها ، وكان السؤال : هل العملية ممكنة التنفيذ عملياً أم غير ممكنة ؟ ولكن السلطات العسكرية لم تكن متحدة الرأى فى هذه النقطة .

فبينما سلم كل من السير ستيفنسون والسير أفلين وود بالأخطار المتوقعة والاعتراضات المثارة ضد المناخ ، كانا يظنان مع ذلك إمكان تنفيذ العملية .

وأعتقد أنى على حق حين أقول إن السلطات العسكرية فى سواكن كانت أقل استعداداً لتنفيذ العملية من سلطات القاهرة . وكنت أفهم دائماً أن الذى جعلها كارهة للمشروع ، ليس الاعتراضات على تأثير المناخ فى الجنود فقط ، بل وصعوبة إعداد وسائل تكفى حتى لنقل أية قوة صغيرة .

وقد يحتمل أن رجال تلك السلطات جنحوا فى اعتراضاتهم إلى جانب الحيطة والحذر ، فاذا كان هذا هو مقصدهم ، فقد عارض رئيسهم ستيوارت مثلهم ، ولهم أسوة بما فعله رئيسهم هذا ليبرروا النصيحة التى أبدوها .

ففى كتاب ستيوارت الأخير الذى أرسله لى من الخرطوم فى ١١ مارس قال ما يأتى :

« رغم برقياتنا ، أعترف بأنى لا أكاد أتصور كيف يمكنك إرسال حملة من سواكن إلى بربر فى هذا الفصل من السنة .. ان الطريق سيئ جداً فى الشتاء ، ولا أفهم كيف يمكن لأى جنود — وخصوصاً جنود بريطانيا — أن يسيروا فيه يستحيل أن أتخيل صورة إنجليزى يخترق ذلك السهل المخوف بين أوبوك وبربر ، وفوق ذلك لا يوجد ماء مطلقاً بعد « أرباب » . فلذلك أحسب أن الجندى الانجليزى آخر من يصلح بين « حيوانات » العالم لهذه المحاولة . وقد يستطيع الأتراك أو الهنود أو غيرهم الإقدام عليها ، ولكنها محاولة عظيمة المشقة بلا ريب »

وغوردون أيضاً اعترف بصعوبة استخدام بريطانيين فى الصيف ، فقد جاء فى عدد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ من جريدته ما يأتى :

« لا يمكن لأى إنسان أن يرى إلا استحالة بقاء جنود بريطانيين بعد شهر

يناير . فاذا فرض وجاءت أية قوة من قوات جلالة الملكة ، فمن المحقق أن أبذل بقلبي وروحي أقصى ما أستطيع لإعادتهم قبل يناير »

أما رأيي الخاص وقتئذ ، فقد قام على إمكان إرسال قوة مجهزة تجهيزاً خفيفاً على الجمال ، يتراوح عددها بين ألف وألف وخمسمائة جندي يذهبون من سواكن إلى بربر ، كما قام على وجوب القيام بهذه المحاولة رغم ما فيها من مجازفات ومشاق ، ولا شك أني على هذا الرأي إلى الآن .

ولكن مهما يكن السبب ، فلا شك أنه منذ اللحظة التي رفض فيها اقتراح إرسال قوة صغيرة إلى بربر بدعوى أنه غير عملي ، أصبح إرسال حملة أكبر فيما بعد ضرورة لا مفر منها . ومع ذلك كان محتوماً أن تمضي بعض الوقت قبل أن تدرك الحكومة حقائق الحالة إدراكاً كافياً .

وفي ٨ أبريل أرسل لي جرانفيل البرقية الآتية :

« اقترح غوردون مراراً أن نوافق على التحرك صوب وادي حلفا ، لأن هذه الحركة تساعده من وجهة التهديد بالسير إلى دنقلا . فبالنظر إلى الظروف الحالية في بربر ، ربما كان هذا الاقتراح مفيداً »

وصار إبلاغي أيضاً أخذ رأي ستيفنسون وأفلين وود في الاقتراح ، مع أن هذه المسألة بحثت بحثاً مستفيضاً من قبل . ومع ذلك سارعت إلى التشاور معهما ومع نوبار باشا بمجرد ورود هذه البرقية ، وكان من رأي ستيفنسون أن هذه الخطوة تفتح الباب لانتقادات كثيرة تستند إلى حالة الجو في أشهر الصيف وأنه ليس من الحكمة أن تسير الحملة ثم تظل على بعد شاسع من قاعدتها .

وعلى العموم أبرقت إلى جرانفيل في ١٠ أبريل الآتي :

« إننا نميل إلى الظن بأن أسباب الاعتراض على هذه الحركة تفوق الفوائد المرجوة منها ، لأنها فوائد مشكوك فيها كثيراً »

وإني لآسف في الواقع لأني أبديت رأياً يخالف الاقتراح ، وأسفي يرجع فقط إلى شعوري بأن أي اقتراح قدمه غوردون وهو في حالته التي نعرفها ، كان يجب تنفيذه إذا أمكن ، وبخاصة إذا كان قد ردده غير مرة .

ولم أعتقد عهدئذ — ولا أعتقد الآن — أن إرسال قوة صغيرة إلى كورسكو أو وادى حلفا ، كان يؤدى إلى تحسين مركز غوردون فى الخرطوم .

وحين جاءت قوة بريطانية إلى دنقلا فيما بعد ، وتأهبت للسير إلى الخرطوم — كتب غوردون فى ٨ نوفمبر ما يأتى :

« من المدهش أنه لم يكن لاستعداداتنا العظيمة فى دنقلا غير تأثير محدود جداً على مجرى الحوادث ، حتى ليصح القول بأنها ليس لها أى تأثير إلى الآن »

وفى ٩ أبريل تلقيت من غوردون نحو ثلاثين برقية تأخر وصولها إلى القاهرة ، وتضمنت أنباء الخرطوم حتى أول أبريل ، وقد ذكر غوردون فى إحداها :

« أود أن أنهى إليك ما أشعر به نحو حقيقة هذه الثورة الجوفاء كالطبل ، والتى يستطيع خمسمائة من ذوى العزيمة الصادقة قمعها .

وتأكد أننا الآن — وإلى شهرين آخرين — آمنون هنا كأننا فى القاهرة . ولكنى أحطم رأسى هنا بسبب ضعفنا ، وأزيد تحطيمه كلما شعرت أن السودان إذا ضاع مرة فستحصلون متاعب من هذا النوع فى جميع الولايات الإسلامية .

وليس يضنينى شئ إلا أنك ستضيع وقتك ، ولا تستطيع عمل شئ إلا بعد فوات الوقت . ولكنك لو وضعت كبرياءك فى جيبك واستطعت بشئ من السخاء فى بذل المال ، أن تحصل على ثلاثة آلاف من بيادة الأتراك وألف من فرسانهم ، لانتهت المسألة كلها بما فيها القضاء على المهدى فى خلال أربعة أشهر »

وكان غوردون يعلق اهتماماً كبيراً على هذا الاقتراح ، ويدأب على الإشارة إليه فى جريدته . ومن أقواله فى ذلك ما يأتى :

« إذا أعيد السودان إلى مصر ، فسنجد مهدياً آخر بعد أعوام قليلة . وإذن فالمفاضلة محصورة الآن بين الزبير الذى فات وقت اقتداره على حكم البلاد بمفرده — وبين الأتراك .

وعلى هذا بادروا باعطاء السودان للأتراك .. ولو كنت مكان لورد ولسلى

لحملت حكومة جلالة الملكة على إرسالهم إلى هنا ، فهم الحل الذى يفضل أى حل آخر رغم كثرة نفقاته . والاتراك يستطيعون الاحتفاظ بالسودان ، فأعطوهم مليونين من الجنيهات ، وكلما فكرت فى هذا ازددت اقتناعاً بأن الحل التركى هو الذى يرجح على سواه .

ولسوف أتخلص من متاعبى كلها إذا جاء الأتراك ، لأنى سأطرحها على كواهلهم ، وكذلك أنت ..... يجب التنازل عن السودان للسلطان، وليكن مقدار المنحة ما يكون »

ويمكن جمع الأسباب التى استند غوردون إليها — من برقياته المختلفة ومما نشره فى جريدته .. ففى المقام الأول كان يظن أن أى حل من الحلول أفضل من سقوط البلاد فى يد المهدى . وقد قال فى هذا الصدد ما يأتى :

« إن إعطاء بلاد قطعت شوطاً محدوداً من المدنية — ولو حكمت حكماً حسناً لظلت هادئة منتظمة — إلى الزبير أو الأتراك، مع السماح بازدهار تجارة الرقيق حتى تبلغ عشرة أضعافها الآن ، ليس عملا ضخما ولكنه تنظيم وتنسيق .

وليس لدينا رجال لحكم هذه الأصقاع ، ولا فى استطاعتنا تقديم الأموال ، ولذلك أنصح بما أشرت به هنا . ولا شك أن الاحتفاظ بالسودان أكثر نبلا من التفريط فيه ، ولكن التمسك به عمل أكبر من أن نتوقع موافقة دافعى الضرائب عليه . »

وهكذا كان نشاط غوردون وقفاً على تحطيم المهدى أكثر من وقفه على الخروج من السودان ، وقد قال فى برقيتين وردتا إلى القاهرة فى ١٨ و ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ما يأتى :

« خير ما يُعمل هو المفاوضة مع الباب العالى لإرسال جنود من الأتراك .... من المستحيل ترك الخرطوم بغير حكومة نظامية تقيمها سلطة من السلطات ... ربما كانت الحكومة غير راضية عن النصيحة التى قدمتها ، فأقول بدورى أن أهالى السودان غير راضين عنى بسبب محاربتى لهم ، وعدم تمكنهم من اللحاق بالمهدى .

إنى أتطلع إلى تفاوضكم مع الباب العالى ، حتى يرسل المساعدة اللازمة عاجلا لإطفاء جذوة هذا المهدى الكذاب قبل تعقد الأمور »

وفى المقام الثانى كان غوردون متبرماً أشد التبرم من استمرار الثورة . ففى ١٢ أبريل سنة ١٨٨٤ أبرق لى ما يأتى :

« يدهشنى أنكم لاتعطون السودان للسلطان مع معونة مائة وخمسين ألف جنيه سنوياً .... إنه يقضى على هذه الثورة وعلى المهدى فى ثلاثة أشهر . وأرانى أميل إلى إطلاق الأتراك على هؤلاء الناس بعد الطريقة التى رفضوا بها شروطى ، ولن يحتاج السلطان إلا إلى ثلاثة آلاف رجل يرسلهم إلى هنا »

فهذه الشذرات التى أوردتها هنا ، تكفى للتدليل على أن غوردون قلل من قيمة الثورة التى عليه مواجهتها ، والتى لم تكن جوفاء ولا فى إمكان خمسمائة رجل إطفاؤها كما قال .

بل على العكس من ذلك ، إنها من وجهة النظر المحلية ثورة ذات صبغة خطيرة جداً ، ويحتاج القضاء عليها إلى قوات أعظم مما سبق لغوردون أن قدرها لإطفائها .

فى حين زاد من الناحية الأخرى فى تقدير النتائج التى تؤثر على مصر وغيرها من الأماكن إذا فازت الحركة المهدية . وكان يتحدث عن وصول رسائل كثيرة إلى المهدى من القاهرة والآستانة والهند ، ويتساءل: « ما الذى يمنع أتباع المهدى من الاستيلاء على مكة التى يقل عدد رجالها عن ألفين ، فاذا بلغوها فى يوم من الأيام فقد نسمع صيحات الفزع فى الآستانة »

وتحدث أيضاً عن ضرورة تحطيم المهدى نهائياً إذا أريد حفظ السلام فى مصر ، كما كان يثق « فى أن استيلاء المهدى على الخرطوم يؤدى إلى قيام الثورة فى مصر »

أما رد الحكومة البريطانية على اقتراح غوردون فقد ورد فى رسالة أرسلها جرانفيل إلى مستر إجرتون فى أول مايو ، وهو الآتى :

« إن استخدام جنود أتراك فى السودان يكون مغايراً للآراء التى قدمها

غوردون فى ظروف سابقة ، ولست فى حاجة لتذكيرك بأنه أعلن فى بياناته ببربر والخرطوم ، أنه منع إرسال جنود السلطان وجاء بنفسه إلى البلاد لوضع حد لإسالة الدماء .

وزيادة على ذلك ، يعتبر هذا الاتجاه الجديد قلباً لسياسة الحكومة أصلا ، تلك السياسة التى قامت على فصل السودان عن مصر ، ومنح أهله استقلالهم السابق .

ومن الواضح أن هدفه من وراء طلب إرسال الجنود ، هو تمكينه من سحب الحاميات بواسطة حملات عسكرية ، ومن تحطيم المهدى .

ولكن فيما يتعلق بطلبه جنوداً أتراكا لإجراء عمليات هجومية ، يبدو أنه لايدرك أن الحكومة لا يمكن أن تقرها ، وأنها خارج مهمته التى بعث لتنفيذها »

على أنه لو كان غوردون قد لجأ إلى إعداد مقترحات يمكن تحويرها قليلا حتى تتسق مع الخطوط العامة للسياسة التى ندب لتنفيذها ، لكانت الحكومة ملزمة أدبياً بالموافقة عليها .

ولكن اقتراح إعطاء السودان للسودانيين ، واستخدام جنود أتراك للقضاء على ثورة المهدى ، أمر يخالف روح التعليمات التى لدى غوردون ويخالف الآراء التى دأب هو نفسه على إبدائها حتى ذلك الوقت »

ولا شك أن الحكومة نهجت نهجاً قويماً برفض نصيحته فى هذه النقطة بعينها ، لأنى أرتاب فى إمكان تنفيذ هذه الخطة، وإذا فرضنا أنها ممكنة فان تنفيذها لم يكن مرغوباً فيه .

وإنى لأبنى شكوكى فى إمكان تنفيذ تلك السياسة على الصعوبات التى تنتج من إجراء مفاوضات من هذا النوع مع السلطان ، كما حدث عندما نشأت مسألة طلب إرسال جنود أتراك لقمع ثورة عرابى .

وأبنيها على الصعوبة الخاصة التى تنتج من محاولة حمل الباب العالى على توخى العمل القوى السريع بحيث يحقق النجاح فى ذلك الظرف الخاص .

كما أبنيها على إفلاس الخزانة العثمانية ، واستحالة إلقاء العبء على الخزانة

المصرية ، واستفحال الثورة التى تحتاج أكبر من القوة التى قدرها غوردون .

وإلى جانب ذلك أبنى رأيى فى عدم صلاحية خطة غوردون على الحقيقة التى توحى بأن احتلال السودان بواسطة جنود أتراك يجر فى أذياله على التحقيق استفحال فساد الحكم واستمرار الفساد ، وهما الدافع الأصلى على الثورة .
كما أبنيه أخيراً على الحقيقة الأخرى التى تدل على أن الاحتلال التركى لم يكن ليؤدى إلى استقرار نهائى للمسألة السودانية .

فكمسألة مقارنة بين ضررين ، كان أفضل لمصلحة انجلترا ومصر والعالم المتحضر عامة ، وشعب السودان نفسه ، أن يأخذ المهدى البلاد ، من أن تسلم للسلطان .

إن حكم الدراويش كان شراً بلا شك ، ولكن حتى فى تلك الأيام كان من المتوقع أن يكون الشر مؤقتاً . فأما الاحتلال التركى ، فانه شر كان يصبح أكثر استمراراً ، وأطول أمداً من غيره .

ولما كانت هذه السياسة لا تتمشى مع فكرة عودة مصر إلى فتح السودان فى المستقبل ، وتتسبب فى ارتباكات سياسية ومالية لا نهاية لها ، فان الحكومة أحسنت صنعاً بعدم موافقتها على مقترحات غوردون .

وفى نفس الوقت كان الموقف يزداد كل يوم حرجاً فى السودان . ففى ٢٩ مارس تلقيت من غوردون برقية تاريخها ١٧ مارس ، وجاء بها تفصيل لقتال دار فى جوار الخرطوم يوم ١٦ منه ، ومنى الجنود المصريون فيه بهزيمة نكراء بسبب خيانة اثنين من الباشوات أعدما فيما بعد .

وبعد ذلك بقليل حدث ذعر عام فى بربر ، فتركها كل من استطاع الفرار ، وأرسل حسين خليفة باشا حاكمها برقية قال فيها : « لقد تخلت الحكومة عنا ، وأصبح لا نصير لنا إلا الله »

ولم يستلم غوردون جميع البرقيات التى سبق إرسالها من القاهرة ، ولكنه كان على علم بأن الحكومة رفضت اقتراحه عن الزبير ، وليست لديها نية لإرسال حملة إنقاذ من سواكن إلى بربر .

فأثار هذا غضبه الشديد ، وفى ٧ أبريل أرسل لى برقية اطلع مستر إيجمونت هيك عليها وعلق عليها بأنها « صارت برقية تاريخية فى الحال » ، وفيما يلى نصها :

« إن الموقف كما أفهمه هو ما يأتى : إنكم تذكرون عزمكم على عدم إرسال أى مدد إلى بربر لإنقاذنا ، وأنتم تمنعون الزبير عنى . فلذلك أعتبر نفسى حراً فى التصرف وفقاً للظروف ، وسوف أبقى هنا أطول مدة ممكنة . وإذا استطعت قمع الثورة فعلت ، وإلا فسآوى إلى خط الاستواء ، وأترك لكم وصمة عار لا تمحى لإهمالكم حاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلا ، مع تأكيدى لكم بأنكم ستضطرون آخر الأمر إلى تحطيم المهدى فى أحوال مفعمة بالصعاب إذا كان عليكم أن تحافظوا على السلام فى مصر »

وسرعان ما تلقف رجال الأحزاب ما فى البرقية من تعبيرات مثيرة ، واتخذوا من عبارة « وصمة العار ... » تكأة استندوا إليها فى حملاتهم الشديدة على الحكومة .

ولكننى لا أفهم من ناحيتى كيف يتسنى لأى إنسان غير متحيز أن يعتبر الحكومة البريطانية مسؤولة عن الصعوبات التى حاقت بحاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلة .

وكان يجب على الذين أفاضوا فى ذكر العار الذى ينشأ عن وقوع الحاميات فى يد المهدى ، أن تكون لهم الشجاعة فى وصف العلاج الوحيد لمنع وقوع هذه الكارثة ، وهذا العلاج هو إرسال حملة بريطانية قوية أو عدة حملات لإنقاذ الحاميات . ولكنهم أحجموا عن إبداء النتائج المنطقية لما اعترضوا عليه فى انتقاداتهم .

وبرغم أن الحكومة لم تكن ملزمة أدبياً بانقاذ الحاميات المصرية ، فقد كان لزاماً عليها أن تعمل على منع وقوع غوردون وستيوارت فى يد المهدى ؛ كما كان يظهر فى كل يوم أكثر مما ظهر فى سابقه وجوب إرسال حملة إلى الخرطوم لإنقاذهما .

وقد كنت متأثراً باتخاذ إجراءات عاجلة ، إلى حد أنى أرسلت الرسالة الآتية إلى جرانفيل فى ١٤ أبريل :

« مرة أخرى ألفت نظر سعادتك إلى مركز غوردون فى الخرطوم . وأود »
« التنويه بنوع خاص عن عدم رغبتى مطلقاً فى الحض على إرسال حملة »
« لإنقاذه إلا إذا تبين بعد الدراسة المستفيضة عدم وجود بديل لذلك »
« الإجراء . »

« ولا أظن أن أحداً يعارض أكثر منى فى إرسال تلك الحملة ، ولكنى »
« أقول فى نفس الوقت إن لورد هارنجتون سبق أن صرح فى مجلس العموم »
« بأن الحكومة تشعر بأنها مسؤولة عن سلامة غوردون مسؤولية كبرى ، »
« وحتى لو لم يصدر تصريح كهذا ، فالحقيقة ظاهرة بنفسها ظهوراً كافياً »

« فمن واجباتى إذن تقديم الملاحظات الآتية ، إيضاحاً للحالة بصورة »
« فعلية ، وليس إبداءً لأية اقتراحات عن تلك الحالة . »

« إن الموقف شديد الصعوبة ، حتى أنى لأعترف بصراحة بأنى أتردد فى »
« إبداء أية نصيحة بشأنه . وسوف تلحظ من إحدى برقيات غوردون »
« المرسلة لك مع رسالتى المؤرخة ٩ الجارى ، بأنه سيكون آمناً فى الخرطوم »
« كأنه فى القاهرة إلى شهرين قادمين ، أى إلى نهاية مايو . »

« ولكنى غير متأكد من أن هذا التصريح دليل على أنه لن يستطيع »
« الثبات فى مكانه زيادة عن شهرين . وأعتقد أنه لا يقصد هذا المعنى فى »
« برقيته ، لأن الذى أفهمه أنه يستحيل على أية حملة أن تصل إلى الخرطوم »
« حوالى آخر مايو . »

« أضف إلى ذلك أن برقياته السابقة دلتنا على أن لديه مؤونة ستة »
« أشهر ، وأنه إذا شرع المهدى فى التقدم فلن يكون ذلك قبل شهر سبتمبر »
« أو أكتوبر . »

« وكنت قد طلبت إليه إيضاح هذه النقطة بشئ من الإفاضة ، ولكن »

« الاتصال بالخرطوم عسير جداً ، ولا مفر من مضى وقت طويل قبل »
« وصول أى رد على كل حال . »
« غير أننا فى وسط المأساة كما يبدو لى ، وستضطر الحكومة آخر »
« الأمر إلى النهوض لإنقاذ غوردون . وتقول السلطات التى أخذت رأيها »
« أنه إذا تقرر اتخاذ العمليات الحربيـــة للحملة على طول طريق وادى النيل »
« (وهو فى رأى بعضهم أفضل الطرق) وجب عدم إضاعة أى وقت »
« فى إعداد الترتيبات ، حتى تكون الحملة على أهبة التحرك بمجرد ارتفاع »
« مياه النهر . »

« وقد يتمكن غوردون — بل آمل أن يتمكن — من الخلاص بدون الحملة ، »
« وفى تلك الحالة تصبح الاستعدادات عديمة الفائدة . ولكن من الناحية »
« الأخرى إذا لم يشرع فيها الآن ، فسيؤدى عدم الشروع فيها إلى فشل »
« أغراض الحملة عندما تقضى الضرورة بقيامها . »

« وإذن فانى أظن فى هذه الظروف أن قيام السلطات البحـــرية »
« والعسكرية — أو عدم قيامها — باتخاذ خطوات مبدئية لإعداد السفن وغيرها »
« تأهباً للعمل عند الضرورة ، مسألة جديرة بالبحث والتقدير . »

« ولعل الأفضل أن نجازف ببعض نفقات غير ضرورية عن أن نجد »
« أنفسنا عاجزين عن التحرك فى اللحظة المناسبة . »

وفى ٢١ أبريل غادرت القاهرة إلى انجلترا لحضور المؤتمر الذى كان على وشك الاجتماع فى لندن لبحث الحالة المالية للخزانة المصرية ، وعينت الحكومة مستر إيجرتون (الذى صار فيما بعد سير أدوين) وكيلا وقنصلا عاماً بمصر أثناء غيبتى عنها .

حملة لانقاذ غوردون

قبل الاسترسال فى هذه القصة ، يحسن سرد الأسباب التى أرى أنها دفعت غوردون إلى اتخاذ مسلكه عندئذ ، حتى لو اضطررت إلى ذكر بعض ملاحظات ذكرتها من قبل .

وإنى لأتساءل : هل حاول أية محاولة جدية لتنفيذ سياسة الحكومتين البريطانية والمصرية فى السودان ؟.... وهل كانت تلك السياسة ممكنة التنفيذ ؟.. وأخص من ذلك : هل كان يمكنه الانسحاب من الخرطوم بغير مساعدة حملة تسعفه ؟

هناك بعض ملاحظات مبدئية يجب ذكرها قبل بحث هذه الأسئلة . فمن الواضح قبل كل شئ أنه يجب الحكم على سلوك غوردون بمنتهى التسامح والكرم ، ولكن — مراعاة للحقائق التاريخية — لا أعتبر أن هذا التسامح يتطلب أو يتحتم أن يصل إلى حد إعفائه من اللوم ، إذا ثبت من بحث الأسانيد أنه جدير باللوم .

ولكى نحكم على تصرف الحكومة وسلوك غوردون ، يجب الأخذ بروح التعليمات لا حرفيتها . وبناء عليه ، هل حاول غوردون بصورة جدية تنفيذ سياسة الحكومتين فى السودان ؟

وليس من شك فى أنه وافق على هذه السياسة عندما غادر القاهرة ، وأنه لم يكن يكرر التعبير عن موافقته عليها بعبارات صريحة لا التواء فيها فقط ، ولا أنه هو الذى كتب تعليماته بنفسه فى لندن والقاهرة ، وإنما الواقع أن هذه السياسة التى ندب لتنفيذها كانت تتفق مع آرائه التى دأب على ترديدها منذ اتصاله بالسودان .

لم يكن غوردون ليكف عن ذكر مساوئ الحكم المصرى أو على حد قوله « الحكم التركى » فى السودان ، وكان يعتبر هذه البلاد « ملكاً لا فائدة فيه » ويلح على الحكومة « لترك أهاليها حيث وضعهم الله » .

والواقع أنه نادى دائماً بسياسة « السودان للسودانيين » ، ولكنه قال عن نفسه : « لا يوجد فى العالم رجل أكثر منى تغيرا ». ومما لا شك فيه أن آراءه تغيرت كلها بعد وصوله إلى السودان ، فرأى من الابتداء أن الأوفق أن يحقق للبلاد نوعاً مستقراً من أنواع الحكم ، ثم أقبل على هذه السياسة بعد فترة طويلة جعلت التنفيذ بعدها غير ممكن عملياً .

وكان غرضه فى مبدأ الأمر تسليم السودان للسلاطين المحليين ، إلى أن تبين سريعاً عدم وجود من يمكن استخدامهم منهم كآلات لتنفيذ هذه السياسة ، ثم انتقل إلى اقتراح إرسال الزبير ، ومن المعقول على الأقل أنه لو ووفق على اقتراحه سريعاً ، لنجحت محاولة إنشاء حكومة مضادة لحكم المهدى .

وآفة غوردون أنه عجز عن إدراك النتيجة التى يمكن استخلاصها من دراسة حقائق الحالة ، أو على الأصح أن فكرة التسليم بتفوق المهدى كانت غير مستساغة الطعم فى فمه ، إلى حد منعه من إدراك تلك النتيجة .

فقد انتقل إلى الفكرة القائلة بانشاء حكومة مضادة للمهدى عندما صارت العملية — على حد تشبيه لورد نورثبروك — « مجرد أمنية مستحيلة » ، وللوصول إلى هذه الغاية كان مستعداً للتضحية بما عداها من آراء . واقترح فوق ذلك تسليم السودان إلى الإدارة التركية التى طالما حمل على مساوئها حملات عنيفة ، كما كان يدرك أن نتيجة هذا التسليم ظلم الأتراك للأهالى ، ولكنه كان يفضل الظلم التركى على الاعتراف بالمهدى .

وبينما كان يتناقض مع نفسه تناقضاً عجيباً وهو يلح فى إعطاء السودان للسلطان ، كان يسلم فى نفس الوقت بأن الجلاء عنه أفضل من السماح ببقائه « تحت حكم الباشوات المصريين » ، مع أنه مهما تكن مساوئهم ، فلا محل لتفضيل الباشوات الأتراك عليهم . وفى الواقع كان غوردون يعلم أن باشوات مصر كلهم تقريباً من الأتراك أو الجراكسة .

على أن الحق الذى لا مرية فيه أنه كان جندياً قبل كل شئ ، وفوق ذلك كان من النوع المتلهف للقتال . وقد قال لى السير صامويل بيكر بعد

عدة أعوام من سقوط الخرطوم ما يأتى : « عندما سمعت أن غوردون ذاهب إلى السودان أدركت أن الحرب ستدور هناك بدون ريب »

والواقع أن غريزته الحربية كانت أقوى من أن تتيح له الاشتغال بقلبه فى سبيل السلام . ومن أقواله المأثورة قوله :

« يجب أن يأخذ العرب ضربة قاصمة تمحو ذكرى هزائم هكس وهزائمى .. »

وقوله : « لن أقبل الانتظار إلى أن أرى المهدى يحث السرى فى أعقابكم حتى يدخل الخرطوم .... إن الإنسان لا يطيق الظن بأنها تكون نهاية موفقة أن نسمح للمهدى — لو نجحنا فى إنقاذ الحاميات — بأن يأتى ليفخر بطردنا من البلاد ... مما يدعو للأسف ألف مرة أن يأخذ المهدى الخرطوم ، بينما توجد فرصة للاحتفاظ بها تحت يد الزبير . وما دام المهدى موجوداً فى جوارنا فلا أمل هنا فى السلام »

والحق أيضاً أنه تمنى تحطيم المهدى ، وهذا هو مفتاح سر جميع أعماله فى السودان . وقد كتب فى ٧ نوفمبر قائلا :

« لو أنهم أرسلوا الزبير إلى السودان لقضينا على المهدى بدون مساعدة خارجية . ولكن من المحزن أن نعمل على إحياء هذا الثائر ثانية بجلائنا عن الخرطوم ، وهو فى حالة احتضار »

أما عن التعليمات التى لديه ، فانه ذراها فى الهواء ، فى حين كانت روحها وحرفيتها جلية واضحة . وقد جاء فى الكتاب الموجه إليه فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٤ « إن الغاية الرئيسية التى يجب بلوغها هى الرحيل عن السودان » .

ولكنه لم يحاول هذا مطلقاً ، بل انصرف إلى التفكير فى النقطة الإضافية — أى إقامة حكومة مستقرة — وضرب صفحاً عن الغرض الأصلى وهو ترك السودان .

وقد يقال إنه — حتى فى حالة عدوله عن إقامة حكومة مقاومة للمهدى — ما كان يستطيع تنفيذ التعليمات بسبب تشتيت الحاميات ، واستحالة إنقاذها كلها . ولكن يجاب على هذا بأنه كان يرى لزاماً عليه أن ينقذها جميعها ،

فقد كتب يقول : « لقد عينت في منصبي للقيام بمهمة الجلاء عن السودان ، وليس للفرار من الخرطوم ، وترك الحاميات تحت رحمة القدر »

وفى ١٩ نوفبر عاد يكتب الآتى :

« إنى أعلن لآخر مرة أنى لن أترك السودان حتى يتاح لكل راغب فى الرحيل أن يرحل ، وذلك ما لم تؤسس حكومة تعفينى من هذه المهمة . وبناء عليه إذا جاءنى رسول أو كتاب يأمرنى بالرحيل ، فلن أطيعه بل سأبقى فى مكانى وأسقط مع المدينة ، وأواجه جميع الأخطار »

فكل ما يمكن قوله فى هذه التصريحات التى من هذا اللون ، أنها تذكرنا بملاحظة الجنرال بوسكوى على الهجوم على « بالكلاڤا » حيث قال : « هذا رائع جداً ، ولكن ما هكذا تكون الحرب »

إننا قد نعجب — وأنا شخصياً أعجب جداً — بشجاعة غوردون الشخصية وتنزهه عن الغرض ، ونبل شعوره نحو الحاميات المحاصرة ، ولكن الإعجاب بهذه الخصال ليس عذراً كافياً يبرر سلوكه الخيالى .

وفى آخر رسائل غوردون إلى شقيقته بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ قال : « إنى مغتبط جداً، فشكراً لله . وأرانى — مثل لورنس — بذلت جهدى لتأدية واجبى » . وسرعان ما صارت هذه الجملة مثلا تاريخياً حيث استعملها كثيرون من أبنـــاء جلدته ، كلما وجدوا أنفسهم فى مركز خطير . كما صارت ألفاظها — بعد أن قالها لورنس ثم غوردون — باعثة على التأثر الشديد بنوع خاص .

على أنه عندما تخمد العواطف ، وتطرح الأحداث المحزنة جانباً ، تنهض الدوافع التى تتطلب الإجابة على مثل هذه الأسئلة : ماذا كانت مهمة غوردون الحقيقية ، وهل حاول أن يؤديها حقا ؟

ويبدو لى أنه وضع لمهمته نهجاً خاصاً بدون أن يفكر بروية فى الوسائل اللازمة لأدائها ، أو فى النتائج التى تصيب الحكومة البريطانية والشعب البريطانى من محاولة تأديتها .

إن غوردون لم يرسل إلى الخرطوم ليحرض على انسحاب كل رجل أو امرأة أو طفل يريد ترك السودان ، وإنما أرسل ليبذل أقصى ما يستطيع لتنفيذ الجلاء مع منحه سلطة كبيرة للتصرف .

وكان ملاحظاً عند مغادرته القاهرة ، أن مساعدة الحاميات البعيدة — وخصوصاً التى ببحر الغزال والمديريات الاستوائية — مهمة صعبة للغاية . ولذلك وجه نظره فى التعليمات إلى حامية الخرطوم وسكانها المدنيين أكثر من غيرها ، باعتبارها أكثر سكاناً من أى مركز آخر ، وأن الاتصال بهم أيسر نسبياً من الاتصال بغيرهم :

ويبدو أن مهمة غوردون الرئيسية هى عمل أفضل ما يستطيعه لأداء رسالته ، وأن يتجنب فى نفس الوقت التسبب فى الشقاء وإسالة الدماء وإضاعة الأموال ، وهى الأشياء التى تحدث حتما إذا أرسلت حملة بريطانية إلى السودان .

ولم تكن الحكومة البريطانية مسؤولة عن حرج مركز الحاميات ، ومن المحتمل أنهم قد يقعون فى الأسر ، وهذا أسوأ ما كان يحدث .

ونظراً لأن جرانفيل أرسل لى فى ١٤ مارس رسالة يسودها التعقل بقوله :

« إذا استطاع غوردون إنقاذ حاميات الخرطوم وبربر ودنقلة ، فانه يكون عملا باهراً فى ذاته . وقد سخر هو نفسه من الإشاعة السائدة عن هلاك الحاميات ، وإن قال إنها حقيقة فيما يتعلق بحامية طوكر » . أجل ، بالنظر إلى هذا الذى ذكره جرانيفل رأيت أن أسر الحاميات البعيدة بواسطة المهدى يكون بالتأكيد أقل ضرراً من إرسال حامية بريطانية لإنقاذ الخرطوم .

ويجب أن يكون مفهوماً أن وجود قوة بريطانية فى الخرطوم لم يكن ليساعد الحاميات البعيدة فى دارفور وبحر الغزال ، والمديريات الاستوائية . وفى رأيى أن غوردون لم يقصد مطلقاً إرسال حملة بريطانية إلى تلك الأصقاع النائية ، وأنه اتجه فى خطته وجهة مخالفة بل مخطئة فى اعتقادى ، وآية ذلك أنه كتب فى أول أكتوبر يقول :

« أظن أن واجبنا هو إنقاذ الحاميات مهما تكلفنا من الأمر » .. مع أنه يعلم

أن هذا يخالف رأى الحكومة ، والدليل القاطع على ذلك أنه أضاف العبارة الآتية : « ولكن الحكومة لا تريد .... »

على أنه بالرغم من أن نشأته العسكرية غرست فيه شيئاً ما من النظام الذى لم يستطع تجاهله أو الإقلاع عنه نهائياً ، فقد كانت فيه عادة مخصوصة يلجأ إليها عند شعوره بالتمرد على واجبه ، هى اختراع طائفة من الحجج الفارغة تمشياً مع المثل القائل « الكذب يبرر الخطأ » ، وذلك لتهدئة وخزات شعوره الرسمى .

ويبدو أنه كان يعتقد أنه غطى مسؤوليته الشخصية حين اقترح وجوب تعيين عبد القادر باشا فى مكانه ما دام لم يوافق على تنفيذ آراء الحكومة ، ولو أنه أضاف على اقتراحه ما يأتى : « إنى أقرر أن اقتراحى ليس إلا مصيدة إلى حد ما ، لأنى واثق بأن المتاعب لن تنتهى حتى إذا وضع عبد القادر باشا مكانى وحاول الجلاء »

والواقع أنه تلهف لتحطيم المهدى ، واعتنق فكرة أن الحكومة ملزمة بانقاذ الحاميات ، اعتناقاً جعله يجاهد فى سبيل حملها على إرسال حملة إلى السودان ، وكان ما اشتهر به عن نواياه الطيبة نحو الأهالى مندمجاً ضمن رغبته فى إرسال الحملة .

ففى ٢٧ فبراير كما ذكرت سابقاً ، أصدر نداء أورد فيه هذه الألفاظ : « إن القوات البريطانية فى طريقها الآن إلى الخرطوم » ، وكان قصده من النداء إيجاد تأثير أدبى على الناس ، لأنه كان يعلم أنه لا توجد نية لدى لإرسال تلك القوة .

ولكن أهالى الخرطوم آمنوا بقوله بعض الوقت ، فلما لم يحضر أحد من القوة ، اعتقدوا أن الحكومة البريطانية تخلت عنهم ، مع أن الوعد بتقديم هذه المساعدة العسكرية جاء من لدن غوردون وتحت مسؤوليته ، بدون أن يستشير الحكومة أو ممثليها فى القاهرة .

ولا ريب أنه شعر بأنه ملزم بتحقيق وعده الذى فرط منه بحماقة ، فقد كتب فى ١٦ أكتوبر ما يأتى :

« إن ظهور جندى بريطانى أو ضابط بريطانى واحد يسوى مسألة الإنقاذ فى نظر الأهالى ، لأنهم سيتأكدون وقتئذ أنى لست كاذبا »

كما قال فى برقية أخرى غير مؤرخة ، ولكنها وردت فى ١٨ سبتمبر ما يأتى :

« إننا نبدو كذابين فى نظر أهالى الخرطوم ، بسبب وعودنا المتكررة لهم بأن المساعدة آتية لا ريب فيها »

ومن الواضح أن خير ما كان يصنعه غوردون بعد انقطاع المواصلات مع القاهرة ، أن يتقهقر إلى بربر مع حامية الخرطوم والمدنيين الراغبين فى الرحيل . ولكنه يظهر أنه لم يبذل أية محاولة جدية للانسحاب ، لأنه رجح أنه إذا فعل هذا ، قل احتمال صدور أمر الحكومة بارسال حملة لإنقاذ الحاميات النائية .

ففى ٥ أكتوبر لمح فى جريدته إلى ذلك بقوله :

« قد يقال : لماذا لا يتقهقر إلى بربر ؟ ولكنى ما كنت لأرتكب هذا مطلقاً لأنى أردت أن أبين بطريقة إيجابية أنى برىء من وزر إهمال الحاميات »

كما قال بأسلوب أوضح فى ٢٩ أكتوبر بجريدته ما يأتى :

« كنت أود أخذ بربر باعتباره أسلم العمليات الحربية الميسورة ، لولا أن الاستيلاء عليها يغرى الحكومة على القول بعدم وجود ضرورة لإرسال حملة تنقذ الحاميات .

ولكنها تكون مخطئة فى ذلك . لأنه رغم احتمال دخولنا بربر ، لم يكن فى الإمكان مرابطتنا فيها . وحينئذ يكون انتصارنا عملا فارغاً لا يساعد على حل المسألة السودانية ولا تسهيل انسحاب الحاميات ، فى حين كان يؤدى من الناحية الأخرى إلى وقف إرسال حملة الإنقاذ »

فلهذه الأسباب أظن أن فى الإمكان أن نقطع بأنه لم يقم بعمل جدى

لتحقيق غرض الحكومتين البريطانية والمصرية ، وإنما عنى بآرائه الشخصية أكثر من عنايته بمصالح الدولة .

ومن أبرز ظواهر خلقه العجيب ، تجرده تجرداً تاماً من حلية ضبط النفس . فكان نهباً لعوارض من شهوات جامحة طائشة ، تجعله يبدى آراء هوجاء بدون روية ، وقلما استمسك بأحدها مدة طويلة . وإن جريدته التى دأب على تسجيل خواطره فيها يوماً يوماً ، لتبدو مجموعة من المتناقضات رغم تحريرها تحريراً لا لبس فيه .

ولم يكن غوردون يعرف شيئاً عن الحياة الإنجليزية العامة أو قواعد الطريقة التى يحرك بها الحكام ، ويبدو أنه كان عاطلا من مزية القدرة على الانتقال بوازع من فطنته إلى أى موضع آخر .

وكانت المشاغبة تملك عليه أفكاره على التحقيق ، ولكن كلما حاول تصور ما كان يجرى فى لندن والقاهرة ، انتهى إلى أشياء لا يليق صدورها منه فقط ، بل تكون مدعاة للضحك أيضاً . كما حدث عندما شبه نفسه بـ Uriah the Hittite ثم لمح إلى أن الحكومة البريطانية تمنت لو أنه قتل مع رفاقه ، أو وقعوا أسرى للمهدى .

والواقع أنه باستثناء شجاعته الشخصية ، وخصوبة أفكاره فى الشؤون العسكرية ، وكراهيته الدفينة للظلم والكبت والنذالة ، مع مقدرة فائقة على فرض نفوذه على ذلك العدد المحدود من المتصلين به ، فانه لم يكن يملك الخلال التى تؤهله للقيام بالمهمة الشاقة الموكولة إليه .

وإنى لأنتقل الآن إلى المسائل الأخرى التى أشرت إليها فى مستهل هذا الفصل ، وأتساءل : هل كان تنفيذ السياسة الحكومية مستطاعاً ؟ وأكثر من ذلك على التخصيص : هل كان ميسوراً لغوردون أن يتقهقر عن الخرطوم بدون إرسال حملة لنجدته ؟

والسؤال الأول يعتمد الجواب عليه على وجهة النظر المتخذة حيال هدف السياسة البريطانية . فاذا تمسك غوردون برأيه فى أن الحكومة ملزمة

بسحب الراغبين فى الرحيل من المديريات النائية ، لن نتردد فى القول باستحالة تنفيذ هذه السياسة . ولكن الأسباب التى أوردتها هنا تجعلنى أظن أن الحكومة لم تكن مقيدة بهذا الالتزام .

وإذا كان إنقاذ حامية الخرطوم والأهالى المدنيين من المحاولات الممكنة ، فان تنفيذها كان يصبح عملا رائعاً ، على حد تصريحات جرانفيل . ثم إذا تمكن غوردون من إنقاذهم فعلا رغم الصعوبات التى نعرفها ، فانه يكون قد قام بعمل فوق ما كان منتظراً منه .

وإنه لمن الصعب إعطاء جواب إيجابى عن استطاعته الانسحاب من الخرطوم بغير مساعدة حملة تسعفه ، ففى ٢٧ مارس سنة ١٨٨٤ أرسل إلى الكولونيل كوتلجون أثناء وجوده فى القاهرة ما يأتى :

« إن النيل الأبيض منخفض جداً حتى بربر ، ولا توجد غير سفينتين صغيرتين تستطيعان المرور . وبما أن النهر يبدأ فى الازدياد حوالى منتصف مايو ، فانى أعتبر أن تقهقر أية قوة بطريقه مستحيلة الآن ، حتى ولو لم يعترضها أحد ، وذلك بسبب انخفاض المياه »

ومع ذلك هل كان التقهقر بطريق البر ممكناً ؟.. من المحقق أنه كان مستحيلا بعد ٢٦ مايو ، وهو يوم سقوط بربر فى أيدى الدراويش . وحين سئل غوردون عن أسباب بقائه فى الخرطوم كتب فى جريدته : « إن الأسباب هى أولئك العرب ذوو الجرأة المرعبة » .. ولا شك أن هذه الكلمات قوبلت بالدهشة حين كتبها بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

وفوق ذلك ليس هناك ما يدل على عدم وجود ولو أمل محدود فى إمكان تنفيذ هذه العملية قبل ٢٦ مايو . فغوردون نفسه كتب فى ٢٩ أكتوبر يقول : «لقد أردت أخذ بربر باعتبار أن أخذها هو العملية الحربية الصحيحة »

كما كتب قبل ذلك فى ١٩ سبتمبر قائلا :

« ولولا هزيمة محمد على باشا — ويقصد بذلك هزيمته فى ١٤ سبتمبر عند

نقطة العلافين على النيـــل الأزرق Eilafin — لاستطعت إخراج ثلثى الموجودين بالخرطوم وسنار على الأقل »

ومن الناحية الأخرى يدل هذا الكلام المقتبس من جريدته على أنه لم يعن بأخذ بربر بحجة أنها — على حد قوله — لا تفيد كثيراً فى حل المسألة السودانية ، فى حين تؤدى حتما إلى وقف إرسال حملة الإنقاذ .

وإنه لمن الصعب استخلاص نتائج محددة من قرائن هذا الموضوع . وكل ما يمكن قوله ، هو أن عملية التقهقر زاخرة بالصعاب ، ولكن ليس من المحقق أن تكون مستحيلة التنفيذ إذا شرع فيها قبل منتصف مايو .

وواضح مع ذلك أن غوردون الذى اعتبر أولا — أن عليه إقامة حكومة مستقرة فى الخرطوم ، وثانياً — أنه ملزم بانقاذ حاميات سنار وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء — لم يضع فى اعتباره إمكان الانسحاب من الخرطوم مع ترك الحاميات الأخرى إلى مصيرها .

* * *

واستئنافاً لهذه القصة أقول إنه سبقت الإشارة إلى أن جميع المواصلات المنتظمة مع الخرطوم انقطعت حوالى آخر شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، ثم جاءت فترة تردد قاتل استمرت أربعة شهور أو خمسة ، حتى إنه لم يتقرر بصفة حاسمة إرسال حملة الإنقاذ إلا فى شهر أغسطس أو سبتمبر ، ولذلك سأحاول تلخيص المكاتبات التى تبودلت خلال تلك الفترة :

ففى ٢١ أبريل أبرق جرانفيل إلى مستر إيجرتون بأن « الخطر على بربر أصبح داهماً » وطلب إليه بعد ذلك أن يستشير فى الأمر ويفيده « عما إذا كان يمكن اتخاذ أية خطوة لإنقاذها من طريق المفاوضة أو أى طريق آخر »

فأجابه إيجرتون فى ٢٣ أبريل باستحالة الحصول على شئ من طريق المفاوضة ، وأن نوبار باشا رغب فى إرسال أورط مصرية إلى بربر فى الحال ، وأن ستيفنسون وأفلين وود عارضا فى إرسال جنود مصريين وحدهم ، ويريان إمكان إرسال قوة إنجليزية مصرية إلى بربر ، إما عن طريق صحراء كورسكو

وإما عن طريق وادى حلفا ودنقلة ، مع ملاحظة أن الوصول من كورسكو يتطلب ثمانية أسابيع ، ومن طريق دنقلة ستة عشر أسبوعاً على أقل تقدير .

وقال إيجرتون فى إجابته : « إن كل ما يمكن عمله لإنقاذ بربر فى الحال هو التأكيد بأن مساعدة انجلترا المادية ستقدم فى أقرب وقت » فأجاب جرانفيل بأن الحكومة البريطانية لا توافق على إرسال قوة بريطانية إلى بربر من طريق كورسكو ، ولا تسمح بذهاب الجنود المصريين وحدهم ، ويجب إبلاغ الحاكم بأنه لا يمكن تقديم مساعدة له فى الحال .

وفى نفس اليوم (٢٣ أبريل) أبرق جرانفيل إلى إيجرتون ما يأتى :

« يجب إبلاغ غوردون توا — بواسطة شفرة يحملها رسل يذهبون بها فرادى فى فترات متقاربة من طريق دنقلا وبربر أو من أى طريق آخر يكفل سرعة الوصول — بأن يحرص بكل طاقته على إحاطتنا باستمرار ، لا عن الخطر المباشر على الخرطوم فقط ، بل وعن أى خطر متوقع عليها . وأنه — لكى يكون متأهباً لملاقاة مثل هذا الخطر — يجب عليه إرشادنا عن القوة اللازمة للمحافظة على تحركاته ، من حيث عددها وسلوكها وطريقها إلى الخرطوم والوقت المناسب للعملية .

كما يجب إبلاغه أننا لا نقترح تزويده بقوة تركية أو غيرها للقيام بحملات عسكرية ، باعتبار أن هذه الحملات بعيدة عن الغرض من مهمته ، وتتعارض مع السياسة السلمية التى هى السبب فى بعثته إلى السودان ، وأنه إذا استمر مع ذلك فى البقاء بالخرطوم ، فعليه أن يذكر لنا سبب هذا الاستمرار والغرض منه .

هذا وعليك أن تضيف بضع عبارات من عندك تعبر عن احترامه وشكره على شهامته وإنكار نفسه إلى جانب ما أدى من أعمال جليلة »

وقد حاولنا إيصال هذه الرسالة إلى غوردون بوسائل لم تكن موفقة ، ولم يمكن العثور على رسول يحملها إلى الخرطوم إلا فى الأسبوع الثالث من شهر مايو . فتقرر فى ١٧ منه إضافة ما يأتى إلى الرسالة :

« بما أن الخطة الأصلية للانسحاب أهملت ، وبما أن العمليات الهجومية لا توافق حكومة جلالة الملكة عليها ، فان على غوردون أن يدرس الخطوات اللازمة لخروجه هو ومن أوذوا فى سبيله ، ومن أخلصوا فى خدمته بأى طريق ممكن من الخرطوم ، بما فيهم زوجاتهم وأطفالهم ، مع ملاحظة الحرص على سلامته وسلامة الرعايا البريطانيين بنوع خاص . وهو حر فى إرسال تقرير بما يراه ، أو تنفيذه من تلقاء نفسه ، فى أول لحظة مناسبة إذا أمكن التنفيذ .

وفيما يتعلق بالمصريين المنوه عنهم سابقاً ، فانه مصرح لغوردون أن يعطى أو يعد باعطاء منح مالية لهم . وعلى سبيل المثال هو حر فى تخصيص مبالغ للجنود المصريين بالخرطوم ، وللذين معهم ، كل على حدة بشرط وصولهم سالمين إلى كورسكو أو أى مكان مأمون يحدده لهم .

أو هو حر فى استخدام القبائل المجاورة ودفع نقود لهم ، فى مقابل مرافقة الراحلين وحراستهم . وإن حكومة جلالة الملكة لتظن أن السودانيين الذين بالخرطوم ليسوا فى خطر . وفى حالة سماح غوردون بارسال أى رجل أو نائب عنه إلى أية جهات أخرى ، فهو مصرح له بصرف أى نقود لازمة لاستعادته أو المحافظة على سلامته »

وحتى ٢٠ يوليو لم يرد من غوردون غير كتابه الذى ورد فى ذلك اليوم مؤرخاً فى ٢٢ يونيو — ولم يكن رداً على رسائل إيجرتون ، وإنما كان موجهاً إلى مدير دنقلة ، ومقصوراً على أن الخرطوم وسنار تقاومان مقاومة مستمرة ، وأن غوردون يرغب فى إبلاغه « عن مكان الحملة الآتية من القاهرة وعدد أفرادها »

فلما حول مدير دنقلة الرسالة إلينا ، طلب إفادته عن ماهية الرد الذى يجيب به على استفهام غوردون ، بينما كتب جرانفيل إلى إيجرتون رداً على الرسالة ما يأتى :

« إن الحكومة تضع فى المقام الأول إعادة إبلاغ غوردون رسائلنا التى بعثناها

ما بين ٢٣ أبريل و ١٧ مايو ، ما لم تكن واثقاً من وصولها إليه من قبل .
كما يجب إبلاغه أن الرسائل ستبين مدى اهتمامها بسلامته ، ورغبتها المستمرة في أن تعلم منه شخصياً آراءه وموقفه ، حتى إذا دهمه الخطر أو أوشك عليه بالصورة الواردة في مكاتباته ، كانت في مركز يمكنها من المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة »

وفي ١٧ أغسطس لاح قبس آخر يتبين في ضوئه ما يجرى في الخرطوم . ففي ذلك اليوم أبلغ إيجرتون لورد جرانفيل ، أن مدير دنقلة تلقى خطاباً من غوردون مؤرخاً في ٢٨ يوليو ، وجاء به أن الخرطوم وسنار في أمان ، وأنه يستفسر عن « الطريق الذى تسلكه الحملة الآن من القاهرة وعن عددها »

وكانت الترتيبات قد عملت يومئذ لإرسال بعثة الإنقاذ ، فسأل إيجرتون جرانفيل في ١٨ أغسطس : هل يجوز له إبلاغ غوردون عن طبيعة تلك الترتيبات أم لا ؟ وأجابه جرانفيل برقياً بالآتي :

« أبلغ غوردون عن الترتيبات الخاصة بانقاذه عند الضرورة . وأرجو إحالته على رسائلنا السابقة ، مع تعليماتنا بأن يعمل في حدودها . كما أرجو سؤاله عن أسباب عدم ورود أي جواب منه إلينا »

وفي ٢٨ أغسطس ورد كتاب آخر من غوردون مؤرخ في ١٣ يوليو قال فيه ما يأتي :

« إننا جميعاً في حالة طيبة ، ويمكننا الثبات أربعة أشهر أخرى »

وفي ٣٠ أغسطس أرسل إيجرتون التعليمات الآتية إلى الكولونيل كتشنر :
« قل لغوردون إن سفن الحملة تعبر الآن الشلال الثاني ، وأننا نرغب في أن يخبرنا عن طريق دنقلة ، متى يتحرج موقفه من ناحية المؤن والذخائر التي لديه »

وتوقف ورود أية مكاتبة حتى ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ سبتمبر ، حين وصلت عدة رسائل من طريق دنقلة تحمل رد غوردون على أسئلة الحكومة .

وبعد فترة قليلة — أي في ٢٨ سبتمبر — وردت رسائل أخرى من طريق

سواكن آخرها كتاب مؤرخ فى ٣١ يوليو . وكان ملخص رد غوردون على أسئلة الحكومة ما يأتى :

« إنك تسألنى عن سبب بقائى فى الخرطوم ، والغرض منه ، رغم علمى بأن الحكومة تهدف إلى مغادرة السودان . وجواباً على سؤالك أقول أنى باق هنا ، لأن العرب سدوا علينا جميع المنافذ ، ولن يسمحوا بخروجنا »

وفى برقية وجهها إلى الخديو ، شكا من أن البرقيات الإنجليزية لم تكشف له عن نوايا الحكومة ، وأنها مقصورة فقط « على طلب المعلومات ، وإضاعة الوقت » . وأصر ثانية على ضرورة إرسال الزبير باشا ، والدخول فى مفاوضات مع الباب العالى « حتى يمكن إطفاء شعلة هذا المهدى الكذاب قبل تعقد الأمور »

كما نوه عن نيته فى إعادة أخذ بربر ، ثم حرقها والعودة إلى الخرطوم . وقال فى هذا الصدد ما يأتى :

« سيذهب ستيوارت إلى دنقلا ، وسأذهب إلى خط الاستواء لتسهيل - انسحاب الذين هناك ، وبعد ذلك لن يستطيع المهدى المجئ إلى هنا . وشكراً لله لأن هذا الرجل سيلقى مصرعه بأيدى السودانيين ....

ومن المستحيل ترك الخرطوم بدون إقامة حكومة نظامية بواسطة إحدى السلطات ، وسأعتنى بأمر الجنود الذين فى خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور ، برغم أن المحاولة قد تكلفنى حياتى .

ويصح أن الحكومة غير راضية عن نصيحتى التى أبديتها ، فأقول إن أهل السودان أيضاً غير راضين عنى ، لأنى أقاتل ضدهم ، ولأنهم لم يتمكنوا من بلوغ غرضهم فى اللحاق بالمهدى »

* * *

ويجب أن أصف الآن تلك الترتيبات العسكرية التى عملت أثناء تبادل المراسلات السابقة . فقد سبق أن ذكرت فى ١٤ أبريل ، أنى ألححت فى طلب إعداد حملة إنقاذ . وقبل ذلك بأيام — أى فى ٨ أبريل — كان لورد

ولسلى قد أرسل مذكرة إلى لورد هارنجتون ناقش فيها مسألة إنشاء القوة اللازمة والطريق الأفضل لسيرها ، ثم قال : « إنى أؤيد اتخاذ ترتيبات عملية مباشرة للإجراءات التى قد نجبر على اتخاذها شيئاً فشيئاً »

ونتيجة لهذا التأييد ، صار إبلاغ ستيوارت فى ٢٥ أبريل ، ليقدم تقريراً « عن أفضل مشروع لعملية إنقاذ غوردون عند الضرورة » — غير أن فترة طويلة مضت قبل عمل شئ ، وكان العزم قد استقر فى مبدأ الأمر على إرسال قوة من سواكن إلى بربر .

وفى ١٤ يونيو أحيط ستيفنسون علماً باتخاذ خطوات مبدئية لتسهيل مهمة بناء سكة حديدية من سواكن إذا ثبتت الحاجة إليها ، ولكن تبين بعد ثلاثة أسابيع (أى فى ٤ يوليو) أن الحكومة لا تنوى إرسال أية حملة « ما لم يظهر أنها ضرورية جداً لتحقيق سلامة انسحاب غوردون من الخرطوم »

وكانت الحكومة لا تزال تنتظر إجابات غوردون على الأسئلة الموجهة إليه ، كما كانت المعلومات عن ما جريات الأمور فى السودان قليلة جداً ، رغم ورود تقارير إلى مصر عن سقوط بربر فى ٢٦ مايو ، وزوال كل شك فى سقوطها بعد شهر تقريباً ، أى فى ٢٧ يونيو .

ولم يوافق البرلمان على فتح اعتماد بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه إلا فى ٨ أغسطس ، فخول لورد هارنجتون للسير ستيفنسون اتخاذ إجراءات مبدئية لتحرك الجنود جنوبى وادى حلفا .

وقد قامت اختلافات غير قليلة فى محيط السلطات العسكرية ، حول أفضلية تحرك الجنود من سواكن ، أو عن طريق النيل . وكان لورد ولسلى فى جانب الرأى الثانى ، حيث وافقت الحكومة عليه فى النهاية .

ومع أن الحكومة صرحت بهذه الإجراءات المبدئية ، فانها لم توافق على اتخاذها إلا فى حدود التحفظ الآتى :

« إن حكومة جلالة الملكة ليست مقتنعة حالياً بأنه يستحيل على غوردون أن

يحقق بالقوة أو بالطرق السلمية انسحاب الحاميات المصرية ، والأهالى الراغبين فى الهجرة .

ولكن الوقت الذى انقضى لوصول معلومات صحيحة عن مركزه وخططه وأغراضه طويل جداً .. والمعلومات عن حالة البلاد المحيطة به مضطربة بسبب صعوبة الاتصال به إلى حد أن الحكومة تعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ وسائل أخرى للحصول على معلومات دقيقة عن مركزه تمهيداً لتقرير مساعدته إذا لزم الأمر »

تعيين لورد ولسلى قائداً للحملة

وفى ٢٦ أغسطس تعين لورد ولسلى قائداً للحملة ، فوصل إلى القاهرة فى ١٠ سبتمبر مع لورد نورثبروك ومعى . وفى ١٧ سبتمبر بينما كان لورد هارنجتون يعمل على تنفيذ طلب لورد ولسلى فى إعلان التعبئة قال له ما يأتى :

« إن الحكومة تود تذكيرك بأنها لم تصدر بعد قراراً بأن يتجاوز أى جزء من القوة التى معك مدينة دنقلة ، وإنك لتعلم جيداً آراء الحكومة فى هذا الشأن ، وتدرك مدى اختلافها عن فكرة إعداد حملة حربية ليست لها ضرورة ماسة »

وفى ٨ أكتوبر فقط — أى بعد خمسة أشهر من اضطراب المواصلات بين القاهرة والخرطوم — خولت لى الحكومة الحق فى أن أصدر إلى لورد ولسلى تعليمات سبق أن تشاورت معه ومع نورثبروك عن صيغتها ، وكان فى تلك التعليمات ما يأتى :

« إن الغرض الأول من ذهاب الحملة بطريق وادى النيل ، هو استرجاع غوردون وستيوارت من الخرطوم . وعند تحقيق هذا الغرض ينبغى عدم اتخاذ عمليات هجومية أخرى من أى نوع كان .

وبالرغم من أنك غير ممنوع من التقدم حتى الخرطوم — إذا اعتبرته خطوة

لازمة لضمان سلامة انسحابهما — يجب أن تذكر أن الحكومة تود أن تضيق دائرة عملياتك الحربية بقدر الإمكان .

ولهذا تعتمد عليك فى عدم تقدمك جنوباً أكثر مما تقضى به الضرورة القصوى لتحقيق الغرض الأول من الحملة ، وعليك أن تحاول الوجود فى موضع يمكنك من الاتصال بغوردون وستيوارت فى أقرب وقت »

ولكن ولسلى غادر القاهرة قبل إصدار هذه التعليمات ، وفى ٥ أكتوبر وصل إلى وادى حلفا ، وبذلك يمكن أن يقال بأن حملة النيل بدأت فعلا ، وأرى الآن إبداء بضع ملاحظات على الحوادث سالفة الذكر :

تؤرخ شهور صيف سنة ١٨٨٤ أكثر عهود الصلات البريطانية المصرية كآبة ، وإنى لأتخيل بحق أن هاجساً حقوداً طمس على بصائر جلادستون ووزرائه أثناء بحثهم الشؤون المصرية .

وقد قال جلادستون فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ : « إن الصعوبات التى واجهتنا تجاوزت حدود أية صعوبات تمرست بها فى غضون نصف قرن » فلا عجب من حدوث أخطاء فى مثل هذه الظروف . وقد دلت الأحداث التى وقعت فيما بعد على أن الحكومة أصابت أحياناً ، وأخطأت أحياناً فى قراراتها .

وفى رأيى — بعد ملاحظة الخطوط الرئيسية لسياستها — أنها كانت أكثر صواباً من منتقديها ، ولكن حين دقت ساعة العمل ، سواء لمحض الصدف أو لقصر نظرها ، أنها قلما أدت العمل الصحيح فى اللحظة الصحيحة .

وهكذا تقع المسؤولية الكبرى فى التأخير على كاهل جلادستون . وقد قال السير ستافورد نورثكوت فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ بمجلس العموم ما يأتى : « إنى أود أن أرى الحكومة أقل تناقضاً فى موقفها ، وأكثر إدراكاً لحقائق الأمور » ... والواقع أن جلادستون كان بطئ الفهم كلما جاءت الحقائق ضد رغباته ، ولذلك حدثت النتائج الطبيعية ، وأثبتت الحقائق نفسها بنفسها .

ولم يسلم جلادستون باحتمال وقوع أخطاء إلا عند الاقتراع على لوم الحكومة فى مجلس العموم — فقال : « لست أزعم لنفسى ولا لزملائى التنزه عن الخطأ »

وكان أهم ما استند إليه فى رده على منتقديه هو هذه الكلمات التى أعلنها فى مجلس العموم يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« إن معارضتنا للاقتراح قامت على وجوب اقتناعنا بأن حملة الإنقاذ كانت ضرورية وعملية .... لم نعتقد وقتئذ أن غوردون محفوف بالخطر داخل أسوار الخرطوم ، وإنما اعتماداً على تصريحاته هو نفسه ، اعتقدنا بحق أن فى إمكانه وإمكان من معه الخروج من الخرطوم والذهاب جنوباً .. فهو الذى تحدث عن هذا باعتبار أن فى مقدوره الانسحاب من الخرطوم فى بعض الظروف المتاحة »

وتحليلا لهذه الملاحظة لا أظن أن أحداً يميل إلى المكابرة فى أن الحكومة كانت ملزمة بأن تقتنع أن المهمة ضرورية وعملية ، قبل أن توافق نهائيا على إرسال الحملة . وكل ما تجب ملاحظته هو أن الدليل على ضرورة الإجراء وواقعيته كان كافياً لتبرير تنفيذه قبل شهر أغسطس .

وليس أدل على قوة الحجج الدالة على أن إرسال الحملة إجراء « عملى » — مما قاله لورد هارنجتون فى تاريخ تال للمناقشة البرلمانية التى استعمل فيها جلادستون كلماته المقتبسة سابقاً ، حيث أعلن بمنتهى الأمانة فى ٢٧ فبراير ما يأتى :

« رغم الصعوبات التى لاقيناها فى إصدار « أحد القرارات العسكرية » ، ورغم اختلاف الآراء فى الدوائر العسكرية ، لا أتردد فى القول بأن المبرر أو الحجة التى احتجت بها الحكومة ، استندت أصلا إلى الحقيقة التى لم تحاول إخفاءها ، وهى أنها لم تكن حتى وقت قريب نسبياً مقتنعة بوجود ضرورة ماسة لإرسال حملة عسكرية إلى الخرطوم »

فهذا البيان الصادر عن الوزير المسؤول عهدئذ عن إدارة وزارة الحربية ،

إنما يوضح فعلا الحجج التى تذرعت بها الوزارة لتبرير التأخير القائم على الشك فى إمكان تنفيذ المهمة العسكرية « عملياً »

وها أنا أتحول إذن إلى النقطة الأخرى — وهى أن المهمة كانت « ضرورية » — فأقول إن جلادستون صرح بالآتى : « لم يكن لدينا دليل على أن غوردون كان محفوفاً بالخطر داخل أسوار الخرطوم » ...

وليست أسانيدها وحدها تحكم بخطئها ، بل وأسلوبها الذى كانت تلهج به بغير وعى ، وبطريقة مضادة لشعور العطف الذى كان يوحى به مركز غوردون وزملائه .

وإذا كنت قد حذرتها — قبل مغادرة غوردون لندن — من أنه سيواجه عملا عظيم المشقة والخطر إذا ذهب إلى السودان ، فالحق أن كثرة تناقضه فى أقواله ساعد على التشكك فى وجود أو عدم وجود مصاعب وأخطار .

ففى طليعة متناقضاته أنه قلل من قيمة الصعوبات التى فى مهمته ، وكان يتحدث عن الخرطوم حتى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٤ بأنها « آمنة أمان حديقة كنسنجتون » ، بخلاف آخر رسالة وردت منه قبل اضطراب المواصلات بين القاهرة والخرطوم ، فقد كانت مفرغة فى قالب آخر مختلف جداً .

وفى ٨ مارس تحدث عن « العاصفة التى توشك على الهبوب ، وعن احتمال محاصرته من كل جانب » ، ثم أضاف يتنبأ بوحى الأنبياء فيقول : « إنى أحس فى نفسى بأن قصاراى هو أسرى فى الخرطوم » .

وما أكثر ما قمنا أنا ولورد ولسلى وآخرون بالتحذير من الأخطار التى تحيق بغوردون . وحتى لو لم ننبه المسؤولين إلى تلك الأخطار ، فالحقائق كانت تنطق بأن غوردون وستيوارت محاصران فى بلد أفريقى بعيد ، وأن محاصريهم قطعان من « وحوش » يتحرقون للقتـــال ، وقد أحالهم تعصبهم وانتصاراتهم الحديثة إلى نصف مجانين ؟! !

ورغم هذه الحقائق الصارخة ، رأى جلادستون أنه لا يزال فى حاجة إلى دليل جديد على أن القوم فى خطر ! ! فاذا صح أن جميع الأدلة التى توافرت

فى صيف سنة ١٨٨٤ لم تكن كافية ، فان الإنسان ليتساءل: ما هو الدليل الذى كان يمكن أن يدخل فى دماغ جلادستون ؟

وقد عبر غوردون فى جريدته عما يؤمن به كل من له مسكة من العقل عن سلوك جلادستون ، تعبيراً لا يخلو من الدعابة إن لم يكن باعثاً على الإشفاق حيث كتب فى ٢٣ سبتمبر ما يأتى :

« مثل ما حدث مثل رجل على شاطئ النهر شاهد صديقه يغوص فى الماء مرتين أو ثلاث مرات ، فناداه قائلا : « أى صديقى ، أرجو أن تخبرنا متى نرمى لك حزام النجاة ! .. إنى أعلم أنك غصت مرتين أو ثلاث مرات ، ولكنى أشفق من رمى الحزام حتى تكون فى الرمق الأخير فعلا . ولذلك أرجو معرفة « الواقع » بالضبط ، لأنى نشأت فى مدرسة « واقعية » النزعة » ....

ولقد قال جلادستون أن غوردون تحدث عن الانسحاب إلى خط الاستواء « كمسألة فى حدود مقدرته » . ومن الحق أن غوردون أشار فى برقيتيه بتاريخ ٩ مارس و ٧ أبريل إلى إمكان ذلك الانسحاب ، ولكنى بدورى أبلغت جرانفيل فى ٦ مارس أن الكولونيل كوتلجون الذى كانت له سلطة التكلم فى هذا الشأن ، قد سخر من فكرة انسحاب غوردون إلى خط الاستواء .

وإذا قال ستيوارت فى مستهل أبريل: « إنى أميل إلى الاعتقاد بأن تقهقرى إلى خط الاستواء يكون أوفر سلامة لى » — فالواقع أنه قصد بهذه العبارة أنه ما لم تأت حملة بريطانية لفتح الطريق ، فان التقهقر عن طريق الشمال يكون عسيراً للغاية إلى حد أنه فضل عليه المجازفة بالتقهقر صوب الجنوب .

فلهذه الأسباب يتضح أن حجج جلادستون لا تكفى لتبرير التأخير الفاحش الذى حدث قبل قرار إرسال الحملة إلى الخرطوم .

ورغم ذلك قد يمكن الاحتجاج بحجج أخرى تؤيد الخطة التى رسمتها الحكومة عهدئذ ، فيقال أن غوردون لم يحاول مطلقاً تنفيذ سياسة الحكومة ، ولم يتقرر إرساله إلا لتحقيق هدف واحد هو ترك السودان ، ولكنه حول

هذه المهمة السلمية إلى محاولة لتحطيم المهدى ، ولم يحاول التقهقر عن الخرطوم مع استطاعته ذلك .

ولكن ما أثير حول هذا الوجه من المسألة كان مقتضباً لأن مناقشته بتوسع كانت تحمل فى أطوائها بالضرورة ذكريات غير كريمة عن سلوك غوردون ، فوق أنها عديمة الفائدة لأنها لا تؤثر إلا قليلا فى الرأى العام الذى لم يكن فى حالة تسمح له بالالتفات لتلك الذكريات .

وإلى جانب ما ذكرت ، كان جلادستون يعتبر غوردون « بطل الأبطال » فكل دفاع يقوم على ما عساه ارتكب من أخطاء ، كان يصبح من الناحية البرلمانية أسوأ الأشياء على الإطلاق .

وفى نفس الوقت كان ترتيب الآراء فى تلك المناقشات من الأسباب التى ساعدت إلى حد ما على وجود من ينهض للتعبير عنها ، فحين أهاب السير ستافورد نورثكوت بأعضاء مجلس العموم أن يؤكدوا مبدأ « أن انجلترا ملزمة بالعمل على إقامة حكومة صالحة مستقرة للأجزاء السودانية الضرورية لسلامة مصر » — نهض مستر جون مورلى ليطلب فى خطبة قوية إجراء تعديل ليس فى جانب الحكومة — كاقتراح نورثكوت — ولا فى جانب المعارضة ...

فقد دعا المجلس إلى إبداء أسفه على أن قــوات التاج لم تطلب إلا لاستخدامها فى القضاء على سلطة المهدى ، وهو تعديل لا يختلف عن آراء جلادستون الشخصية كثيراً ، رغم أن موقف جلادستون فى البرلمان اضطره للاعتراض عليه ! !

فقد سبق أن تحدث جلادستون عن السودانيين « بأنهم قوم يجاهدون بحق فى سبيل حريتهم » حتى دخلت هذه الجملة فى عداد العبارات التاريخية .

ومع أنها جملة طائشة لهج بها لسان رئيس وزارة إنجليزى ، إلا أنها حوت عنصراً من عناصر الحقيقة ، هو أن الثورة المهدية ما كانت لتندلع لو أن الشعب السودانى لم يرغب فى التخلص من الرباط المصرى .

إن الحركة المهدية لم تكن ثورة على سوء الحكم فحسب ، بل كانت فى

نظر أتباعها حركة دينية من أهدافها تحويل العالم كله إلى الديانة المحمدية ، ولا ريب أنه كان من المستحيل عملياً التفاوض مع المهدى على أساس انسحاب جنود مصر بسلام .

وهكذا يتضح أن الأمثال التى ضربتها عن طريقة المناقشة ، تبدو أكثر استحقاقاً للاهتمام بها من التى اتخذتها الحكومة للدفاع عن نفسها .

فالنتيجة التى نستخلصها من هذه الحقائق إذن هى أن إرسال غوردون إلى السودان كان عملا بعيداً عن الصواب ، ولكن هل تبرر هذه الحقائق كل ذلك التأخير فى الاستعداد وفى إرسال حملة الإنقاذ ؟

لاأظن ذلك . ومهما تكن أخطاء غوردون فى أحكامه فان الحقائق العريضة فى صيف سنة ١٨٨٤ تدل على أنه أرسل إلى الخرطوم بأمر الحكومة التى لم تنكر أبداً مسئوليتها عن سلامته ، وأنه كان محاصراً ، وأنه نتيجة لهذا الحصار لم يكن قادراً على الفكاك .

ويحتمل فقط أنه كان يستطيع التقهقر إذا عدل عن المواقع الجنوبية ، وتحرك شمالا فى أبريل أو أوائل مايو بصحبة حامية الخرطوم .

ومع مضى الوقت وانقطاع أخباره ، اتضح أكثر فأكثر أنه لم يستطع أو لم يشأ التحرك من موضعه . ولعل الأرجح أنه لم يستطع التحرك من الخرطوم . وفى رأيى أن أكثر المنتقدين تسامحا ، لا يذهب إلى أبعد من يوم ٢٧ يوليو كأنسب وقت تقرر الحكومة فيه إرسال أو عدم إرسال حملة الإنقاذ .

ففى ذلك اليوم تأيدت أنباء سقوط بربر فى ٢٦ مايو بصفة قاطعة ، ورغم هذه الحقائق لم تحصل الحكومة من البرلمان على الاعتمادات اللازمة للحملة ، إلا بعد ستة أسابيع من ذلك التاريخ ! !

ولقد بدأت بحث هذا الفرع من الموضوع بالتساؤل عما إذا كانت أخطاء جلادستون فى صيف سنة ١٨٨٤ من النوع الذى يبرر أو لا يبرر عذره . .

وفيما يتعلق بالنقطة التى سلف بحثها ، كالموافقة الضمنية على حملة

هكس ، وإرسال غوردون إلى الخرطوم ، ورفض خدمات الزبير ، وعدم الموافقة على الهجوم على بربر فى شهر مارس ، فانها مسائل يمكن أن يقال أن أى خطأ منسوب للحكومة فيها يمكنها أن تعترض عليه .

ولكن لا يمكن أن يقال مثل هذا عن النقطة التى أناقشها ، لأن الحقائق كانت واضحة وقتئذ لكل من يريد معرفتها ، ولأن نتائجها المنتظرة كانت واضحة كذلك ، وهى :

أولا — كان من المحتوم عاجلا أو آجلا وقوع غوردون وأعوانه فى يد المهدى ما لم ترسل حملة عسكرية إلى الخرطوم .

ثانياً — كانت الحاجة ماسة إلى سرعة العمل ، وبخاصة لأن سرعة التحرك لا تتيسر إلا فى الفترة القصيرة التى تزيد فيها مياه النيل .

* * *

فبناء على هذه الأسانيد أجدنى مصرا على أن التراخى فى إرسال حملة لإنقاذ الخرطوم ، كان — دون سائر ما ارتكب عهدئذ من أخطاء بالنسبة للشؤون المصرية السودانية — أقلها استحقاقاً للعذر .

ولقد أدان مجلس العموم الوزارة فعلا ، إذ نجت من قرار اللوم بأغلبية أربعة عشر صوتاً فقط فى جلسة كان المجلس فيها كامل العدد .

وفى ٨ نوفمبر كتب غوردون ما يأتى :

« إذا كان إرسال حملة إلينا عملا صائباً الآن ، فلماذا لم يكن صائباً من قبل ؟ » ... ولأنه لا يمكن أن يوجد جواب شاف على هذا السؤال المؤثر ، فان هذه الغلطة ستلطخ بالسواد شهرة جلادستون السياسية إلى الأبد .

سقوط الخرطوم
(مقتل ستيوارت)

ليس الغرض من عملى هذا تفصيل العمليات الحربية التى جرت فى السودان ، فقد عرض لها وسجلها بإسهاب من هم أكثر منى اختصاصاً بمعالجة المسائل العسكرية .

ولذلك أكتفى بوضع ملخص مختصر للحوادث الرئيسية المتصلة « بغزوة النيل » فى عامى ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ أسوة بما سرت عليه بالنسبة لغزو مصر عام ١٨٨٢ .

ولم تكد تبدأ غزوة النيل عملها ، حتى وردت الأنباء عن مقتل الكولونيل ستيوارت . ففى ١٠ سبتمبر غادر الخرطوم على إحدى السفن النيلية وبرفقته مستر پاور ومسيو هربين القنصل الفرنسى ، ونحو أربعين آخرين .

وكان مكلفاً من غوردون بابلاغ جميع السلطات التى يمر بها عن حالة الخرطوم على حقيقتها ، فمر على بربر وأبوحمد ، وتجاوزهما بسلام . وكان المعتقد أنه أمكن التغلب على أصعب مخاطر الرحلة ، فاذا بالسفينة ترتطم بصخرة قرب قرية هبّا (Hebbah) التى تبعد ستين ميلا عن أبو حمد .

كيفية قتله

ولما ضاع كل أمل فى إمكان تسييرها ، نزل الكولونيل ستيوارت وزملاؤه إلى البر ، ثم اضطروا اضطراراً إلى التخلى عن أسلحتهم ودخول منزل فى القرية ، حيث باغتهم المدعو سليمان وادْجَمْر شيخ قبيلة « مناصر » وقتلهم غدراً .

وإنه لشيء فريد فى غرابته ، أن ستيوارت الذى يعرف طبيعة البدو الغادرة ، يسمح لنفسه بالوقوع فى الفخ الذى أعد له . ولعل غوردون هو الذى أثار الدهشة مما حدث بقوله: « إن من العجيب أن الشك لم يساور ستيوارت مطلقاً ! »

ويقول الكولونيل كولفيل : « إن حملة النيل هى لمنازلة الوقت أكثر مما هى لمنازلة الرجال . فلو أن الجنود البريطانيين والإبل المصرية استطاعت العيش على الرمال ، والماء الذى يأتيها بين وقت وآخر ، أو لو أن الصحراء أمدتهم باللحوم البقرية والبقسماط ، لكان من المحتمل أن يصل الجيش إلى الخرطوم فى نوفمبر رغم قيامه متأخراً »

والواقع أن صعوبات التموين والنقل كانت فوق الطاقة ، ولكن النشاط البريطانى وقوة احتماله استطاعا معاً التغلب عليها .

وفى نهاية شهر ديسمبر كان لورد ولسلى متأهباً للتحرك عبر الصحراء من كورتى إلى « المتمة » ، وكانت الأنباء قد وردت قبل ذلك بأن المؤن شحت فى الخرطوم . وصار واضحاً أن إنقاذ غوردون يتوقف على عدم إضاعة يوم واحد لإمكان إنشاء مواصلات تكون وسيلة للاتصال به .

ولذلك تقرر تقسيم القوة البريطانية إلى مجموعتين ، إحداهما تأخذ طريق الصحراء بقيادة السير هربرت ستيوارت — وهو غير الكولونيل ستيوارت الذى قتل سابقاً — والأخرى تتبع مجرى النيل بقيادة الجنرال إيرل . وذلك بقصد الاستيلاء على بربر التى حذر غوردون — لورد ولسلى « من تركها وراء ظهره »

وفى ٣٠ ديسمبر — أى فى اليوم الذى غادر فيه السير ستيوارت بلدة كورتى — وصل رسول يحمل رقعة من الورق فى حجم طابع البريد مكتوباً عليها « الخرطوم فى أمان . ١٨٨٤/١٢/١٤ . غوردون »

وكانت هذه الوثيقة بخط غوردون ومختومة بخاتمه على ظهرها ، كما كانت مشفوعة برسالة شفوية أشار فيها إلى مأزقه الحرجة بقوله ما يأتى :

« يعانى جنودنا من نقص المؤن فى الخرطوم ، والأطعمة الباقية لدينا

شحيحة ، وهى عبارة عن قليل من القمح والبقسماط ... نريد حضوركم سريعاً ... الخرطوم مجردة من المسلى والبلح ، أما اللحوم فقليلة ، وأثمان المأكولات فاحشة جداً »

وكانت القوة التى غادرت كورتى فى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٣٠ ديسمبر بقيادة ستيوارت مكونة من ١١٠٠ ضابط بريطانى وجندى يتبعهم ٢٢٠٠ جمل ، فوصلت فى صباح ٢ يناير سنة ١٨٨٥ إلى آبار « جاكدول » التى تبعد ٩٨ ميلا ، وتركت هناك حامية من ٤٢٢ جندياً لتركيب طلمبات للمياه ، أو تحسين وسائل جلبها للشرب .

وفى مساء ٢ يناير عاد ستيوارت مع باقى القوة ، حيث وصل إلى كورتى فى ٥ منه ... وفى ٨ يناير قام ثانية من كورتى مع الجزء الرئيسى من جيش الصحراء ، وهذا الجزء مكون من ١٦٠٠ جندى بريطانى و ٣٠٠ من خدم المعسكر ونحو ٢٤٠٠ من الخيل والجمال .

ثم أمرهم باحتلال « المتمة » وترك فصيلة قوية بها والعودة بعد ذلك إلى جاكدول . وقد رافق السير شارلز واطسن هذه القوة على أن يعود إلى الخرطوم فور احتلال المتمة ، وعلى أن يأخذ معه بواسطة السفن — التى كان معروفاً أنها راسية فى مكان قريب — قوة صغيرة من جنود البيادة .

وفى باكورة يوم ١٢ يناير وصلت القوة كلها إلى جاكدول ثم استأنفت السير بعد استراحة يوم واحد . وفى ليل ١٦ يناير أناخت فى العراء على مسافة ثلاثة أميال ونصف من « أبو كلى » المحتلة بقوة كبيرة من الدراويش .

وفى صباح اليوم التالى (١٧ منه) سارت القوة فى هيئة مربع لمهاجمة العدو ، فالتحم الجمعان التحاماً خطيراً .. والحق الذى لا مرية فيه أن الدراويش هاجموا المربع بكل بسالة ، واقتحموا الممر الذى أنشئ مؤقتاً فى المؤخرة .

ويروى الكولونيل كولفى عن هذا الحادث ما يأتى :

« إن الجمال التى كانت حتى ذلك الوقت مصدر تعب للجنود ، تحولت إلى مصدر قوة لها . فان حملة الحراب من الأعداء تمكنوا بكثرة عددهم من دفع

جنود المؤخرة إلى حيث ترابط الجمال، فقامت هذه حاجزاً عرقل هجوم حملة الحراب ، وأتاح فرصة لجنود الميمنة والمقدمة تبينوا خلالها أن موضعهم أكثر ارتفاعاً عن موضع الأعداء ، فسارعوا إلى إطلاق النيران فوق رؤوس الذين يقاتلون رجالنا يداً بيد فى المؤخرة .

وقد نشب قتال عنيف فى وسط المربع ، ولكن المذبحة التى أثارها جنود البيادة من موضعهم المرتفع ، دفعت العرب الذين فى المؤخرة إلى التردد ثم الانسحاب .

وكان هزيم المعركة قوياً فى داخل المربع ، بحيث تعذر سماع كلمة من أوامر القيادة ، وكل جندى كان يعمل بوحى من اللحظة التى هو فيها ، فقاتل الجنود والضباط قتالا جيداً فى تلك الموقعة التى دارت بين الطرفين يداً بيد ، وأبدى فيها بعض رجالنا طائفة غير قليلة من أعمال البطولة .

وقبل مضى خمس دقائق ، استطاعت قوتنا الصغيرة المكونة من ١٥٠٠ رجل القضاء على جميع الذين وصلوا إلى منتصف المربع ، بفضل عزائمهم القوية وعضلاتهم »

ولقد انتصرنا حقيقة فى هذه المعركة ، ولكننا دفعنا ثمناً غالياً ، فقد قتل من رجالنا ثمانية عشر ضابطاً ، ومائة وخمسون بين جنود وصف ضباط ، بينما خسر الأعداء عدداً عظيما ، فان الجثث التى أحصيت بالقرب من المربع مباشرة بلغت ١١٠٠ جثة بجانب جرحى قيل أنهم كثيرون جداً .

وفى ليل ١٧ يناير استراح الجنود فى العراء عند آبار « أبو كلى » ، ولكن الدواب التى تحمل المؤن والعتاد لم تصل إلا فى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى ، وكانت النتيجة أن الرجال قضوا الليل بلا طعام ولا بلاطى أو أغطية .

ولذلك صمم ستيوارت فى اليوم التالى على أن يسير بالقوة ليلا إلى المتمة التى تبعد ثلاثة وعشرين ميلا ، فتحركت القوة فى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٨ . وكان الليل الذى يزحف عليها حالكاً ، وأكثر الرجال لم يذوقوا

النوم ليلتين ، والجمال مرهقة ، والطريق يمر طويلا وسط أدغال كثيفة مما اضطر القوة إلى التوقف مراراً .

وأخيراً أمكنت رؤية نهر النيل بعد سير شاق لمدة ست عشرة ساعة ، ومع ذلك كان واضحاً أنه لا يمكن الوصول إلى النهر ، بدون قتال آخر ينشب مع العدو .

جرح السير هربرت

وبينما أعدت الترتيبات للتقدم نحو النيل ، فاجأ الدراويش المختبئون خلف الحشائش الكثيفة جنودنا باطلاق نيران حامية عليهم ، وفى تلك اللحظات بالذات كانت الرمية التى أصابت السير هربرت ستيوارت — وهو غير الكولونيل ستيوارت المقتول سابقاً — بجرح مميت .

وفى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٩ تقدمت القوة فى هيئة مربع ، واستطاعت احتلال مركز بالشاطئ على مسافة قليلة شمال « المتمة » بعد اشتباك قوى ظفرت فيه برد الدراويش ، وكانت خسارتنا فى ذلك اليوم تسعة ضباط و ١٠٢ من الجنود وصف الضباط وغيرهم بين قتلى وجرحى .

وفى صباح ٢٠ يناير تحركت القوة صوب « جوبات » ،وفى الساعة العاشرة من صباح ٢١ منه ، وصلت السفن الأربع التى أرسلها غوردون من الخرطوم حاملة جريدته وعدة رسائل بينها رسالة بتاريخ ٤ ديسمبر قال فيها إنه يتوقع حدوث كارثة فى المدينة فى غضون عشرة أيام .

وكانت أحدث الأنباء التى ذكرها محررة على ورقة صغيرة بالصيغة الآتية :

« الخرطوم فى أمان وتستطيع الثبات عدة أعوام . ١٨٨٤/١٢/٢٩ . غوردون »

وقد تبين تواً قصد غوردون من هذه الكتابة ، فهو يقصد خداع العدو إذا وقعت الرسالة فى يده ، ولكنه كان فى أحرج المآزق فى حقيقة الأمر .

وواضح أن ما وجب فعله بعد ذلك ، هو إعادة السفن إلى الخرطوم

محملة ببعض الجنود ، ومع ذلك لم تستطع السفينتان « بردين » و«تلهاوية » القيام إلا فى صباح ٢٤ يناير .

فأما الفترة ما بين ٢١ ، ٢٤ يناير فقد انقضت فى استطلاع أعلى النهر وأدناه وإعداد ما يلزم لحماية قوة « جوبات » « وكان التأخر فى جوبات سبباً فى مناقشات كثيرة انتهت إلى أنه لو قامت السفن بعد ظهر يوم ٢١ فمن المحتمل وصولها إلى الخرطوم فى الوقت المناسب لإنقاذها »

وقد حملت كل من السفينتين قوة صغيرة من البريطانيين وقوة أخرى أكبر منها من السودانيين ، وركب السير ولسون السفينة « بردين » . ثم جرى كل شئ بسلام حتى الساعة السادسة من مساء ٢٥ يناير ، حين ارتطمت السفينة بصخرة عند الشلال السادس حيث الملاحة عسيرة معقدة .

فأدى هذا الارتطام إلى تعطل السفينة أربعا وعشرين ساعة ، وفى ليل ٢٦ يناير كانت السفينتان قد تقدمتا ثلاثة أميال فقط ، ثم قامتا مبكرتين فى ٢٧ منه وأمكن مرورهما من مدخل « شبلوكا » الضيق بغير صعوبة .

وبعد ذلك تابعتا سيرهما تحت وابل من نيران أمطرتها بيادة العدو من الشاطئين ، وفى المساء توقفتا عند قرية « تمنيات » .

أنباء سقوط الخرطوم

ثم حدث أن صاح رجل بالشاطئ قائلا إن الخرطوم سقطت وغوردون قتل ، ولكن الجنود لم يصدقوا هذا القول ، وفى بكور ٢٨ يناير أقلعت السفينتان بأمل الوصول إلى الخرطوم قبل الغروب ، وظلتا سائرتين تحت نيران هائلة من بيادة العدو ومدفعيته حتى قربتا من الخرطوم وصارت سراى الحكومة على مرمى البصر .

وهناك تطلع الجنود بواسطة النظارات المعظمة ليعرفوا هل الراية المصرية

لاتزال عالية خفاقة على البناء أم لم يعد لها وجود ، فهالهم أن لايجدوا علامة واحدة تنم عن وجودها .

يضاف إلى ذلك أنهم لاحظوا أثناء تقدم السفينتين أن السراى والأبنية المجاورة لها مخربة ، وأن الجانب الذى يقع من الخرطوم على النيل الأبيض فى يد الأعداء ، فصار واضحاً إذن أن حارسها وحاميها العنيد ، قد غلب على أمره فى النهاية ، وأن الحملة وصلت متأخرة جداً .

وعندئذ أصدر ولسون أمره باقلاع السفينتين والسير مع التيار ، ولكنهما ارتطمتا أثناء العودة ، ولم ينقذ الرجال من ورطتهم المميتة ، غير فرقة هرعت بقيادة لورد شارلز بيرسفورد لإنقاذهم .. وفى عصر ٤ فبراير تمكن ولسون ورفاقه من الانضمام ثانية إلى القوة البريطانية الرئيسية فى جوبات .

* * *

ولعله تجب العودة الآن إلى معرفة الأحداث التى جرت فى الخرطوم :

ولقد أشرت فى سياق هذه القصة إلى مفارقات غوردون الكثيرة ، وذكرت طائفة مما يمكن إسناده إليه من الأخطاء ، فأفضت فى ذكر ما فى أخلاقه من عورات لاتؤهله لممارسة الشؤون السياسية . ولكن بعد كل ما قيل فيه ، كم تتجلى للناس عظمة تلك الأخلاق فى المنظر الختامى للمأساة السودانية ! !

لقد سجل التاريخ أحداثاً قليلة ربما أثرت فى أخيلة الناس وتصوراتهم ، أكثر مما صدر عن هذا الرجل الباسل الذى وقف بقوة عقيدته ثابت الجنان وسط أخطار قد تخلع أشجع القلوب .

ولكن بسالة الرجل تتجلى فى أنه كان محاطاً بقطعان من متعصبين متوحشين ، والرصاص والقنابل تنهمر على المدينة التى يتولى حمايتها من هجمات مروعة لاحصر لها ، والمجاعة تهدده وجهاً لوجه ، والجنود يأكلون الكلاب والحمير وجلود الحيوانات والصمغ وأليف النخيل ، والطاعون ينتشر ليكون ضغثاً على ابالة .

لقد وقف الجنود فى الحصون وكأنهم خشب مسندة ، وكان المدنيون أسوأ

منهم حالا ، فمات كثيرون جوعاً ، وغصت الطرقات بجثث الموتى دون أن ينهض أحد لدفنها . وأما الخيانة والاضطرابات فقد هددت غوردون من الداخل ، بينما وقفت صحراء مهولة محرقة ، سداً بينه وبين نجدة من الخارج بذل أبناء وطنه كل عصب من أعصابهم لتيسير إرسالها إليه ، رغم وصولها متأخرة .

وقد حولت المخاوف التي صادفته شعر رأسه إلى بياض فضي اللون ، ولكنه — كما قال شاهد عيان — « لم يطرق الخوف قلبه رغم الأخطار المحيطة به ، بل إنه قال لأحد رجاله : قل لجميع من فى الخرطوم إن غوردون لا يخشى شيئاً ، لأن الله خلقه منزهاً عن الخوف »

والحق أن كلمته لم تكن شقشقة فارغة ، لأنه لم يعرف معنى كلمة « الخوف » ولم تكن للموت رهبة فى نفسه ، وهو الذى كتب إلى شقيقه يقول : « لتمنيت أن الناس جميعاً ينظرون إلى الموت نظرتهم إلى صديق مرح ، ينتشلنا من عالم الشقاء إلى المأوى الحقيقى الذى نأوى إليه »

لقد كانت عقيدته عالية ، وبقوتها الراسخة استقبل ذلك المتوحش الذى غرس حربته فى صدره باشارة تنم عن الاحتقار ، ثم بثقته وأمله فى الخلود الذى وعده به سيده (أى الخالق سبحانه وتعالى) حاول أن يتتبع خطواته .

ومن وجهة النظر العسكرية كان دفاعه عن الخرطوم عملا بالغ الروعة . وحين أراد إسماعيل أن يستعمله بيدقاً فى رقعة شطرنجه المالى والسياسى ، أثارت هذه المحاولة ابتسامة الذين يعرفون حقيقة غوردون وطبيعته .

* * *

وأعود إلى استئناف القصة فأقول : أصبح مركز الخرطوم خطيراً فى الأغلب بعد هزيمة « العلافين » فى أول سبتمبر ، فجميع القبائل المجاورة خضعت للمهدى وتسابقت للاشتراك فى محاصرتها ، ثم راحت تقذفها من البنادق والمدافع وأنواع الأسلحة الأخرى بنيران طائشة تسقط عليها من كل جانب .

وإذا خرج الجنود بين وقت وآخر لرد المهاجمين ، كانت محاولتهم عديمة الفائدة فى كل مرة ، وكان عليهم أن يسرعوا بالعودة لكثرة مقذوفات الثوار .

وفى ٥ يناير سنة ١٨٨٥ سلمت أم درمان ، وأمسى مركز الخرطوم حرجاً للغاية ، لأن الثوار أحاطوا بها من كافة الجوانب ، وقطعوا عنها الإمدادات ، فوق أن الجنود عانوا كثيراً من قلة الزاد حتى أن بعضهم تسربوا لينضموا إلى الثوار .

وقد تعود غوردون أن يقول يوميا : « لا بد أن يأتى الإنجليز غداً » ، فاذا كان الغد ، لم يصل أحد مطلقاً ، حتى بدأ يظن أنهم هزموا أيضاً . ودب اليأس فيهم جميعاً ، وانتهوا إلى أنه لا يوجد جيش قادم لإنقاذ المدينة .

أما أهلها فقد شرعوا يتحدثون عن التسليم ، ورجاهم غوردون فى ٢٥ يناير أن يصمدوا أربعاً وعشرين ساعة أخرى ، مرجحاً وصول الإنجليز أثناءها على التحقيق .

وماذا عساى أقول بعد هذا ؟ هل أردد عباراته الآتية إلى البرديني بك وهذه كلماتها :

« لن يصدقنى الناس بعد الآن. فقد قلت المرة بعد المرة أن المدد العسكرى آت لا ريب فيه بدون أن يأتى فعلا ، حتى لم يعد مفر من أن يعتبروا وعودى أكاذيب ومفتريات .

فاذا خاب هذا الوعد الأخير أيضاً ، عجزت عن عمل شئ . فاذهب الآن لتجمع من تستطيع جمعهم من الرجال ليقفوا فى خطوط القتال وقفة صادقة ، واتركنى الآن لأدخن هذه السجاير »

غير أن النهاية كانت قريبة جداً . ففى صباح ٢٦ يناير — وهو الوقت الذى وصلت فيه سفن السير ولسون إلى الشلال السادس — قام الدراويش بهجوم عام ، قوبل من الجنود اليائسين أنصاف الجياع بمقاومة ضعيفة ، وهرب القومندان فراج باشا الذى اتهم سابقاً بالخيانة ، إلى معسكر المهدى ، ثم لقى

حتفه بعد قليل من يد عربى كان بينه وبينه ثأر دموى .

وسرعان ما وصل الثوار إلى قصر الحاكم فوقف غوردون أمام المدخل المؤدى إلى مكتبه ، مرتدياً بزته العسكرية البيضاء ومتمنطقاً بسيفه المغمد ، وفى يده غدارة تخاذل عن استعمالها . ثم كان المنظر الختامى الذى واجه فيه هذا المسيحى المتدين ، تلك البربرية المنتصرة التى أسهب البرديني بك فى وصفها ، والتى يصعب أن نجد أبعث منها على الأسى ، أو أفجع منها فى الروايات الحقيقية أو الخرافات وقصص الخيال .

قال البرديني بك ما يأتى :

« كان طه شاهين أول من هجم على غوردون عند باب ديوانه ، وهو واقف ينتظر العرب عالى السمت ، هادئ النفس ، ويسراه ممسكة بقبضة سيفه . فتقدم شاهين وهو يقول : « ياملعون اليوم يومك » ، ثم ضربه بحربته . فاستدار غوردون — كما يقال — بعد أن لوح بيمناه تلويحة تنم عن الاحتقار ، فطعنه هذا طعنة مميتة فى ظهره طرحته على الأرض .

أما رفاق شاهين الثلاثة ، فقد تحولوا بسيوفهم نحو جسمه يطعنونه طعناً على الأرض ، ولا شك أنهم أجهزوا عليه فى بضع ثوان »

وأما موته فكان قبل مطلع الشمس تماماً . لم يبد أثناءه أية مقاومة ، ولا أطلق رصاصة من غدارته . ومن المعلومات التى وصلتنى ، أرانى مقتنعاً بأنه لم ينو تسليم نفسه مطلقاً ، وقد أقول أنه كان يستعمل غدارته إذا وجد أن العرب يعتزمون أسره « حيا » .

فلما رأى ذلك العدد الغفير الذى هاجمه بالسيوف والحراب خالياً من بعض الأمراء ذوى المكانة ، أيقن أن الهاجمين لاينوون أسره أو الإبقاء على حياته . وكان هذا قصارى ما تمناه ، لأن الميتة التى وجدها أكرم عليه من الحياة .

وقد قُطعت رأسه فى الحال ، ثم أرسلت إلى المهدى فى أم درمان . بينما

جر جسده جرا على سلم القصر ، وترك فى الحديقة حيث جاء كثيرون ليطعنوه بحرابهم »

فما أقسى تلك المخلوقات التى لم تكن فى حاجة إلى أن تركل بأرجلها جسد الليث الذى فارق الحياة !!! ويستأنف البرديني روايته بقوله :

« رأيت رأس غوردون معلقا بين فروع الشجر ، وكل من شارفه رماه بحجر ، وأول الرامين كان « يوسف منصور » مأمور بوليس الأبيض سابقاً ، والذى فصله غوردون لسوء سلوكه من قبل ، فانحاز إلى المهدى وتولى قيادة مدفعيته »

* * *

هكذا قضى غوردون . وإذا كان ثمة شئ يعزى الذين جاهدوا عبثاً لإنقاذه ، فذلك الشئ كامن فى الحقيقة التى تقول « إن غوردون كان أكثر الناس ابتهاجاً بفرصة الموت » .

ولكن يندر أن يتغلغل حزن الرأى العام فى أعماقه كما تغلغل عند ورود نبأ سقوط الخرطوم . فقد كان بنو وطنه يرقبون كل يوم تحركات حملة الإنقاذ بشوق وقلق ، متلهفين لمعرفة أنباء الرجل الذى جمع فى شخصه معانى البطولة الفذة التى تؤثر كثيراً فى الأنجلوسكسونيين .

وحين عُرفت نهاية غوردون علت صيحات الحزن والدهشة فى طول بريطانيا وعرضها . وكحاكمة أولا ، وكامرأة ذات مشاعر حية ثانياً ، تأثرت الملكة تأثراً عميقاً ، فكتبت لشقيقته رسالة فياضة بالعطف ، نعت فيها شقيقها نعياً دامياً ، ولو أنها ميتة تزخر بالبطولة .

ولئن وقعت أخطاء تباينت أحكام الناقدين المختصين على بعض تفصيلاتها ، فان التنقيب عن الأسباب الحقيقية للفشل يجب أن يكون فى نواح أخرى .

وقد سرد السير ونجت تلك الأسباب فقال :

« الحق أن غوردون أبدى نشاطاً وخبرة لانظير لها فى مجابهة الحروب

الهمجية ضد أعداء لا يحصى عددهم ، وقد أسكرتهم نشوة النصر وعاطفة التعصب الملتهب .

فمع سوء وسائل التموين فى موضع ضعيف من الناحيتين الفنية والطبيعية، استطاع غوردون المحافظة على جبهة أبدت ضروب الشجاعة طوال عدة شهور ، ولم تستطع الخيانة فى داخل المدينة ، أو أساليب خداع المحاصرين خارجها أن تؤدى إلى سقوطها »

وفى كلمة مختصرة ، لم يصدر قرار الموافقة على إرسال الحملة إلا متأخراً جداً . وليس لذلك من سبب إلا أن جلادستون لم يكن يقبل أى دليل عن أية حقيقة قد يراها من هم دونه فى قوة الإدراك ، واضحة ناصعة .

ومن الحق أن لجلادستون فى نواح أخرى خدمات أداها للشعب البريطانى خلال حياته الطويلة اللامعة ، وسوف يتاح للسلف إبداء رأى قاطع عنها ، ولكن لن يكون لذلك السلف سبيل لأن ينقضوا حكم معاصريه عليه بالنسبة لمسلكه فى شؤون السودان .

أجل ، كان حكم معاصريه فى غير مصلحته بصورة واضحة ، وقد قال فرنسى مشهور هو « سنانكور » : « أخطاء الرجل القوى تسبب النكبات للمجموع » .

إن خطأ جلادستون فى تأخير إرسال حملة النيل مدة « طويلة جداً » لطخ سمعة انجلترا بصورة لن يكون فى إمكان المؤرخ المحايد ، أو المدافع المتحيز أن يحاول محوها .

الجلاء عن السودان

عندما سمع لورد ولسلى بموقعة « أبو كلى » وجرح السير هربرت ستيوارت ، عول على إرسال السير ردفيرس بولر ليقود جيش الصحراء ومده بأورطتين من الجنود .

وبعد ذلك بقليل وصلت أنباء سقوط الخرطوم ، وصدرت الأوامر إلى

الجنرال ايرل بوقف تقدم جيش النهر إلى أبو حمد .

واستناداً إلى التعليمات التى وصلت من لندن عما يتبع وقتئذ ، حصل السير بولر على سلطة واسعة للتصرف حسبما تمليه الظروف المحلية ، وتبعاً لذلك توقف الجنرال ايرل عند « برتى » فى منتصف المسافة تقريباً بين كورتى وأبو حمد .

وفى ١١ فبراير وصل بولر إلى « جوبات » فوجد مؤونتها تكفى لاثنى عشر يوماً ، وكذلك مؤونة أبو كلى لاثنى عشر يوماً أيضاً ، كما وجد الجمال شديدة الضعف والعجز .

وكانت الأنباء قد وردت بأن قوة من الدراويش تبلغ ٤٠٠٠ رجل وستة مدافع فى طريقها من الخرطوم إلى جوبات ، فصمم بولر بحكمة على أن يرتد إلى « جاكدول » . وبدأ الارتداد فى ١٤ فبراير والوصول إلى جاكدول فى ٢٦ منه .

وفى نفس الوقت كانت الحكومة تعانى ظرفاً صعباً للغاية . فزبدة الغرض من الحملة كانت استعادة غوردون وستيوارت من الخرطوم ، وبما أنها لم تتحقق ، فمن الواضح أنه ما لم تتغير خطة الحكومة تغيراً كلياً ، فان الطريق الذى يتبع منطقياً يجب أن يكون الكف عن أى تدخل آخر فى السودان ، وسحب الجنود البريطانيين إلى موضع استراتيجى ملائم فى وادى النيل ، وانتظارهم هجوم القوات المهدية عليهم ، كما حدث فعلا فى النهاية .

وبما أن المسألة درست على ضوء الحوادث التى وقعت بعد ذلك ، فيبدو من دراستها أنه لا يمكن الشك فى أنه كان من الأفضل أن تقرر الحكومة اتخاذ خطة الدفاع فى الحال .

ومع ذلك لن يعجب أحد إذا قلنا إنها قررت العكس من الابتداء ، فى حين كان الرأى العام فى أشد حالات الفزع ، والشعب والجيش يتألمان من الشعور بالفشل .

كان الجنود يصبون إلى الأخذ بثأر زملائهم ، وإفهام الدراويش أنهم

ليسوا أنداداً للبريطانيين . ولكن كان محققاً أن سقوط الخرطوم يضاعف نفوذ المهدى وهيبته ، ولم يكن سهلا أن يتنبأ أحد بوقع انتصاره فى مصر ، وبين المسلمين فى سائر الأرض .

وكانت شهرة غوردون قد وصلت إلى القمة ، وتدل جريدته التى تُنشر فور ورودها على حقيقة آرائه دلالة ناصعة ، ومن بينها تحبيذ سياسة تحطيم المهدى تحبيذاً قوياً .

ومن هنا ركز لورد ولسلى كل نفوذه فى نفس هذه الكفة من الميزان ، فلم يأخذ بسياسة الدفاع قائلا :

« يجب أن لاننسى أن استمرار هذه الحرب أو عدم استمرارها لايتوقف علينا إذا تهيأنا للتنازل عن مصر إلى النبى الكاذب .

إننا لن نصل إلى حالة من السلام والاستقرار باتباع سياسة الدفاع ، فقد أعلن المهدى المرة بعد المرة أن غايته الوطيدة هى امتلاك مصر.. وها هم أتباعه ينظرون إلى أنفسهم كأبطال يخوضون حرباً ليس الغرض منها الاكتفاء بأخذ بربر ، بل يتعدى أخذها إلى طرد الكفار إلى البحر »

وكان ولسلى يعتقد أن النضال الأخير مع المهدى قد يمتد إلى بضعة أعوام « ولكنها — كما قال — ستكون أعوام تعب واضطراب بمصر ، وأثقال وتكاليف تبهظ مواردنا العسكرية ، ومنازعات تترتب عليها فى النهاية ، ولا تقل عن المنازعات التى نراها الآن ، وهذا هو جماع ما سنجنيه من اتباع سياسة الدفاع »

وكان يعتقد أيضاً أنه قد يوجد قليل من اختلاف الرأى بالنسبة لخط السير الذى يتفق مع « شرفنا وعظمتنا الوطنية »، ولكنه كان يرى ضرورة القضاء على المهدى ، بوصفه السياسة الوحيدة التى تليق بالشعب الإنجليزى .

وفى ٦ فبراير بدأ أول تعليماته ، بالتنبيه إلى رد تقدم المهديين فى المراكز التى لاتوجد بها اضطرابات ، ثم أضاف العبارة الآتية قائلا : « فأما ضرورة التقدم صوب الخرطوم أو عدم ضرورته ، فهذا ما لا يمكن البت فيه الآن »

وكنت فى نفس الوقت مكلفاً بابلاغ الخديو تأكيدات عامة بأن الحكومة ستساعده ، وإبلاغ ولسلى رغبتها فى أنه إذا عرض المهدى أية مقترحات فعليه رفعها فى الحال لدراستها . ولكن المهدى لم يعرض أى اقتراح ، ولا بدا منه ما يدل على أنه ينوى عرض شئ .

وأبلغنى ولسلى ببرقية قال فيها إن برقية لورد هارتنجتون « لم تحطه علماً بالسياسة التى ترى الحكومة اتباعها فى السودان »،ففعلت برقيته فعلها حيث اضطرت الحكومة إلى الرضوخ .

ففى ٩ فبراير أرسل هارتنجتون إلى ولسلى ما يأتى :

« بناء على الحقائق التى عرضت على الوزارة ، يجب أن تقوم سياستك العسكرية على أساس القضاء على سلطة المهدى فى الخرطوم »

ولكن ليس ثمة خلاف فى خطأ صدور هذه الأوامر ، فمن السهل أن نلحظ أن غوردون وولسلى قد تسببا من حيث لا يريدان فى ازدياد القوة التى تعين المهدى على الدفاع ، بعد أن كان مجرداً منها .. غير أن هذه الحقيقة لم تكن ظاهرة فى ذلك الوقت كما هى ظاهرة الآن .

وتعقيباً على برقية لورد هارتنجتون ، شكره ولسلى على صراحة عباراته فيها ، ثم أضاف يقول :

« إنى واثق بأنها هى الخطة المثلى ، لأن استفحال سلطة المهدى فى السودان لا يتفق مع وجود حكومة حازمة فى مصر »

وكان لا بد بعد ذلك من إعداد الترتيبات العسكرية لتنفيذ السياسة العتيدة ، فاستُبعدت فكرة التقدم نحو الخرطوم فى الحال ، لأن مجئ القوات الإمدادية من انجلترا يحتاج إلى فسحة من الوقت ، فضلا عن اقتراب فصل الصيف .

ثم قر رأى ولسلى على أخذ بربر وأبو حمد ، باشتراك الجيشين اللذين تحت قيادة السير بولر والجنرال ايرل (أى جيش الصحراء وجيش النهر)

مع الاحتفاظ بالبلدتين طيلة الصيف ، استعداداً للسير إلى الخرطوم مع قدوم الخريف .

وفى نفس الوقت تقوم قوة من سواكن للمحافظة على بقاء الطريق إلى بربر مفتوحاً ، بينما أبرق ولسلى إلى هارتنجتون ما يأتى :

« كلما عجلت باتخاذ ما يلزم لمواجهة عثمان دجنة ، كلما كان ذلك أفضل »

وفى ١٠ فبراير صدر الأمر إلى بولر بأخذ « المتمة » فور شعوره بامكان أخذها ، ثم الانضمام إلى الجنرال ايرل فى الهجوم على بربر .

فوصلت هذه التعليمات إلى بولر فى ساعة متأخرة من ليل ١٣ فبراير أثناء جلائه جلاء جزئياً عن جوبات ، وعزمه على تركها كلية فى ضحى اليوم التالى . ولذلك عول بولر على الاستمرار فى تقهقره إلى أبو كلى ، ونالت هذه الحركة استحسان لورد ولسلى فيما بعد .

وكذلك صدرت الأوامر إلى جيش الصحراء بالسير إلى « مروى »، . ولكن تبين فى نفس الوقت عدم إمكان تنفيذ ما أمر ولسلى بعمله . فقد أرسل بولر إليه عدة كتب من جاكدول ، لفت نظره فيها لا إلى سوء وسائل نقل جيش الصحراء فحسب ، بل إلى أن أحذية الجنود تمزقت حتى صار أكثرهم حفاة .

وأيد السير أفلين وود الذى كان موجوداً يومئذ فى جاكدول أقوال بولر ، فكتب فى ٢٠ فبراير يقول : « أظن أن وسائل النقل فى كورتى غير سيئة » ، وكان واضحاً أن التقهقر إلى هذه البلدة أصبح أمراً تحتمه الظروف هناك .

وترتب على ذلك عدم إمكان تنفيذ خطة ولسلى الأصلية ، وهى اشتراك جيش النهر وجيش الصحراء فى الهجوم على بربر ، فبدأ جيش الصحراء فى التقهقر ووصلت آخر فصائله إلى كورتى فى ١٦ مارس .

* * *

والآن ألقى نظرة على تحركات جيش النهر ، فأقول إن أوامر ولسلى بوقف تقدمه وصلت إلى الجنرال ايرل فى ٥ فبراير ، وفى ٨ منه صدر الأمر

إليه بالسير إلى أبو حمد ، ثم صدر أمر جديد فى نفس اليوم بتقدمه إلى بربر والتعاون مع جيش الصحراء الذى بقيادة بولر لأخذها .

مقتل الجنرال ايرل

وبعد أن غادرت قواتنا برتى بقليل ، تبين أن قوة كبيرة للعدو تحتل موقعاً جبلياً عند جبل « كربكان » .

وفى ١٠ فبراير هجم رجالنا على الأعداء فى معقلهم وكبدوهم فى جلائهم عنه خسارة كبيرة ، بينما اقتصرت خسارة الإنجليز على سبعة ضباط وخمسين رجلا بين قتيل وجريح . ولكن حدث مع أسف كل الذين عرفوا الجنرال ايرل أنه قتل فى هذه الموقعة ، وأقيم الجنرال براكنبرى قائداً بدله لجيش النهر .

وعقب هذه الموقعة استأنفت القوة سيرها ، فلما صارت فى ٢٤ فبراير على بعد ثلاثين ميلا من أبوحمد ، تلقى الجنرال براكنبرى رسالة من لورد ولسلى يخبره فيها عن تقهقر جيش الصحراء،ويختمها بقوله : « لقد تركت كل أمل فى الذهاب إلى بربر قبل ابتداء حملة الخريف » .. ثم كلفه ولسلى بالانسحاب إلى مروى التى بلغها فى ٥ مارس .

* * *

والآن حان الوقت لوصف العمليات التى تمت فى جوار سواكن ، فأقول إن السير جراهام تعين قائداً على قواتها ونصت التعليمات المكلف بتنفيذها على عمل أفضل الترتيبات للقضاء على سلطة عثمان دجنة ، وبعد الفراغ منها عليه التأهب لاحتلال منطقة قبيلة الهدندوه القريبة من طريق سواكن — بربر عسكرياً .

وكُلف فوق ذلك بعمل أقصى ما يستطيع لتسهيل عملية إنشاء خط السكة الحديدية بين سواكن وبربر ، كما وضع تحت تصرفه ١٣٠٠٠ رجل من قوات بريطانية ، وبريطانية هندية ، إلى جانب أورطة من البيادة ،

وبطارية ميدان أقرضتهما له حكومة ويلز الجنوبية الجديدة .

وحوالى منتصف مارس استعدت القوة للعمل،وشرع جراهام فى تنفيذ الجزء الأول من التعليمات وهو دحر عثمان دجنة .

ونظراً لورود أنباء بأن قوة الدراويش الرئيسية وقوامها ٧٠٠٠ رجل قد احتلت « تماى » وأن قوة أصغر منها تحتل « هاشين » و « هاندوب » ، تقرر طرد الذين فى هاشين أولا ، وصار طردهم فعلا فى ٢٠ ، ٢١ مارس بعد أن خسرنا ضابطاً واحداً ، وأربعة وأربعين من صف الضباط والجنود بين قتلى وجرحى ، وعادت القوة بعد ذلك إلى سواكن .

وكانت الخطوة الثانية ، التقدم لضرب قوات الدراويش الرئيسية فى تماى . ولذلك غادرت قوة برئاسة السير جون ماكنيل سواكن فى ٢٢ مارس ، وأمر هذا القائد بانشاء نقطة متوسطة بين سواكن وتماى .

وفى الساعة العاشرة والنصف صباحاً توقف الجنود عند نقطة تسمى « تفريك » على بعد أميال قليلة من سواكن ، لإقامة سياج من فروع الشجر يخندقون داخله .

وفيما كان الرجال مشغولين بقطع الأخشاب ، فاجأهم العدو بقوة تبلغ ٥٠٠٠ رجل تقريباً ، وحدث هرج شديد تمكن أثناءه عدد كبير من الدخول إلى منتصف الحصن .

ولكن بعد مضى عشرين دقيقة على اشتباك الطرفين ، أمكن طرد المغيرين بعد تكبيدهم خسارة ١٥٠٠ قتيل بخلاف عدد كبير آخر جرحى .

غير أن البريطانيين قاسوا كثيراً أيضاً ، إذ بلغت خسارتهم خمسة عشر ضابطاً و ٢٧٨ صف ضباط وجنود ، كما خسروا ٥٠٠ جمل بين مقتول ومفقود .

وبعد ذلك بقليل انسحب عثمان دجنة بقواته من تماى واحتلها السير جراهام فى ٣ أبريل .

وطبقاً للتعليمات الأصلية، كان على السير جراهام أن يتحول إلى تعبيد

الطريق لإقامة السكة الحديدية . ولكنه تلقى فى ٥ أبريل أوامر من لندن لوقف هذه العملية ، والمحافظة على سواكن وما جاورها لحمايتها من الهجمات المستمرة كالعام السابق .

على أنه حدث أثناء سير هذه العمليات تغير تام فى سياسة الحكومة البريطانية ، ففى منتصف شهر فبراير أراد لورد ولسلى إصدار نداء إلى أهالى السودان يبلغهم فيه أن مهمته هى القضاء « التام » على سلطة المهدى فى الخرطوم ، فوافقت الحكومة عليه مع تعديله تعديلا لافتا للنظر بوحى من جلادستون .

ذلك أن التعديل اشترط حذف كلمة « التام » ، ومن العجيب أنه بعد شهرين اثنين صممت الحكومة على أن تذهب إلى أبعد من حذف هذه الكلمة ، إذ لم يعد القضاء التام على المهدى أمراً واجب التنفيذ ، ولا هو قضى عليه فعلا ، وإنما ترك وشأنه لينشر لواء حكمه فوق صحارى السودان بغير حسيب .

ويبدو أن اعتبارات كثيرة تسببت فى تغيير سياسة الحكومة ، أو ربما فى العودة إلى السياسة الأصلية التى هجرتها فى لحظة من اللحظات المثيرة .

فالرأى العام الذى هاجته أنباء سقوط الخرطوم هياجاً شديداً ، عاد إلى شئ من الدعة والهدوء ، بعد أن وجد صمام أمانه الطبيعى والدستورى مكفولا فى تلك المناقشات البرلمانية التى امتازت بحدتها ، والتى نجت الحكومة من نتيجة التصويت عليها بصعوبة .

والعمليات الحربية التى أجريت بعد سقوط الخرطوم برهنت على أن تقدم القوات فى الخريف سيكون شاقاً باهظ التكاليف .

وأصوات الساسة والدبلوماسيين التى كانت تقابل باشارات من الأذرع لإسكاتها ، بدأت تُسمع بعناية ويُنصت إليها .

ومضار خطة الهجوم ، مثل فوائد خطة الدفاع ، صارت أكثر وضوحاً بعد دراسة المسألة بهدوء .

أضف إلى ما سبق ذكره — وهذا الذى سأبينه كان ذا تأثير مادى على آراء الحكومة — أن الأحوال فى حدود الهند أوجدت هياجاً وفزعاً ، فقد عرفت لندن فى ١٠ أبريل أن الجنرال كوماروف هاجم أفغانستان والبنجاب وانتصر عليهما .

فلهذا كله كان من غير المرغوب فيه الاشتغال بحرب فى السودان قد تعرقل طاقة بلادنا العسكرية فى حالة الاحتياج إلى خدمات الجيش فى مكان آخر .

ثم كانت النتيجة أن حاسة الشعب البريطانى ممثلة فى وزارة جلادستون استعادت ثقته السابقة فى نفسه ، وأن السياسة القائمة على إدراك المصالح الوطنية تقررت فى النهاية .

ففى ٢١ أبريل أعلنت الحكومة فى مجلسى البرلمان « أنه لم يعد فى النية التقدم إلى الخرطوم أو القيام بأية عمليات هجومية فى السودان » ، وصار إبلاغ ولسلى بهذه التعليمات للسير على مقتضاها .

وقد نشأت بعد ذلك مسألة استمرار الجنود البريطانيين والمصريين فى المحافظة على دنقلة ، أو انسحابهم شمالا إلى نقطة ما فى وادى النيل . فأرسل ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٤ أبريل — أى بعد صدور قرار الحكومة بترك فكرة الهجوم على المهدى فى الخريف — البرقية التالية :

« إذا كان لا بد من أن نقف موقف الدفاع ، فانى أرى اتخاذ وادى حلفا وكورسكو كنقطتين خارجيتين ، مع وضع فرقة قوية من الخيالة فى أسوان »

وفى اليوم التالى أضاف ولسلى ما يأتى على البرقية السابقة :

« يجب الاحتفاظ بمراكزنا حتى مديرية دنقلة ، وإذا سرت على هذه الخطة منعت انتشار المهدية فى مصر ، واحتفظت بولاء قبائل الحدود ، ووفرت علينا مؤونة التعب والاضطراب ، وما يحتمل وقوعه من الثورات المحلية التى تضطرنا على التقهقر ، وتحملنا على زيادة حامياتنا بمصر ، واحتلال مدنها الكبيرة عسكريا »

فلما أخذنا رأى السير بولر والسير شارلز ولسون والكولونيل كتشنر ، لم يوافقوا على اقتراح التقهقر عن دنقلة ، ولكن كان واضحاً أن اتفاقهم فى الرأى يرجع إلى رغبتهم فى العودة إلى سياسة الهجوم على الخرطوم .

فقد قال بولر : « لن يهدأ السودان حتى يُقضى على المهدى » وقال شارلز ولسون : « لا زلت أعتقد أن فرض الرقابة على السودان ضرورى لمصر » ، وقال كتشنر : « يجب أن يتقدم المهدى أو ينتهى أمره ، ولست أوافق على تركه يحيا حياة هانئة متسلطة »

* * *

أما من جهتى فانى لم أوافق على فكرة الاحتفاظ بدنقلة للوثوب منها على الخرطوم فيما بعد ، وفى نفس الوقت خشيت مغبة سياسة التقهقر المباشر وتأثيرها السياسى على مصر .

وكذلك لم أستحسن ترك الدراويش يتقدمون فى وادى النيل حتى وادى حلفا ، وملت إلى الأخذ برأى السير ولسون الذى اقترح الاحتفاظ بدنقلة مؤقتاً حتى يتم تدريب الجنود السود وإسناد الحكومة هناك إلى عبد القادر باشا .

سقوط وزارة جلادستون

وبينما سارت الإجراءات فى طريقها لتنفيذ هذه التعليمات ، إذا بوزارة جديدة تقام فى انجلترا . ففى ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٥ سقطت وزارة جلادستون وأسندت الوزارة الجديدة إلى لورد سالسبرى .

فسارع ولسلى إلى حضها على ترك سياسة الدفاع وتقرير سياسة الهجوم ، ورغم هذا أحيط ولسلى علماً بأن الحكومة متمسكة بتنفيذ قرارات الحكومة السابقة . ومعنى هذا أنه يجب الاستمرار فى التقهقر .

وفى ٥ يوليو جلت القوات البريطانية عن دنقلة وتحركت شمالا فى شئ من التمهل بسبب خطة الدراويش التهديدية .

موت المهدى

غير أن المهدى توفى قبل ذلك فجأة فى ٢٠ يونيو ، وكان لوفاته تأثير مثبط لأرواح أتباعه ، وسرعان ما أخذ مكانه خليفته عبد الله التعايشى الذى شرع فى تحقيق غرض سلفه المهدى بالنسبة لغزو مصر .

ومع ذلك مرت فترة سكون حتى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ عندما التقت قوة بريطانية مصرية بقيادة السير فردريك ستيفنسون مع الدراويش عند جنيس التى فى منتصف الطريق بين وادى حلفا ودنقلا .

وقد منى الدراويش بهزيمة خسروا فيها ثمانمائة قتيل وجريح ، بينما خسر البريطانيون والمصريون واحداً وأربعين قتلى وجرحى .

وأصابت هذه الموقعةُ الخليفةَ بضربة قوية ، كما قللت كل خوف من غزوة جارفة يقوم الدراويش بها ضد مصر فى تلك الفترة على الأقل .

وفى ١٣ أبريل سنة ١٨٨٦ تجمع الجنود البريطانيون والمصريون فى وادى حلفا ، ثم اتفق الرأى على ترك هذه المدينة فى حماية الجنود المصريين ، وانسحبت القوة البريطانية إلى أسوان فوصلت إليها فى ٧ مايو .

ويمكن أن يقال بأن التدخل البريطانى المحض فى شؤون السودان توقف فعلا بصفة مؤقتة بعد حادث « جنيس » .

* * *

وإذن فالفرصة سانحة لاستعراض نتائج السياسة البريطانية خلال السنتين الأخيرتين . وإنى لأعتقد شخصياً بأن مبادئها الأساسية كانت سليمة ، لو كان فى الإمكان اغتفار الغلطة المميتة التى ارتكبتها بعدم تدخلها لمنع الجنرال هكس — قبل هزيمته .

ولكن إذا نحن دققنا النظر فى التفصيلات الخاصة بتنفيذ السياسة البريطانية انتهينا إلى النتائج الآتية :

أولا — كان من الخطأ إرسال بريطانى رسمى إلى الخرطوم ، لأن عمله كان مستحيل التنفيذ تقريباً ، ولأن تعيينه حاكماً عليها يلقى على الحكومة البريطانية مسؤوليات ضمنية من الأوفق تجنبها .

ثانياً — إذا لزم إرسال أى رجل ، فمن الخطأ وقوع الاختيار على غوردون ، لأنه بالرغم من نبل خلاله كانت تنقصه بعض الصفات اللازمة لأداء مهمته بنجاح .

ثالثاً — ما دام غوردون قد أرسل فعلا ، فقد كان يجب إطلاق يده فى العمل ، طالما كان يتصرف فى نطاق الخطوط الرئيسية للسياسة المقررة . ومما يدعو للأسف حرمانه من استخدام الزبير ، ولو أن تقدير النتائج المحتملة لاستخدامه مسألة تخمينية صرفة .

رابعاً — أن مسألة إرسال حملة من سواكن إلى بربر فى ربيع سنة ١٨٨٤ أو عدم إرسالها ، تعتمد على إمكان قيامها عملياً . ولكن هذه النقطة كانت موضع خلاف بين أخص سلطاتنا العسكرية .

خامساً — أن التباطؤ الشديد فى إرسال حملة إنقاذ غوردون كان غلطة فاحشة لا يمكن اغتفارها .

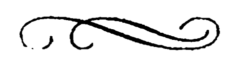
سادساً — أن الحكومة تصرفت بعد سقوط الخرطوم بحكمة ، فوافقت أخيراً على اتباع سياسة الدفاع ، وأمرت بالتقهقر إلى وادى حلفا .

وبعد ، فقد يقال بحق أن الحكومة البريطانية كانت سيئة الحظ أكثر من المعقول . ويشفع لها فى هذا أن الإنسان مهما أبدى من بعد النظر ، فان النجاح فى عمليات صعبة مشكوك فى نتائجها كمهمة غوردون وبعثة النيل ، يتوقف إلى حد بعيد على ظروف طارئة من الغيب المجهول ، يتعذر التنبؤ بها ، ولا يمكن لأية حكومة أن تتحكم فيها .

ولست أزعم فى جميع ما جاء بهذه الصفحات أن الحكومة البريطانية أبدت قدراً مناسباً من بعد النظر ، غير أنه يجب التسليم بأن آلهة الحظ كانت تسارع إلى خداعها كلما تاح لها ذلك بصورة معيبة . وقد استطاعت الحكومة

إثارة شعور العالم كله فى ذلك الأوان ، ورغم ذلك لم توفق فى تحقيق غرض واحد من أغراضها آخر الأمر .

ولكن مما لا ريب فيه أن الحالة كانت صعبة صعوبة غير مألوفة .. والذين لديهم تجارب كثيرة فى الشؤون السياسية ويدركون وحدهم مدى « الصعوبة » فى عمل الصواب ومدى « السهولة » فى ارتكاب الخطأ — سيكونون أزهد الناس فى أن ينتقدوا بقسوة أولئك الذين قاموا بالأدوار الرئيسية على المسرح .



الدفاع عن مصر

بالرغم من أن بريطانيا قدمت لمصر فى حالة أو حالتين مساعدة عسكرية محدودة ، فانه يمكن القول أنه من وقت موقعة (جنيس) فى ٣٠ ديسمبر صارت مهمة الدفاع عن مصر مسندة بصفة فعلية إلى الجيش المصرى .

وكان ضباطه فى ذلك الوقت من الانجليز المختارين ، ونظامه تحسن تحسناً كبيراً ، ورجاله باتوا يثقون فى أنفسهم ، وقد حاربت قبل ذلك فرقة صغيرة من راكبى الجمال فى موقعة « كربيكان » فأثار مسلكها إعجاب الجنرال براكنبرى .

وفى موقعة جنيس التى سلف ذكرها قامت قوة مصرية كبيرة بنصيب فيها حاز ثقة الجميع ، حتى قويت الآمال فى أن الجيش المصرى سيقوى وحده على دفع أى هجوم للدراويش مستقبلا ، وأثبتت الأحداث التالية عدم خيبة تلك الآمال .

وقد بينت سابقاً أن الرقعة التى تحكمها مصر تقلصت كثيراً بحيث لم تعد ثمة حاجة إلى استخدام الجيش فى الدفاع عن الأقاليم البعيدة فى وسط أفريقيا ، وأن مهمته باتت أكثر اعتدالا من قبل .

ففى المقام الأول أصبحت مهمته منع الدراويش من النزول فى وادى النيل إلى أبعد من وادى حلفا ، ثم تلى ذلك المحافظة على الأراضى الباقية تحت السيطرة المصرية فى شرق السودان .

وكانت المهمة الثانية وقتئذ محصورة فى الدفاع عن سواكن دون غيرها ، باعتبار أن النفوذ المصرى لم يتجاوز أسوارها . وبالنظر للأسباب الواضحة التى تستند إلى صعوبة المواصلات كانت هاتان العمليتان فى وادى النيل وسواكن منفصلتين عن بعضهما إلى حد كبير .

محاولة مناهضة الدراويش

وقبل الدخول فى وصف العمليات الحربية التى أوشكت على الحدوث ، تحسن الإشارة إلى المحاولة التى أجريت للتفاوض مع الدراويش .

ففى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ تم توقيع معاهدة بين الحكومة البريطانية والباب العالى ، تقضى بارسال مبعوث إنجليزى وآخر تركى إلى القاهرة . وتقضى المادة الثانية فى الاتفاق بأن يتشاور المبعوث التركى مع الخديو فى « أفضل الوسائل لتهدئة السودان بالطرق السلمية »

وبعد فترة قصيرة عملت الترتيبات اللازمة فى مصر لقيام يوسف شهدى باشا إلى وادى حلفا ، بقصد محاولة التفاوض مع الدراويش ، فغادر القاهرة إلى الحدود فى مايو سنة ١٨٨٦ .

وقد كان من الخير القيام بهذه المحاولة ،حتى يعلم الذين اعتقدوا فى إمكان نجاح المفاوضة ، أنه لا أمل فى الوصول إلى أى اتفاق مع الدراويش . وأما الذين عرفوا الحركة المهدية على حقيقتها ، فقد حكموا مقدماً بفشل شهدى فى مهمته التى فشلت فى الواقع ولم تؤد إلى أية نتيجة .

التعايشى يهدد ملكة بريطانيا

بل إن الخليفة « التعايشى » أرسل بعد عام واحد رسائل إلى ملكة بريطانيا وسلطان تركيا والخديو ، تنم كلها عن الروح الحقيقية للطريقة المهدية ، ومن ذلك أنه ختم خطابه إلى الملكة بالأسلوب العنيف الآتى :

« ... فاذا كنت لا تخضعين لأوامر الله، ولا تدخلين فى الإسلام مع المسلمين وأتباع المهدى عظم الله أجره ، فلتأتى أنت وجيشك لمنازلة صفى الله .

وإذا لم تأتى طوعاً ، فاستعدى فى مكانك ، لأنه بعون الله ، وفى الساعة التى حددها جل جلاله ، سيقوم ضيوف الله بمحو مأواك (أى بلادك)

وإذاقتك ألوان الحسرة والأسى ، جزاء وفاقاً لمروقك من طريق الهدى . وأما من اتبع خطوات المهدى فمآله الرضى والنجاة »

* * *

وفى غضون الأعوام الثلاثة التالية لموقعة جنيس نشبت حروب متقطعة فى جوار سواكن وفى وادى النيل ، أشهرها تلك المناوشة المروعة التى وقعت فى قرية ساراس يوم ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٧ ، وانتهت بهزيمة الدراويش بعد أن خسروا مائتى رجل وخسر المصريون واحداً وخمسين قتيلا وجريحاً .

وساد الهدوء بعد ذلك حيث لم يحدث أى التحام ذى شأن بين الفريقين حتى ديسمبر سنة ١٨٨٨ ، وفى تلك الأثناء كانت القبائل قرب سواكن قد فهمت حقيقة حكم الدراويش ، فصاروا إما أعداء بصفة علنية لعثمان دجنة ، وإما خائفين من عواقب خلع طاعتهم للمهدى .

ورغم هذا استمر عثمان دجنة فى ترويع البلاد بواسطة المجندين الذين جلبهم من الأصقاع البعيدة حتى استطاع الحصول على مدد من الرجال حاصر بهم سواكن .

ونجم عن ذلك أن قرر الجانب المصرى مهاجمته ، وجاءت لذلك قوة مصرية أخرى من القاهرة ، إلى جانب قوة بريطانية صغيرة جاءت من القاهرة إلى سواكن استجابة لضغط البرلمان على الحكومة البريطانية ، مع أن مجىء هذه القوة الصغيرة لم يكن ضرورياً .

وتولى السير فرنسيس جرنفيل — الذى خلف السير أفلين وود فى قيادة الجيش المصرى — العمليات الحربية بنفسه، فهاجم الدراويش فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وطردهم من الخنادق المعتصمين بها بعد أن خسروا خمسمائة رجل وخسر المصريون والبريطانيون ضابطين وخمسين جندياً بين قتيل وجريح .

وكانت النتيجة رفع ضغط الدراويش عن سواكن ، رغم أن عثمان دجنة ظل قابضاً على شرق السودان بوجه عام .

بيد أن هذه الحركة جاءت بنتيجة أخرى مهمة ، هى شيوع الثقة فى

عقول الناس . فقبلها كان الذين يثقون فى كفاية الجيش المصرى قليلين ، ولكن الصيحات التى كانت تتجاوب منتقدة هذا الجيش تلاشت بعد ذلك النصر ، وأصبح من المسائل المؤكدة أنه يمكن الاعتماد على الجنود المصريين ، كما وأن الفوز المصرى فى هذه المنطقة حول اهتمام المسؤولين إلى وادى النيل الذى صار الميدان الرئيسى للحركات المقبلة .

النجومى بطل السودان

من الحقائق أنه كلما هبت الأعاصير السياسية فى عهد من العهود — سواء أكان هبوبها فى أفريقيا غير المتمدينة أو أوربا المتمدينة — فان ذلك العهد يدفع إلى الطليعة شخصاً بارزاً تتجمع فيه عبقرية المبادئ التى يسعى لتحقيقها .

وإذا لم نرفع عرابى إلى مرتبة البطولة الممتازة لفشل ثورته، فقد كان الممثل الصادق والمعبر الصادق عن حركة التذمر التى سادت المصريين والتى ثار بسببها ، وهى ثورة لها ما يبررها وإن تجردت من الحكمة والذكاء .

فأما الزعيم المقدس — المهدى — فانه كان من طراز آخر . ولم تكن العقيدة الراسخة موجودة فى عثمان دجنة ولا فى المهدى نفسه ، إذ أن كلا منهما كان يتأرجح على مسرحه إلى حد ما ، بحيث يمكن أن نعتقد بأن كليهما لم يكن يؤمن برسالته فى دخيلة نفسه .

وليس عسيراً أن نتبين أن مصلحتهما الشخصية — وبخاصة جمع المال — كانت تختفى وراء زخرف من نداءاتهما الفصيحة، وأن نرى معالم تلك المصلحة واضحة فى الخدع المسرحية التى توسلا بها لتقوية عقيدة شعب ساذج متعصب .

وعندما يعمد مدع للنبوة إلى وضع الفلفل تحت أظافر أصابع يديه ليهيج بها الغدد المتصلة بالدموع ، فان هذا العمل يسقطه من تمثال النبوة الذى يعتليه ، ويسلكه مع المشعوذين ومهرة الصناع الذين يصطنعون الخزعبلات الغامضة .

(المترجم — وقد ذكر كرومر فى هامش هذه الصفحة من كتابه أن اليونانيين الذين زاروا المهدى رووا لقنصل دولتهم ، أنه يخفى الفلفل تحت أظافره ، فاذا استقبل الزوار لمس بها عينيه لتدمعا ويتظاهر بالبكاء . وأنه يقتصر على أكل حبوب الذرة أمام الناس ، بينما يأكل طعاماً جيداً فى الخفاء ويتناول الخمر . ومن الواضح أن كرومر يفترى على الزعيم المهدى ما لا يمكن أن يكون فيه أو فى أتباعه الدراويش الذين عرفوا بشدة التدين باجماع المؤرخين)

ولعل « ود النجومى » هو ذلك البطل الذى ادخره القدر لتتمثل فى شخصه السمات الحقيقية للمهدية المشربة بحب القتال ، فقد صار من الوهلة الأولى « بطرس الناسك » فى قومه ، والممثل لروح البسالة المهدية .. وكان إيمانه بالمهدية يضارع إيمانه بنفسه . وحين دعاه السير جرنفيل للتسليم قبل موقعة توسكى كان جوابه الحاسم : « إننا لا نهاب أحداً ولا نخشى غير الله »

ولا شك أن النجومى لم يقل غير الحقيقة ، فبعث بشجاعته ويقينه وإصراره الثقة فى أتباعه ، وهى الثقة التى حملها معه إلى قبره وجعلته يصمد حتى الهزيمة والموت .

ونادرة جداً هى المشاهد المؤثرة التى تفوق أو تضارع مشهد جموع أسرى الدراويش ، وهم فى دغل من أدغال النخيل ببلدة توسكى ، يتوجعون بحزن فوق جسد ذلك البطل المسجى الذى تولى قيادتهم مع زملائهم وزوجاتهم وأطفالهم فى ظروف مفعمة بالجوع والآلام إلى النهاية السياسية المرة والموت .

إن السير ونجت يصف هذه الشخصية الفذة غير المتمدينة بقوله : « لقد قدر للنجومى أن تنتهى حياته فى توسكى وسط حراسه المخلصين الذين وهبوه أرواحهم الغالية ذوداً عن جثمانه المقدس . وقد كان من قبيلة الجعليين ، ولكنه فى مواهبه الحربية ند لرجال « البقارة » الذين عرفوا فيه مزاياه فحرصوا على مسالمته .

ولقد كانت العقيدة المهدية هى المنفذ الطبيعى لخلقه الشرس ، فكان فى إقدامه مثلا حيا لخالد بن الوليد فى حروب النبى ، فهو الذى أعد الخطط

التي حطمت الجنرال هكس ، وهو الذى تسلل برجاله خلسة حول الأوحال المتراكمة خلف الحواجز المنهارة يوم دهم الخرطوم »

* * *

إن هزيمة جنيس كسرت فى الواقع تقدم الدراويش ، ولعل السودانيين لم يدركوا الحقيقة الدالة على زوال كل احتمال لتراجعنا عسكريا ، بل آمنوا بما كان يذيعه الخليفة التعايشى من أكاذيب كأكاذيب نابليون عن طلقات رصاصه .

وإذن فلن يدهش أحد لموجة الابتهاج التى سرت فى الخرطوم . وأما الدراويش الذين يؤمنون بطبعهم بقداسة قضيتهم ونجاحها التام ، فقد أنعشهم انتصارهم وجدد قوتهم ، وحفزهم إلى التصميم على غزو مصر ، تماماً كما توقع ولسلى وغوردون وغيرهما .

وفى هذا يقول السير ونجت ما يأتى : « أحرق النجوى بيته فى أم درمان ، وأقسم أن لا يعود إليه حتى يهزم مصر ... وعندما حانت ساعة رحيله ، جمع التعايشى خلفاءه الأربعة وجميع أمراء جنده ، ولما تكامل الجمع مدوا أيديهم فى اتجاه القاهرة هاتفين « الله أكبر » ثلاث مرات . ثم صرخ التعايشى قائلا : « أيها الأنصار، إياكم أن ترهبوا القتال فى سبيل أرض مصر . ولسوف تقاسون كثيراً فى معركة أسوان ، ولكن مصر كلها ستقع بعد المعركة فى أيديكم ... أيها الأنصار ، إنكم ستعانون كثيراً فى معركة مكة أيضاً ، ولكن الجزيرة العربية ستكون لكم بعدها »

ورغم هذا التأهب ، مضى بعض الوقت قبل أن تبدأ جحافل الدراويش سيرها ، كما حدث فى غضون ذلك تمرد على نفوذ الخليفة فى كردفان ، ومتاعب فى مديرية دارفور ، وتسخير جموع كثيرة من الرجال للعمل عند حدود الحبشة .

وحدث أيضاً أن اتخذت قبيلة الكبابيش العربية فى غرب دنقلة خطة عدائية ضد المهدية ، واستمر عداء هذه القبيلة إلى عام ١٨٨٧ عندما وقعت ملحمة فاصلة انتهت باندحار القبيلة وقتل رئيسها صالح بك .

معركة توسكى الرهيبة

ومع ذلك وقع الغزو المنتظر آخر الأمر . ففى صيف عام ١٨٨٩ تقدم النجومى صاعداً فى وادى النيل، على رأس قوة تزيد على أحد عشر ألف رجل ، وانضمت إليه فى قرية ساراس قوة أخرى مكونة من ألف ومائتى مقاتل ، يتسلح ثلاثمائة منهم بالبنادق ، ويتبعهم ألف رجل من العمال .

وترك النجومى النهر قرب وادى حلفا من الجنوب ، معتزماً أن يدور حولها ويسير فى الشاطئ الغربى بعيداً عن النيل قليلا ، ليعود إليه عند نقطة ما بين البلدة المذكورة وكورسكو ، وكان يأمل أو يعتقد أن بعض الأهالى النوبيين سينضمون إليه .

ولكن خطته هذه كانت خاطئة فى الواقع ، لأن من شأنها تسهيل عمليات المصريين الدفاعية ، فضلا عن أنها تضطر الدراويش إلى السير سيراً مضنياً تحت شمس محرقة ، فى صحراء صعبة المسالك عاطلة من الماء .

وكانت قلة المؤونة وصعوبة الحصول عليها عظيمة إلى حد اضطر الدراويش إلى قتل الخيول والجمال والحمير ليأكلوها ، كما كانت الحاجة للماء تضطرهم إلى قطع مسافات طويلة لجلبه من النهر ، خلافاً للمصريين الذين كانوا يتنقلون بين ضفتيه على السفن والنقالات التابعة للكولونيل وود هاوس قومندان الحدود ، وكان تنقلهم سهلا ميسوراً بسبب احتلالهم النهر .

وفى ٢ يوليو سنة ١٨٨٩ احتلت قوات النجومى موقعاً فى الصحراء قرب قرية « أرجوين » التى تبعد ثلاثة أميال ونصفاً شمالى وادى حلفا . ولكن تحركاتها كانت تحت مراقبة دقيقة ، وتتعقبها قوة خفيفة من ألفى رجل بقيادة وود هاوس عن كثب .

وهجم الدراويش على هذه القرية « أرجوين » ، ولكنهم ارتدوا بعد التحام عنيف خسروا فيه تسعمائة مقاتل بينهم بعض الأمراء ، وخسر المصريون أربعة ضباط وستة وستين جندياً بين قتلى وجرحى .

وقد أضفت هذه العملية الجريئة كثيراً من الثقة على الكولونيل وود هاوس ورجاله المصريين ، كما خلعت قلوب الدراويش . ومهدت من الناحية المادية الطريق للنصر النهائى الحاسم فى توسكى ، فان كثيراً من رجال النجومى تركوه ، وضابطه الأول عبد الحليم نصحه بالتقهقر ، معتقداً أن « محاولة غزو مصر مع ما هم عليه من قلة الرجال والطعام والماء — عمل فاشل » .

غير أن روح النجومى العنيدة لم تتزعزع مطلقاً ، بل دفعته إلى إثارة حمية رجاله الدينية بعبارات بليغة جعلتهم يقبلون عليه مصممين على السير قدماً ، والموت معه إذا تطلب الأمر .

ونتج عن ذلك أن سارت القوة بغير رشد شمالا ، متعرضة فى كل خطوة من خطواتها لوخزات من رجال وود هاوس ، فوقعت مناوشات يومية وصفها السير ونجت باسهاب كالآتى :

« كانت المناوشات تحدث كل يوم ، ويقع فى خلالها أسرى من الخدم والنساء والأطفال يروون أشياء تبعث على الشفقة عن الحالة فى معسكر الدراويش ... ومما ذكروه أن عدد الجمال والخيل والحمير راح يتناقص بسرعة لأنها طعامهم الوحيد .. ولما كان الحق للقوة ، فان نصيب الأسد من هذا الطعام مخصص للجنود المقاتلين . وأما أولئك الأتباع فان طعامهم دقيق بذور البلح بعد طحنها ، وقلوب أشجار النخيل التى يقال إنها تحوى بعض العناصر المغذية .

إلا أن كثيراً من هؤلاء البؤساء الجياع كانوا يهرعون جماعات إلى شاطئ النهر ، فتتلقفهم الداوريات التى فى المراكب المسلحة ، وتنقلهم إلى المعسكر المصرى ، حيث الطعام والعناية الواجبة ، وحيث ينقل الجرحى منهم إلى المستشفى لمعالجتهم »

وفى نفس الوقت كانت الأمداد من المصريين والإنجليز يأتون سريعاً من القاهرة . فوصل المصريون أولا ، وسنحت للسير جرنفيل الذى تولى القيادة

فرصة فريدة مكنته من أن يضرب الدراويش الضربة القاضية قبل وصول الجنود الإنجليز .

ففى ٢ أغسطس احتلت القوة المصرية قوية توسكى الواقعة فى الشاطئ الغربى للنيل فى منتصف المسافة بين وادى حلفا وكورسكو . بينما عسكر النجومى ليلتها على بعد خمسة أميال فى الصحراء .

وفى صباح ٣ أغسطس سار جرانفيل على رأس قوة استطلاعية ، وحين اقترب من موقع الدراويش أدرك توا أن طبوغرافية المكان تدل على أنه صالح جداً للقوات المصرية ..

ولقد زرت هذه الساحة بعد بضعة أشهر من معركة توسكى ، فدلت جثث الدراويش غير المدفونة والطلقات الفارغة المتناثرة هنا وهناك على الأماكن التى وقف المصريون فيها بوضوح .

وربما يصعب أن نتصور موقعاً أفضل من هذه الأماكن التى وقف المصريون فيها ليمنح أى جيش منظم ، ومسلح تسليحاً جيداً ، ومزود بذخيرة طيبة ، كل الميزات الممكنة للتغلب على جموع مشهود لها بالبسالة والإقدام ولكنها همجية غير منتظمة .

إن معدن الصحراء فى ذلك المكان متقلب ، ويحتوى على رمال غير ناعمة تستطيع قوات البيادة والسوارى والمدفعية أن تتحرك عليها بسهولة وسرعة ، وتوجد هنا وهناك صخور وحجارة متآكلة يسهل الاحتماء خلفها ، وبقية الأرض فيما عدا ذلك عارية منبسطة .

فاذا خرج المصريون مرة من وراء الصخور التى يحتمون بها واستعملوا بنادقهم القوية المحكمة ، فمن الواضح أن ضرباتهم تفعل فى الأعداء فعلا مهلكاً .

ولذلك صمم جرانفيل ببصيرة القائد الحاذق ، أن يبتدر العدو فى الحال . فأرسل إلى بقية الجنود المرابطين فى توسكى للمجئ ، وفى نفس الوقت تقدمت فرقة الفرسان بقيادة الكولونيل كتشنر نحو النجومى الذى أراد تجنب هذه الحركة

فى مبدأ الأمر ، وحاول الإفلات منها بالسير شمالا .

ولكنه تبين أن لا مفر لرجاله من مقابلة التحدى بمثله . وعندئذ أعلن لأتباعه ما أعلن نلسون يوم معركة ترافلجار صائحاً فيهم : « فى هذا اليوم ، يجب أن نهيئ أنفسنا بنظام لنسعد بمقابلة خالقنا »

وليست هناك ضرورة لإعطاء بيانات مسهبة عما حدث بعد ذلك . إذ يكفى القول بأن قوة المهدى اقتلعت من جذورها فقتل ١٢٠٠ من رجالها ، ووقع أكثر الباقين أسرى أثناء المعركة أو خلال الأيام الثلاثة التالية .

أما السير ونجت فانه قدر قوة النجومى التى تخطى بها الحدود المصرية فى أول يوليو ، والأمداد التى انضمت إليه أثناء السير بـ ٥٧٠٠ مقاتل و ٨٠٠٠ من الأتباع . وذكر أن الذين نجـوا وعادوا إلى ديارهم بلغوا ألف مقاتل وألفين من الأتباع . وأما الباقون ، فانهم إما قتلوا أو ماتوا مرضاً وجوعاً ، وإما وقعوا أسرى ، فى حين بلغت خسارة المصريين مائة وخمسة وستين بين قتلى وجرحى .

بطولة النجومى ومقتله

ولكن ماذا كان مصير تلك الشخصية الرائعة فى تاريخ الدراويش ؟ .. ماذا حدث لذلك الزعيم الهمجى الذى ألقى قبل أسابيع قليلة نظرة إلى خطوط القتال فى وادى حلفا ، وأقسم أن يجتاحها إلى أن يربط جواده فى حجرة وود هاوس ! !

لقد جرح هذا البطل المقدام جرحاً خفيفاً فى أول القتال ، وروى أسير من أقاربه فى توسكى « أنه بعد استيلاء المصريين على أول موقع ، هرب أحد الأمراء أثناء الهجوم الشديد ، وعدا بسرعة نحو النجومى ليبلغه أن كل شئ قد انتهى ولم يبق له إلا الفرار .

ولكن بدلا من أن ينصت النجومى لهذه النصيحة ، امتطى جواده ،

وانحدر إلى السهل محاولا حض رجاله على التجمع وإعادة الكرة »

غير أنه جرح للمرة الثانية جرحاً شديداً وسقط جواده صريعاً، ولكنه كان قد وصل إلى التل واعتصم به .

ويبدو أنه أصيب هنالك للمرة الثالثة ، وفى هذا يقول السير ونجت « إنه عند إطلاق المدفعية قنابلها على الموقع الثانى أصابت إحدى الشظايا راية الدراويش الرئيسية إصابة مباشرة ، وظهر فيما بعد أنها الراية الخاصة بالنجومى . فمن المحتمل أن هذه القنبلة التى حطمت سارية العلم هى التى أصابت النجومى نفسه مرة أخرى »

وقد حمله حراسه الأمناء بعناية فى هودج على جمل ، وحاولوا نقله إلى المؤخرة ، إلا أن سوارى المصريين أطلقوا النيران عليهم فسقط الجمل ، وسقط أكثر الحراس متظاهرين بالموت .

وعندئذ لحق بهم الخيالة طالبين من البقية التسليم ، ولكن أولئك الذين خيل للمصريين أنهم قتلوا ، لم يلبثوا أن هبوا وقوفاً والتحموا بالهاجمين يداً بيد إلى أن سقط منهم بعض القتلى وانسحب الباقون إلى جمالهم يمتطونها .

غير أن المصريين نادوا عليهم بالتسليم مرة أخرى ، فكان جوابهم الوحيد أن رجعوا يهجمون فى عنف حتى قتلوا جميعاً خلا واحداً ركب جواداً سريعاً وتمكن من الفرار .

وعقب ذلك عثر المصريون على الجمل الذى حمل جثمان النجومى ، كما عثروا على أحد أولاده البالغ من العمر خمسة أعوام قتيلا بجانب الجمل ، بينما جاءت فى اليوم التالى مرضعة تحمل ولده الآخر الذى لم يكمل العام الأول من عمره حيا إلى المعسكر المصرى فى توسكى .

* * *

إن فى حياة هذا البطل الكرار غير المتمدين ، وفى موته أيضاً ، ما يبعث على الدهشة والأسى ، وما يذكرنا ببطولة من ذكرهم هوميروس فى شعره . وقد سبق أن تحسرت على الأرواح التى ذهبت هباء فى معارك أبوكلى وكربيكان

وما سبقها من اشتباكات فى السودان ، ولكن ضحايانا فى توسكى لم يذهبوا سدى ، لأن الجندى المصرى كان اليد المنفذة لسياسة رشيدة محكمة .

كان يحمى أرضاً تسودها المدنية من عدوان أولئك المتعصبين ويقاتل فى سبيل قضية عادلة ، ومن حقه أن ينتصر ، ولذلك حاز نصراً مؤزراً .

وقد حمل هذا النصر فى أذياله نتائج هامة للغاية ، حيث قضى على فقاقيع المهدية ، وأظهر :

أولا — أن الدراويش كانوا لا يزالون أقوياء قادرين على الدفاع عن أنفسهم فى صحراء السودان البعيدة المهلكة ، ولكنهم فقدوا كل قيمة لهم كمهاجمين .

ثانياً — أنه بعث الثقة فى الجيش المصرى ، والشعب المصرى وأوربا . وأظهر أن الذين أصروا على ضرورة « تحطيم المهدى فى الخرطوم » كانوا مخطئين رغم أنهم كانوا على صواب عندما رجحوا أن الدراويش سيغزون مصر .

ثالثاً — أن الحركة المهدية كانت أقل تناسقاً وانسجاماً ، وأضعف شأناً مما ظن من قبل . وأن قوة مصرية صغيرة يقودها بعض الضباط الإنجليز استطاعت حماية سلطة الخديو فى أملاكه .

وأخيراً فان القوة الهجومية للمهديين تحطمت بهزيمتهم فى توسكى ، ووفر المصريون الذين قاتلوا بقيادة جرنفيل السلام والهدوء لوادى النيل .

عثمان دجنة

وإذا رجعنا إلى المسرح الآخر فى شرق السودان وجدنا أنه لم تقع حوادث مهمة قرب سواكن ، بعد هزيمة عثمان دجنة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ، وأن النفوذ المصرى لم يكن يتعدى حصون هذه المدينة . حتى أن أى مزارع أو عامل من الذين يقطعون الأخشاب كان يتعرض للقتل من الدراويش إذا تجاوز فى سيره نطاق المدافع المصرية المنصوبة .

وهكذا زادت عداوة القبائل المعدمة لعثمان دجنة دون أن تكون لديهم القوة أو القدرة على التعاون معاً لطرده من البلاد .

وفى نفس الوقت طال أمد الخلاف فى السلطات المحلية حول منع الاتجار مع داخلية السودان أو عدم منعه ، فالسلطات العسكرية أصرت على فكرة أنه إذا سمح بانتقال الحبوب من الشاطئ تعذر منع وصولها إلى الدراويش . وأكثر من ذلك يصبح وصول الذخائر إليهم ممكناً فى ظل التجارة المشروعة ، وبالتالى يصبح سهلا عليهم أن يهاجموا الحدود المصرية .

ولعل الهجوم الذى قصدوا القيام به على سواكن فى سنة ١٨٩٠ لم يفسد إلا بسبب سحب الترخيص بالتجارة بعد إباحتها أولا .

ومن الناحية الأخرى ساد الرأى القائل بأن الدراويش قلة هناك وتستعمل منتهى الظلم مع الأهالى ، فليس من العدل ولا السياسة أخذ جموع الناس بأخطاء نفر قليل ليسوا فى الواقع من رجال تلك القبائل ، ولكنهم غرباء وفدوا من أصقاع بعيدة ولم يكن الأهالى راضين عن وجودهم .

وعلى هذه الصورة تعادلت سياسة منع الاتجار وسياسة إباحته فى الميزان ، بتأييد سلطات متنافسة قامت بتحبيذ هذه السياسة أو تلك طبقاً لوجهة نظرها . ونتج عن ذلك أن خطوط السير التى أملتها مصر لتنفيذها كانت متأرجحة بالطبيعة بسبب تلك الظروف .

ونشأت مسألة أخرى مهمة فى عام ١٨٩٠ هى تجارة الرقيق التى انتعشت بسبب وجود الدراويش فى شاطئ البحر ، فان الطرادات البريطانية فى البحر الأحمر عجزت عن وقف سيل هذه التجارة ، وذلك لأن نقالات العرب الصغيرة كانت تختفى فى الفجوات والقنوات الصغيرة المنتشرة على طول الشاطئ والتى تحول الصخور المرجانية دون اقتراب السفن الكبيرة منها .

وكانت قوافل الرقيق تنتظر بعيدة عن الشاطئ قليلا ، فاذا تاحت الفرصة المناسبة وأرخى الليل سدوله ، جيء بالعبيد لتحملهم النقالات ، ولا تلبث

فى أكثر الأحوال أن تصل إلى الشاطئ الآخر من الجزيرة العربية فى الصباح تحت ريح رخاء .

ولقد طالما ألح على الملحون فى سنة ١٨٨٩ بأن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو إعادة احتلال طوكر التى تعتبر مستودع الحنطة والحبوب عامة فى شرق السودان ، وكانوا يشيرون إلى أنه لو طُرد عثمان دجنة من طوكر مرة واحدة استحال عليه أن يحصل على المؤن ، واضطر مكرهاً إلى الخروج من شرق السودان .

فترددت بعض الوقت لعدم ميلى إلى اتخاذ عمليات هجومية من أى نوع كان فى السودان ، فوق علمى بأنها تقابل بعدم الرضى فى انجلترا . ولكنى انتهيت مع ذلك إلى ضرورة احتلال طوكر ، وأن عملية احتلالها ليست من الصعوبة بمكان .

وفى ربيع سنة ١٨٩٠ عرضت وجهة نظرى على الحكومة البريطانية ، ومع أن لورد سالسبرى وزير الخارجية إذ ذاك لم يكن ضد مبدأ استعمال القوة ، فانه كان يود الاقتناع أولا بجدواها وضرورتها ، لأن من طباعه النظر إلى البحوث العسكرية بتحفظ وريبة .

وقد حدث عندما أثيرت فيما بعد مسألة إعطاء تركيا بعض الحصون التى يشغلها المصريون فى ساحل « ميديان » أن أرسل لى لورد سالسبرى كتاباً خاصاً قال فيه :

« إنى لا أتأثر كثيراً بما يلوكه العسكريون كثيراً عن الأهمية الاستراتيجية لهذه الحصون ، وعن ضرورة عدم تسليمها للأتراك ، لأن هذه هى طريقة العسكريين دائماً . ولو أطلقنا لمطالبهم العنان لأصروا على أن يعسكروا فى القمر ليحمونا من المريخ »

ومع ذلك لم يقتنع سالسبرى بفائدة العدول عن خطة الدفاع ، إلى أن أعاد السير جرنفيل هذا الطلب فى خريف سنة ١٨٩٠ . فبحثت الأمر مرة ثانية ، واقتنعت بأن خطر الدراويش يزداد حول سواكن يومياً ، وأن احتلال

طوكر لن يخلق لنا صعوبات متعذرة أو يكلفنا باهظاً من الأموال .

وأخيراً أبرق لى سالسبرى فى ٧ فبراير سنة ١٨٩١ — بعد عرض المسألة عليه — بموافقة الحكومة البريطانية على احتلال طوكر ، فصار إرسال الإمدادات إلى سواكن . وفى ١٣ فبراير احتلت قوة من ألفى رجل بقيادة الكولونيل سميث بلدة ترنكتات بغير مقاومة .

وفى ١٦ منه تقدمت القوة فى اتجاه « التب » . وفى ١٩ منه التحمت مع الأعداء التحاماً شديداً قرب طوكر ، وكتب سميث فى تقريره يقول : « هجم الدراويش بجرأتهم المعهودة وعدم خوفهم هجوماً عنيفاً ، فثبت جنودنا فى مكانهم ولم يتراجعوا بوصة واحدة على طول الخط . وأخيراً دحرناهم حيث خسروا خسارة كبيرة ، وفر عثمان دجنة بعد أن مات من أمرائه كثيرون . وكانت خسارة المصريين عشرة رجال من ضمنهم ضابط إنجليزى واحد ، إلى جانب ثمانية وأربعين مجروحين . ومن سلم منهم بعد ذلك فر فى اتجاه كسلا .

ولقد فرح الأهالى بهزيمة الدراويش فرحاً حقيقياً ، ودل عدد الذين جدع الدراويش أنوفهم بمنتهى القسوة فى طوكر على مبلغ بربرية حكمهم دلالة صارخة .

وإذن فان غزوة طوكر كانت نصراً تاماً ، جنى شرق السودان من نتيجتها ما جناه وادى النيــل من نتيجة معركة توسكى ، حيث طهرت البلاد من الدراويش ، وأفسحت الطريق للإصلاح الذى يريده المصلحون المدنيون .

ونخلص من ذلك كله إلى أن الحوادث العسكرية المهمة فى غضون السنوات التى تلت إخلاء السودان فى سنة ١٨٨٥ — وهى ثلاث حوادث — كانت كالآتى :

أولا — هزيمة الدراويش قرب سواكن فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ، لأنها أزاحت الضغط على هذه المدينة ، وإن كانت فى ذاتها غير مهمة .

ثانياً — هزيمة قوات النجومى فى توسكى يوم ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ ، لأنها حطمت قوة الدراويش « الهجومية » وجاءت لوادى النيل بالراحة والهدوء .

ثالثا — هزيمة عثمان دجنة قرب طوكر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، لأنها مكنت المصريين من احتلال مديرية طوكر ، وتوفير السلام للجزء الأكبر من شرق السودان .

* * *

وهكذا استطاعت مصر بعد تصغير رقعتها إلى الحد الذى تستطيع معه إدارتها — الحصول على حدود مستقرة يمكنها الدفاع عنها فى نطاق مواردها العسكرية والمالية .

وإذا كانت مصر تبعث الآن من جديد ، فان وجودها يرجع لحد كبير إلى أن سياسة الانسحاب من السودان والتزام خطة الدفاع عن الحدود المصرية ، ظلت قائمة بانتظام لعدة سنوات ، مهما قيل فى هذه السياسة من خير أو شر .

لورد كرومر

